جامعة تشرين
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التاريخ



ولاية طرابلس الشام (١٦٢٣-١٧٠٣م)

دراسة في الاوضاع الإدارية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية

بحث أُعدَّ لنيل درجة الماجستير
في تاريخ العرب الحديث والمعاصر

إشراف
أ. د. إلهام يوسف

إعداد الطالب
محمد غسان يوسف

اللاذقيــة

١٤٣٩ - ١٤٤٠ هـ
٢٠١٨ - ٢٠١٩ م

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2019/2/4 وأجيزت.

لجنة الحكم:

الدكتورة إلهام يوسف



الأستاذ في قسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة تشرين اختصاص / التاريخ الحديث والمعاصر/

الدكتور محمد علي عامر

الأستاذ في قسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة دمشق اختصاص / التاريخ الحديث والمعاصر /

الدكتور ربيع عثمان



المدرس في قسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة تشرين اختصاص / التاريخ الحديث والمعاصر/

السيد الدكتور نائب عميد كلية الآداب للشؤون العلمية

السيد الدكتور رئيس قسم التاريخ

نفيدكم بـأنَّ السـيد **محمد غسان يوسـف** قد أتـمّ كافـة التعـديلات المطلوبـة فـي رسـالة الماجستير ذات العنوان:

(ولاية طرابلس الشام (1623 – 1703) دراسة في الأوضاع الادارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)

علماً بأنَّ تاريخ الدفاع عن الرسالة هو في 2019/2/4

يرجى الاطلاع ولكم جزيل الشكر

أ.د إلهام يوسف | أ. د. محمود علي عامر | د. ربيع عثمان

قُدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في قسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة تشرين, اللاذقية, سورية.

This thesis has been submitted as a partial fulfillment of the requirement for the degree of Master in Department of History, Faculty of arts & Humanities, University of Tishreen, Lattakia, Syria.

شهادة

نشهد بأنَ العمل الموصوف في هذه الرسالة **"ولاية طرابلس الشام (1623 – 1703م) دراسة في الأوضاع الادارية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية"** هو نتيجة بحث علمي قام به طالب الدراسات العليا **محمد غسان يوسف** بإشراف الدكتور **إلهام يوسف** (الأستاذ في قسم التاريخ في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية)، وأن أي مرجع ورد في هذه الرسالة موثق في النص.

المرشح	بإشراف
محمد غسان يوسف	**أ. د. إلهام يوسف**

تاريخ: 2019/2/4

CERTIFICATION

It is hereby certified that, the work described in this thesis **" State of Sham's Tripoli (1623 – 1703): A Study in administrative, economic, social and cultural situations"** is the results of Postgraduate Student **Mohammad Ghassan Yousef** own investigations under the supervision of **Prof. Dr. Elham Yousef** (Professor of History, Faculty of arts & Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria), and any reference of other researchers work has been duly acknowledged in the text.

Candidate	Supervisors
Mohammad Ghassan Yousef	**Prof. Dr. Elham Yousef**

Date:4/2/2019

تصريح

أُصرح بأنّ هذا البحث: **(ولاية طرابلس الشام (1623 – 1703) دراسة في الأوضاع الادارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)** لم يسبق أن قُبل للحصول على أي شهادة، وهو غير مقدم حالياً للحصول على شهادة أخرى.

المرشّح

محمد غسان يوسف

تاريخ: 2019/2/4

DECLARATION

This is to declare that, this work : (**State of Sham's Tripoli (1623-1703) Study in administrative, economic, social and cultural situations**) has not been being submitted concurrently for any other degree.

Candidate

Mohammad Ghassan Yousef

Date:4/2/2019

الملخص

يعد إقليمي الشام ومصر من الأقاليم الاستراتيجية ذات البعد المكاني الهام والمتقدم بالنسبة للعالمين العربي والإسلامي. شّكل احتلال الدولة العثمانية لهذين الاقليمين الهامين نمواً كبيراً لها. وفي هذا السياق الزمني، تعد ولاية طرابلس الشام من الولايات الهامة والرائدة في إقليم بلاد الشام. وبالتالي هدف هذا البحث إلى تسليط الضوء دور هذه الولاية وميناءها على حوض المتوسط على المستوى العسكري والمعيشي بالنسبة للدولة العثمانية بشكل عام وسكان الولاية بشكل خاص. أبرز النتائج التي توصل إليها هذا البحث، هو تقييم أثر هذه الولاية على الدولة العثمانية في تلك الفترة الهامة، كما قدم هذا البحث رؤية تاريخية غنية لتلك الفترة مما يشكل إضافة ملموسة للأبحاث السابقة.

Abstract

The regions of Syria and Egypt are strategic regions with an important and advanced spatial dimension for the Arab and Islamic worlds. The Ottoman Empire's occupation of these two important regions was a major growth for it. In this context, Tripoli is considered one of the most important states in the Levant. The aim of this research is to shed light on the role of this state and its port on the Mediterranean basin at the military and living level for the Ottoman state in general and the people of the state in particular. The most important findings of this study are the evaluation of the impact of this mandate on the Ottoman Empire during this important period. This research also presented a rich historical view of this period, which constitutes a tangible addition to previous research.



﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

الإهداء

إلى **والدي الحبيب الغالي** الذي ضحى في سبيل عائلة لا تملك ما يعادل جهده وعرق جبينه، أطال الله عمره وحفظه.

إلى **أم عظيمة** في عطائها وصبرها وحنانها الذي يطوق عائلة سعيدة بوجودها أعطتنا الكثير ولا تزال تفني وتفني حياتها في سبيل حماية عائلتها من كل مكروه، التمس رضاها عّلي، أطال الله بعمرها وحفظها من كل سوء وأذى.

إلى **أخوتي وأخواتي** أتمنى من الله العلي القدير أن يحفظهم ويرعاهم.

وإلى **خطيبتي الغالية** أقدم لها حبي وتقديري.

محمد



ولاية طرابلس عثمانيا: منذ سنة ١٥١٦ – ١٨٦٤، ولاية ثم لواء تابع لولاية بيروت التي أنشئت سنة ١٨٨٨م بناء على توجيه من أبي الأحرار مدحت باشا عندما كان صدرا أعظم في عهد السلطان عبد العزيز، وكان السلطان عبد العزيز يرغب بإبقاء ولاية طرابلس، غير أن مدحت باشا أقنعه بجعل بيروت ولاية بدلاً من طرابلس لمكانتها السياسية والاجتماعية والثقافية.

المحتويات

المقدمة

تأسست الدولة العثمانية، في بداية القرن الرابع عشر، وكانت مجرد إمارة صغيرة داخل حدود العالم الإسلامي تعتمد على فكرة الغزو ضد "الكفار" المسيحيين، وقد أخذت هذه الإمارة الحدودية الصغيرة بالتوسع بشكل تدريجي، وذلك بإخضاع وضم الأراضي التابعة لبيزنطة في الأناضول والبلقان[1].

في أوائل القرن السادس عشر، عندما تولى السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠م) عرش السلطنة، كان في الشرق ثلاث دول إسلامية كبيرة: الدولة العثمانية وعاصمتها استانبول، وكانت تحكم بلادا واسعة في أوروبا والقسم الأعظم من الأناضول في آسية، والدولة الصفوية وعاصمتها تبريز، وكانت تحكم القسم الشرقي من الأناضول مع العراق وإيران، ودولة المماليك وعاصمتها القاهرة، وكانت تحكم مصر مع سورية والحجاز. وكانت الدولتان العثمانية والصفوية في عهد القوة والنشاط، أما دولة المماليك فكانت في طور الوقوف والخمول[2].

بقيت علاقة الدولة العثمانية بالمماليك علاقة مجاملة ومؤازرة حتى نهاية القرن الخامس عشر، عن طريق المراسلة وتبادل الوفود، ولكن تبدلت الأوضاع كليا في أواخر القرن المذكور، لأن الدولة العثمانية توسعت في الأناضول جنوبا حتى البحر الأبيض المتوسط وجبال طوروس، وفي الوقت نفسه كانت دولة المماليك قد استولت على كيليكية، فأصبحت الدولتان متجاورتان، فكان من الطبيعي أن يحدث بينهما احتكاك[3].

([1]) إينالجيك، خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد الأرناؤود، دار المدى الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٢، ص٩.

([2]) الحصري، ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٠، ص٣٨.

([3]) الحصري، ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، مصدر سابق، ص٣٧.

في أوائل القرن السادس عشر، كان العثمانيون قد استولوا على الأناضول والبلقان ووصلوا إلى أواسط أوربة، كما استولوا على جميع إمارات الثغور الشامية، وكان عليهم أن يختاروا بين أمرين: إما الاستمرار في التوسع في أوربة على حساب الأوربيين المسيحيين، مما أضفى على حركتهم التوسعية في ذلك الاتجاه طابع الجهاد الديني، وإما الاكتفاء بما حققوه من تقدم في وسط أوربة، والتوسع شرقا على حساب الدول الإسلامية المجاورة[1].

اختار العثمانيون الاتجاه الأخير لاستكمال احتلال بلاد الشام والقضاء على حكم المماليك فيها، لذلك اتجهوا بقيادة السلطان سليم الأول مباشرة نحو حلب، وبعد أن قام نائب حلب خاير بك بتهيئة الأجواء لاستسلامها، دخلها السلطان سليم دون أية مقاومة من أهلها، الذين كانوا قد قاسوا كثيرا من عساكر المماليك في السابق[2].

انهارت دولة المماليك بسرعة كبيرة، فقد انضم كثير من كبار رجالاتها إلى السلطان سليم في الوقت الذي رفض فيه سكان بلاد الشام مساندة الجانب الخاسر، جرت المعركة الفاصلة في مرج دابق ١٥١٦م حيث حقق السلطان سليم نصرا سهلا، وفي المعركة قتل قانصوه الغوري، ثم احتل السلطان سليم حلب وحماه وحمص ودمشق، وقد قدم زعماء دمشق الخضوع للعثمانيين، وكان على رأسهم قضاة المذاهب الأربعة ونقيب الأشراف، ونائب القلعة المملوكي[3]. ثم انساب جنوبا واستولى على فلسطين ودخل مصر، حيث انتصر على السلطان طومان باي آخر سلاطين المماليك في معركة الريدانية سنة ١٥١٧م ودخل السلطان سليم القاهرة، وبذلك طويت صفحة دولة المماليك الجراكسة، وأثناء وجود السلطان سليم في القاهرة استقبل وفدا من أعيان

([1]) عاشور، سعيد عبد الفتاح، العصر المماليكي في مصر والشام، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١٨٧.

([2]) أبو جبل، كاميليا و محمد، نجاح، تاريخ الوطن العربي الحديث (بلاد الشام والعراق)، جامعة دمشق، ٢٠٠٥م، ص٨١.

([3]) مصطفى، أحمد عبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني، ط٢، دار الشروق، بيروت، ١٩٩٣، ص٨٤. ورافق، عبد الكريم، العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦م، ط٢، دمشق، ١٩٩٣. ص٦١.

الحجاز بعث به الشريف بركات أمير مكة المكرمة، وكان على رأس هذا الوفد ابنه وحمل معه رسالة من والده، أعلن فيها الشريف بركات قبوله دخول الحجاز تحت السيادة العثمانية، وأرسل مع ابنه مفاتيح الكعبة الشريفة، وبذلك دخل الحجاز دخولا تلقائيا وسلميا تحت السيادة العثمانية[١].

وباستتباب الأمر للعثمانيين في مصر، أصبح عليهم كذلك أن يتولوا أمر الأقاليم التي كانت ملحقة بها، وخاصة في شبه الجزيرة العربية، وهي أقاليم الحجاز واليمن. فكما كانت سورية الجنوبية ضرورية من الناحية الاستراتيجية للدفاع عن مصر ضد أي هجمة تأتي لها من الشمال أو الشرق، كان الحجاز واليمن مهمين كذلك لها من الناحية الاستراتيجية كخط دفاع أول عن مصر، وقد وافق الشريف بركات على قبول السيادة العثمانية، التي كانت تضمن تأييد دولة اسلامية كبرى وقوية لبلاده، وأرسل ابنه الى القاهرة، يحمل إلى السلطان سليم تهنئة بفتح الشام ومصر، ويحمل إليه كذلك مفاتيح الحرمين الشريفين، إقرارا باعترافه بالسيادة العثمانية[٢].

كان ضم بلاد الشام ومصر والحجاز إلى الدولة العثمانية يشير إلى مرحلة جديدة، فقد أصبحت الدولة العثمانية دولة الخلافة، ولم تعد دولة حدودية، وأخذ سلاطينها منذ هذا الوقت يعتبرون أنفسهم حماة كل العالم الإسلامي، وليسوا حماة لحدودهم فقط.

كان استيلاء العثمانيين على كل من الشام ومصر يمثل نموا هاما للدولة العثمانية، بسيطرتها على إقليمين لهما مقوماتهما الاقتصادية والاستراتيجية والمعنوية بالنسبة للعالم العربي والاسلامي، وبالنسبة للشرق الأوسط، والحوض الشرقي للبحر المتوسط. وإذا كانت الدولة العثمانية غير قادرة في ذلك الوقت على حكم هذه الأقاليم الجديدة بطريقة مباشرة، واضطرت الى وضع نظام حكم استعانت فيه بالبكوات

---

(١) الشناوي، عبد العزيز محمد، الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، مكتبة الأنجاو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠، ج١، ص٢٠.

(٢) يحيى، جلال، أوربا في العصور الحديثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٨١، ص ٤٠٦.

المماليك في الادارة الداخلية وجمع الضرائب، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية مكاسبها، وازدياد قوتها بشكل واضح[١].

حافظ العثمانيون على التقسيم الإداري الذي كان سائدا في العهد المملوكي، ولكنهم بدلوا بعض الشيء نظام التسمية، فدعيت النيابة ولاية، وعرف النائب بالوالي، وصار لقب التعظيم الذي يلي اسم الوالي "باشا" فصار للباشوية والولاية مدلول واحد[٢].

عين العثمانيون جان بردي الغزالي، والي حماة المملوكي الذي انحاز لهم، واليا على دمشق، ولكنهم أزالوا بعض الأمراء المحليين، مثل التنوخيين، أمراء جبل لبنان الموالين للمماليك، وأحلوا مكانهم المعنيين، وأبقوا على بعض الأمراء مثل الأمير جمال الدين الأرسلاني اليمني الذي جعله واليا على بلاد الغرب والأمير عساف التركماني أمير بلاد كسروان وجبيل[٣]، وكانت قوة هؤلاء الأمراء تقوم على أسس بدوية أو اقطاعية أو دينية أو حزبية –قيسية أو يمنية– وأفاد العثمانيون من هؤلاء الأمراء في جمع الضرائب وإقرار الأمن.

في سنة ١٥٢٠م، جابه العثمانيون ثورة والي دمشق جان بردي الغزالي، وكان قد أظهر طموحه المملوكي، وأعلن نفسه سلطانا، إلا أن العثمانيين سرعان ما قضوا على ثورته، وعلى إثر القضاء عليه، لجأ العثمانيون إلى توطيد أسس الإدارة العثمانية في بلاد الشام، فأبقوها ثلاث ولايات: الشام "دمشق" وحلب وطرابلس، وقسمت كل ولاية إلى عدد من السناجق أو الألوية، ووزعت أراضي الدولة كإقطاعات عسكرية، عرفت بالتيمار والزعامت حسب مدخولها السنوي[٤].

---

(١) يحيى، جلال، أوربا في العصور الحديثة، مرجع سابق، ص٤٠٥.

(٢) حتي، فيليب، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ترجمة جورج حداد وعبد الكريم رافق، دار الثقافة، بيروت، د.ت، ج٢، ص٣٠٧.

(٣) كرد علي، خطط الشام، ط٣، مكتبة النوري، دمشق، ١٩٨٣، ج٢، ص٢١٣.

(٤) رافق، عبد الكريم، بحوث في التاريخ الإقتصادي والإجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، دمشق، ١٩٨٥، ص. ح.

الأهمية وسبب الاختيار:

ولاية طرابلس الشام لم تأخذ حقها من الدراسة في العهد العثماني، وهي إحدى ولايات بلاد الشام، وتمتعت بوضع خاص في ظل السيطرة العثمانية، بسبب وجود العصبيات الإقطاعية فيها، حيث عهدت الدولة العثمانية بإدارتها لزعمائها المحليين، الذين قامت زعامتهم إما على أسس دينية أو اقطاعية أو بدوية أو قبلية، مقابل قيامهم بتقديم الطاعة ودفع الضرائب للدولة العثمانية.

وقد تم اختيار فترة الدراسة محصورة بين تولي السلطان مراد الرابع لعرش السلطنة العثمانية سنة١٦٢٣م، وعزل السلطان مصطفى الثاني سنة ١٧٠٣م، بحيث بدأت الدراسة بعهد سلطان قوي أعاد الهيبة للسلطنة العثمانية، واستطاع استرداد بغداد من الصفويين، والقضاء على حركة فخر الدين المعني، وتخللها فترة حكم الصدور العظام من أسرة كوبريللي(١٦٥٦-١٦٨٣م) وانتهت بهزيمة كبرى للدولة العثمانية بمعركة في معركة زينتا، اضطر السلطان مصطفى الثاني بعدها على توقيع معاهدة كارلوفيتز سنة ١٦٩٩م، وقد وصف هذا الصلح بحق بأنه أول تفكيك لأوصال الدولة العثمانية، بحكم أنه كان بمثابة الخطوة الأولى في تلك العملية التاريخية التي استمرت ببطء منذ ذلك الوقت.

فعلى الرغم أن الدولة العثمانية كانت في عهد الضعف، إلا أنه تخلّل هذا الضعف فترات قوة، كفترة حكم السلطان مراد الرابع، وفترة حكم الصدور العظام من أسرة كوبريللي، وانعكس هذا على ولايات الدولة العثمانية، وخاصة طرابلس، والبحث يهدف لدراسة انعكاس ما يجري في مركز الدولة العثمانية من على ولاية طرابلس الشام.

إشكالية البحث:

طرابلس كانت واحدة من الولايات الهامة والمزدهرة في نهاية القرن السادس عشر وبداية السابع عشر، وكانت تمثل مرفأ أساسيا بل المرفأ الأول على الساحل الشامي الذي ينقل البضائع من الداخل السوري إلى مناطق متعددة في حوض المتوسط، كما

كانت موقعا عسكريا هاما بالنسبة للعثمانيين، فعندما أمر السلطان سليم الثاني بخروج العساكر إلى جزيرة قبرص عام ١٥٧٠م خرجت هذه العساكر من مرفأ طرابلس.

خلال الفترة المدروسة تغيرت الظروف في ولاية طرابلس، وتحولت من ولاية ذات أهمية كبيرة إلى مجرد لواء تابع لولاية بيروت. والبحث سيدرس الأوضاع التي مرت بها ولاية طرابلس، والتي قادت إلى تراجع الولاية وإلغائها حتى وصلت في نهاية المطاف إلى مجرد لواء.

هذا يقود إلى تساؤلات عدة، ماهي الأسباب التي أدت إلى تراجع الولاية، وماهي التغيرات التي دفعت الدولة العثمانية لإلغائها، هل حدث هذا نتيجة لظروف خاصة بولاية طرابلس، أو نتيجة للحقبة التي كانت تمر بها الدولة العثمانية والتي تميزت بالضعف على المستوى الداخلي والخارجي.

المنهج:

اعتمد البحث على الوثائق بالإضافة إلى المصادر والمراجع، لذلك اتبع البحث في كل نوع منها منهجية تتوافق معها، فالوثائق تحتاج إلى جهد مضني، يبدأ من فكفكة خطها، ومن ثم تحليل مضمونها، وتصنيفها، والإفادة منها، كما ضمت هذه الوثائق ألفاظا ومصطلحات غريبة، كان لابد من البحث عنها في مراجع خاصة لفهمها.

إن الدراسة الوثائقية لا تكتمل الإ بالمصادر والمراجع، لسد الثغرات الموجودة فيها، لذلك اعتمد البحث على العديد من المصادر والمراجع، بالإضافة إلى الوثائق، واتبع المنهج التاريخي القائم على جمع المادة العلمية، وتصنيفها، ثم القيام بتحليل الأحداث التاريخية، ونقدها، ومقارنتها مع بعضها، ثم إعادة تركيب الأحداث التاريخية بشكل منطقي، وأخيرا انشاء البحث وصياغته بلغة عربية سهلة وواضحة.

دراسة في مصادر ومراجع البحث

استند البحث على العديد من الوثائق والمصادر والمراجع، منها وثائق المحكمة الشرعية في طرابلس، إضافة إلى وثائق المحاكم الشرعية في حمص وحماه وحلب

ودمشق، وقد قدمت هذه الوثائق معلومات عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإدارية، وتكمن أهمية هذه الوثائق في مصداقيتها، لأنها كتبت ولم تكن الغاية منها إطلاع الأجيال القادمة عليها، بل الغاية منها فض نزاع بين متخاصمين، لتصبح فيما بعد من أهم الوثائق التي يحتاح إليها المؤرخ لكتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والإداري.

يوجد بعض الدراسات الوثائقية عن طرابلس، إلا أنها محدودة مقارنة بغيرها من الولايات، من هذه الدراسات نذكر الدراسة الوثائقية القيمة التي قام بها الباحث النقيب نهدي صبحي الحمصي، ونشرها في كتاب يحمل عنوان تاريخ طرابلس من خلال وثائق المحكمة الشرعية في النصف الثاني من القرن السابع عشر، وقد غطى جوانب من تاريخ طرابلس، وأغفل جوانب أخرى، وقدم عرضا لمضمون بعض الوثائق دون الربط بينها وتحليلها ومقارنتها مع ما ورد في المصادر والمراجع الأخرى.

ومجموعة الأبحاث التي قام بها فاروق حبلص ونشرها في كتاب يحمل عنوان أبحاث في تاريخ ولاية طرابلس إبان الحكم العثماني من خلال الوثائق الرسمية العثمانية، غطى بعضها بعض الجوانب من تاريخ طرابلس، وخاصة في مجال الزراعة وملكية الأرض.

وكتاب تاريخ طرابلس الشام من أقدم أزمانها إلى هذه الأيام، الذي قام بتأليفه حكمت بك شريف باش كاتب المجلس البلدي في طرابلس الشام ومأمور المراقبة تحت عنوان طرابلس الشام من أقدم أزمانها إلى هذه الأيام، وقد نشر مختصرا في جريدة طرابلس الشام الفيحاء نقلا عن مصادر رسمية، تناول فيه بعض الجوانب من تاريخ طرابلس.

هذا بالإضافة لكتاب السيد عبد العزيز سالم، الذي يحمل عنوان طرابلس الشام في التاريخ الإسلامي، الذي خصص قسما منه، لتاريخ طرابلس في العهد العثماني، وكتاب الدكتور أحمد عزت عبد الكريم الذي يحمل عنوان دراسات في تاريخ العرب الحديث، درس فيه وبالتفصيل التقسيم الإداري لولايات بلاد الشام، ووضع العصبيات الإقطاعية في جبل لبنان، إضافة إلى المعلومات التاريخية التي دُونت في مؤلفات

عمر عبد السلام التدمري، وأبحاث مارون عيسى الخوري، وتاريخ طرابلس الوثائقي في جريدة السفير سنة ١٩٨٢م، ومدونات خالد زيادة أهمية وثائق المحاكم الشرعية، ودراسات عبد الكريم رافق مظاهر من التنظيم الحرفي في بلاد الشام، وكتاب ولاية بيروت لمؤلفيه محمد رفيق بك ومحمد بهجت بك.

واجهت البحث صعوبات كثيرة، أسهم في تذليلها الاستعانة بالوثائق وبعض المصادر التي أُشير إليها في طيات صفحات البحث، فعلى الرغم من المعلومات القيمة التي توافرت في المصادر والمراجع والوثائق والسالنامات العثمانية، إلا أن الصعوبة كانت تكمن أولا في الحصول على هذه الوثائق، وثانيا في ترجمتها إلى اللغة العربية، وهي المكتوبة باللغة العثمانية القديمة.

قُسِّمَ البحث إلى مقدمة وتمهيد تاريخي وثلاثة فصول وخاتمة.

- **التمهيد:** يعالج التمهيد الأوضاع في الدولة العثمانية، خلال فترة الدراسة، الممتدة مابين ١٦٢٣-١٧٠٣م ، في فترة الضعف العثماني، ويوضح العوامل الداخلية والخارجية لضعف الدولة العثمانية.
- **الفصل الأول التقسيمات الإدارية لولاية طرابلس الشام:** عالج الفصل تسمية طرابلس وموقعها وحدودها، وعرض للأوضاع السياسية في الولاية، والتقسيمات الإدارية للولاية بشكل عام، واللواء بشكل خاص، كما تطرق للجهاز الإداري في الولاية، من الوالي إلى القاضي فالدفتردار وأخيرا العسكر.
- **الفصل الثاني الأوضاع الاقتصادية لولاية طرابلس:** تطرق إلى الزراعة، فبدأ بدراسة أنواع الأراضي الأربعة، ثم تطرق لطرق استثمار الأراضي الزراعية، ثم واقع الزراعة في بلاد الشام، ثم تطرق البحث للصناعة، فبدأ بدراسة الطوائف الحرفية، وأهم الصناعات النسيجية منها غير النسيجية، كما تناول البحث التجارة بنوعيها الداخلية والخارجية، والطرق التجارية، ثم تطرق لذكر أهم الصادرات الواردات، كما عالج البحث الضرائب بنوعيها الشرعية والعرفية، وأخيرا النقود والأوزان والمكاييل المتداولة في الولاية.

- **الفصل الثالث: الأوضاع الاجتماعية والثقافية لولاية في طرابلس:** فتطرق لدراسة أصول السكان والتوزع الديموغرافي، فكان من سكان ولاية طرابلس، العرب والكرد والتركان والجركس، بالإضافة للأتراك والجاليات الأجنبية، كما تطرق لطبقات المجتمع من الهيئة الحاكمة للهيئة المحكومة، وبينهما طبقة الأعيان، بالإضافة إلى مستوى المعيشة، وطرق تصريف المنتجات الزراعية، وأخيرا تطرق للحياة الثقافية في الولاية عند المسلمين وأهل الذمة، واختتم الفصل بدراسة دور الإرساليات الأجنبية في الولاية.

بصعوبة شاقة سار البحث بين التذبذب الإداري لإيالات بلاد الشام من قبل العثمانيين، وتعقب انجازاتهم على مختلف الأصعدة، بجدارة علمية أصعب منها انتقاء الوثائق المناسبة لفترة البحث، ولاسيما الغوص في متاهاتها، وقد وُفق البحث حيناً وأخفق أحياناً كثيرة، ومما سهّل الأمر الوثائق التي قدّمها لي بعض المترجمين للعثمانية، وبعض المصادر والمراجع في مكتبة الأسد الوطنية، وما حوته من معلومات في غاية الأهمية لم يطلّع عليها باحث من قبل، وقد وفرّت مكتبة الأسد لي ولغيري المصادر والمراجع التي اطلّعت عليها خلال دراستي ومواظبتي بشكل دائم ومستمر فيها، ورغم الجهد الذي بُذل سيطر الإرباك على البحث، وبعد تصحيح مساره من قبل **الأستاذة الدكتورة المشرفة العلمية إلهام يوسف** استقام حال البحث، حيث عاملتني معاملة حسنة يصعب علي وصفها، ولهذا فإنني أشكرها وأتمنى لها الصحة والعافية وطول العمر، وإلى رئاسة قسم التاريخ في جامعة تشرين، وإلى عمادتها كل الخير والشكر، وإلى كل من قدَّم لي يد العون والمساعدة.

الله ولي التوفيق

تمهيد تاريخي

الأوضاع في الدولة العثمانية

سيطرت الدولة العثمانية على الشرق العربي بعد أن بلغت مرحلة النضج، وتأكدت شخصيتها، وفرضت سيادتها على الأناضول والبلقان، ولكن بعد الاستيلاء على بلاد الشام بما يقرب من خمسين عاما بدأت بوادر الضعف والانهيار تظهر داخل الدولة العثمانية، ونتج من ذلك تطورات مهمة في داخل الولايات العربية الخاضعة للحكم العثمانية.

بعد أن حققت الدولة العثمانية انتصاراتها الباهرة التي بلغت معها أقصى توسعها في عهد السلطانين سليم الأول وسليمان القانوني، أخذت بذور الضعف بالظهور، فتجمدت حدود الدولة، ثم أخذت بالتراجع، وواجه العثمانيون في أوربة أعداء أشداء تزعمهم آل هابسبورغ حكام الإمبراطورية الجرمانية المقدسة، التي مركزها فيينا، وفشلت محاولة العثمانيين لاحتلال فيينا في عام ١٦٨٣م، واضطروا عام ١٦٩٩م إلى توقيع معاهدة كارلوفيتز مع آل هابسبورغ، تخلوا بموجبها عن جميع هنغاريا الخاضعة لهم منذ زمن طويل، وكانت هذه أول مرة يوقع فيها العثمانيون معاهدة كمنهزمين، مسجلين فيها بداية تخليهم التدريجي عن بقية المناطق الأوروبية التي كانوا قد افتتحوها في عصر قوتهم[١]، وقد وصف هذا الصلح بحق بأنه أول تفكيك لأوصال الدولة العثمانية، بحكم أنه كان بمثابة الخطوة الأولى في تلك العملية التاريخية التي استمرت ببطء منذ

(١) أبو جبل، كاميليا، تاريخ الوطن العربي الحديث، مرجع سابق، ص١٧٧.

ذلك الوقت[1]. وبموجب هذه الاتفاقية لم يعد البحر الأسود بحيرة عثمانية، كما فقدت الدولة العثمانية سيطرتها وحكمها في أوربة، وكان الهدف منه "الوقوف أمام تقدم الدولة العلية أولا ثم تقسيم بلادها بينهم شيئا فشيئا، وهو ما يسمونه في عرف السياسة بالمسألة الشرقية المبنية على الخوف من انتشار الدين الإسلامي، وحلوله محل الدين المسيحي"[2].

انتقلت الدولة العثمانية بعد وفاة السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦م) من عصر قوتها إلى عصر ضعفها، وقد اختلفت السياسة العثمانية في عصر ضعفها، مابين فترات ثلاث رئيسة، تميزت اثنتان منها بانتعاش مؤقت وملموس لقوة الإدارة المركزية للدولة، تمثلت بفترة حكم السلطان مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠م)، وفترة تولي أفراد من أسرة كوبريلي منصب الصدارة العظمى (١٦٥٦-١٦٨٣م)، أما الفترة الثالثة فتوزعت قبل وبعد هاتين الفترتين، وقد انعكس هذا التأرجح بين فترات القوة الضعف على الولايات العثمانية، ومنها ولاية طرابلس[3].

من العوامل الداخلية لضعف الدولة العثمانية، كان التخلي عن حصر السلطة بابن السلطان الحاكم، في الربع الأول من القرن السابع عشر، والسماح لأكبر أفراد الأسرة العثمانية الحاكمة بتولي السلطنة، أن ازدادت المكائد ضد السلاطين، وضعفت نوعية المرشحين، نظرا لاهتمام السلطان الحاكم بأبنائه أكثر من عنايته بإخوته أو أقربائه، باستثناء السلطان مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠م) الذي أظهر مقدرة كبرى إزاء الأخطار المهددة للدولة، في الداخل والخارج، وخاصة في الجبهة الصفوية[4]، هؤلاء السلاطين انصرفوا إلى حياة البذخ وأصبح همهم جمع المال والترف والاستمتاع

([1]) عماد، عبد الغني، السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر، دار النفائس، بيروت،١٩٩٣، ص٢٥.

([2]) المحامي، فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ١٩٨١، ص٣١٠.

([3]) أبو جبل، كاميليا، تاريخ الوطن العربي الحديث، مرجع سابق، ص١٨٣.

([4]) رافق، عبد الكريم، العرب والعثمانيون، مرجع سابق، ص١١٩.

بملذات الحياة، فقد حكم الدولة العثمانية مابين عامي (١٥٦٦و١٧١٨م) ثلاثة عشرة سلطانا، لم يظهر كفاءة منهم سوى اثنين هما مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠م) والسلطان مصطفى الثاني (١٦٩٥-١٧٠٣م)[١]. وقد انصرف معظم سلاطين فترة الضعف عن شؤون الدولة، وكانوا لا يقابلون كبار الموظفين إلا في فترات متباعدة، ولا يخرجون مع الجيش إلى ساحات القتال باستثناء قلة منهم.

كما تخلفوا عن حضور ورئاسة جلسات الديوان الهمايوني، وتكاسلو عن مراقبة أعماله وسماع مناقشة أعضائه من وراء الستار، وهو تقليد حرص عليه سلاطين عصر القوة[٢]، مما تسبب بتقلص نفوذهم وانتقل زمام المبادرة للصدر الأعظم منذ عام ١٦٥٤م، عندما حصل الصدر الأعظم على مقر رسمي له ظل لمدة قرنين من الزمن المركز الرئيسي للإدارة العثمانية، وأصبح اسمه منذ ذلك الحين الباب العالي، ولم يكن هذا المبنى مجرد مسكن للصدر الأعظم وأسرته وخدمه وحرسه، بل كان ديوانا عاما يقوم فيه كبار الموظفين بتصريف كل مهماتهم، باستثناء ما يتعلق منها بالشؤون المالية، وأخذ هو يسير أمور الدولة ويترأس الديوان، ويتصرف في كل التعيينات في وظائف الجيش والإدارة المركزية وإدارة الولايات، فابتعد السلطان واكتفى بإصدار القرارات[٣].

ومن مظاهر ضعف الدولة العثمانية انحطاط الجيش فيها، الإقطاعي والانكشاري على حد سواء، وقد نتج عن اعتماد الدولة على الانكشارية، منذ عهد السلطان محمد الثاني، أن أهمل الجند الإقطاعي، خاصة وأنهم لم يظهروا كفاءة أمام الجنود الأوروبيين بسبب عدم أخذهم بأساليب القتال الحديثة، من ناحية التنظيم والعتاد، وقد

---

(١) عمر، عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي ١٥١٦-١٩٢٢م، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص١٠٩ وص١١٠.

(٢) عيسى، أحمد عبد العزيز، في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي في العصر الحديث، مكتبة بستان المعرفة، الاسكندرية، ٢٠١٦، ص١٦١.

(٣) أبو جبل، كاميليا، تاريخ الوطن العربي الحديث، مرجع سابق، ص٤٤٩. وعمر، عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي، مرجع سابق، ص١١٢.

أدى انحطاط الجنود الإقطاعيين إلى انحطاط نظام الإقطاع، وكان تأثير ذلك حاسما على الحياة الاقتصادية في الدولة العثمانية، فالجندي الإقطاعي لم يعد قادرا على مجابهة الجندي الأوروبي الأحسن تدريبا، ولكن وجوده بالنسبة للاستقرار وحسن الإنتاج في الريف، غدا أمرا ضروريا، وهكذا فإن ضعف الجندي الاقطاعي، تسبب في ظهور نظام الالتزام[1].

كما فسد الجيش الانكشاري، ففي أعقاب توقف الفتوحات، وتناقص السلطة الفعلية للسلاطين، طمع المسلمون الأحرار بالتجنيد في صفوفهم للتمتع بامتيازاتهم. وأهملت الدفشرمة بالتدريج حتى بطلت في حوالي منصف القرن السابع عشر، وبذلك انقطع المورد الذي يأتي بشبان البلقان الأشداء، فيدربون ويصبحون إما انكشارية أو إداريين كبارا. وقد ازداد تمرد الانكشارية بعد انتساب السكان المحليين إلى صفوفهم[2].

---

(1) رافق، عبد الكريم، المشرق العربي الحديث، مرجع سابق، ص٨٦ ص٨٧.

(2) رافق، عبد الكريم، المشرق العربي في العهد العثماني، مطبعة رياض، دمشق، ١٩٨٩م، ص٨٦.

الفصل الأول

التقسيمات الإدارية لولاية طرابلس

أولا: التسمية والموقع والحدود

ثانيا: الأوضاع في ولاية طرابلس

ثالثا: التقسيمات الإدارية

أ–ولاية طرابلس

ب–لواء طرابلس

رابعا: الجهاز الإداري في ولاية طرابلس

أ–الوالي

ب–القاضي

ج–الدفتردار

د–العسكر

استنتاج الفصل الأول

الفصل الأول

التقسيمات الإدارية لولاية طرابلس

أولاً– التسمية والموقع والحدود

ورد اسم طرابلس في بعض المصادر العربية بإضافة ألف مهموزة "أطرابلس" ولفظة طرابلس اغريقية ومعناها "ثلاث مدن" استنادا إلى أن طرابلس لم تكن في بداية أمرها سوى ثلاثة أحياء، هي حي الأروادبين وحي الصوريين وحي الصيداويين[١].

مدينة طرابلس الحالية محدثة الإنشاء، أسسها المماليك في سلطنة الملك المنصور سيف الدين قلاوون الذي افتتح طرابلس سنة ١٢٨٩م، أما مدينة طرابلس القديمة، فقد خربتها جيوش السلطان قلاوون، فدثر عمرانها وتلاشى.

طرابلس القديمة، أسست في القرن السابع قبل الميلاد، كانت تعرف بالمينا، وهي شبه جزيرة يحيط بها البحر من ثلاث جهات، تبعد عن طرابلس المحدثة ثلاث كيلومترات، ومازالت حتى الآن مركزا عمرانيا قائما بذاته، لكنه يعد حيا ثالثا من أحياء طرابلس بعد أن امتد العمران من طرابلس إليها، وهكذا فإن طرابلس تقسم إلى مركزين عمرانيين منفصلين: المدينة والمينا[٢].

---

(١) الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧، ج٤، ص٢٥.

(٢) سالم، السيد عبد العزيز، طرابلس الشام في التاريخ الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية، د.ت. ص١٣.

تظهر طرابلس كنتوء جبلي يمتد من البحر ويسمى رأس طرابلس، وهو عبارة عن شبه جزيرة لها شكل مثلث تبلغ مساحته ١٥كم[٢] يمتد رأسه في البر لينتهي بزاوية قائمة تتفرع منها عدة جزر تظهر على شكل قوس يمتد في البحر لمسافة سبعة كيلومترات[١].

تعتبر طرابلس من بين المدن العربية الهامة المطلة على البحر المتوسط، وتقع في قلب المنطقة الساحلية لبلاد الشام، ومن التضاريس البارزة والمجاورة لطرابلس، السهول الساحلية والتلال والهضاب المحيطة.

تكمن أهمية مرفأ طرابلس، بالمقارنة مع بقية مرافئ الساحل الشرقي للمتوسط، بموقعه بالقرب من ممر حمص، فهو بوابة سورية الداخلية، مما جعل الفرنجة يبنون قلعة طرابلس لحمايته والدفاع عنه.

مثّل نهر أبو علي "قاديشا" ، مصدر الخير والعطاء لطرابلس، حيث شقت الأقنية لجر المياه إلى بساتين طرابلس، كما تتغذى من مياه نهر رشعين، ومن نهر أبو على وروافده مثل نهر سركيس، بالإضافة للمياه الباطنية[٢].

التي لعبت دورا هاما في العصور الوسطى، وقد ساعد موقع هذه المدينة في منتصف الساحل الشرقي لحوض البحر المتوسط، بالإضافة إلى إمكاناتها الاقتصادية الوفيرة، على الازدهار الحضاري الذي تمتعت به هذه المدينة وخاصة في العصر المملوكي[٣].

تقع مدينة طرابلس في الجزء الشمالي للواء بيروت، يحيطها من الجنوب جبل لبنان، ومن الشرق لوائي حمص وحماة، ومن الشمال لواء اللاذقية، ومن الغرب البحر المتوسط، يخترقها نهر قاديشا ويُعرف حاليا باسم نهر أبي علي، ويجري في واد عميق، ويعد هذا الوادي من أشد أودية لبنان وعورة وعمقا، يجتاز نهر أبي علي

([١]) القطار، الياس، نيابة طرابلس في عهد المماليك، دائرة منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٨، ص٣٩.

([٢]) القطار، الياس، نيابة طرابلس، مرجع سابق، ص٤٢.

([٣]) سالم، السيد عبد العزيز، طرابلس الشام مرجع سابق، ص١٠.

طرابلس حيث يتجه شمالا بين بساتين ومروج إلى أن يصب في البحر شرقي المينا (القسم القديم من المدينة)[*]

ثانياً–الأوضاع في ولاية طرابلس

تعد مدينة طرابلس الشام من جملة البلدان التي خضعت للسيطرة العثمانية سنة ١٥١٦م بعدما كانت نيابة مملوكية مزدهرة، حيث عمد المماليك خلال إدارتهم لها على ضبط الأقليات المذهبية التي عارضتهم، وفرضت نفوذها عليهم، وأرغمتهم على التجمع في الجبال وفي مناطق محدودة من الساحل.

ظلت طرابلس في أوائل الحكم العثماني على ما كانت عليه على عهد المماليك، إحدى النيابات السورية، بل لقد عينت الدولة العثمانية لقلعة طرابلس أيضا نائبا خاصا، على نحو ما كان يفعل السلاطين المماليك، وعندما قام الغزالي بحركته زحف على طرابلس فانتزعها وقلعتها من نائبيها، حتى إذا فشل الغزالي في حركته وتم القضاء عليه عينت الدولة فرهاد باشا على طرابلس، ومن بعده توالى الباشوات العثمانيون[١].

وقد ظلت أسر الأمراء وفلاحيهم مرتبطة بأحد الحزبين القديمين القيسية واليمنية، وكانت أسرة البحتريين، وهي أسرة قيسية من الغرب، أكبر أسرة في الجبل تحت حكم المماليك، وقد أدى تأييدها القوي للسلطان قانصوه الغوري إلى ضعفها تحت حكم العثمانيين، فشاركها في السيادة أسرتان أخريان، ففي إقليم الشوف، كان الدروز المعنيون الذين استقروا في هذا الإقليم منذ أوائل القرن الثاني عشر، ينتمون مثل البحتريين إلى الحزب القيسي، وفي كسروان كان بنو عساف التركمان الذين استقروا في هذا الإقليم من القرن الرابع عشر، وعندما أعلن الأمير فخر الدين المعني الأول

(*) أفاد السيد عبد العزيز سالم: في مؤلفه، أن طرابلس الحالية محدثة الإنشاء، وأسست في عهد السلطان المملوكي سيف الدين قلاوون، للمزيد سالم، السيد عبد العزيز، طرابلس الشام في التاريخ الإسلامي، ، مؤسسة الشباب للطباعة ١٩٦٦م، ص١٠ – ١١.

(١) الشريف، حكمت بك، طرابلس الشام من أقدم أزمانها إلى هذه الأيام، دار حكمت شريف ودار الإيمان، طرابلس–لبنان، ١٩٨٧، ص١٠٧.

خضوعه للسلطان سليم الأول في دمشق أعجب السلطان بشخصيته وخلع عليه لقب "سلطان البر"[1] ولما كان هدف السلطان سليم هو القضاء على تهديد سلطنة المماليك له، فلقد أبقى أمراء جبل لبنان على استقلالهم الحقيقيي تحت الحكم العثماني، وتمتعوا بالحرية الكافية في اتباع سياساتهم العائلية وفي نزاعهم الحزبي، مالم يهدد ذلك السيطرة العثمانية، وكان الحكم العثماني في لبنان حكما أقل مباشرة مما كان عليه في سورية، وتمتع الأمراء بنفس الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في عهد سلطنة المماليك[2].

إلا أن العلاقات السلمية بين الأمراء والعثمانيين تبدلت في عام ١٥٨٤م عندما بدأت الولايات تشعر بضعف الإمبراطورية العثمانية. فقد أمدّت تطورات الأحداث المعنيين بأسباب القوة والتفوق في الوقت الذي كانت فيه أسرة آل عساف تسير نحو التدهور والانقراض. وكان بنو سيفا(من أصل كردي) يتطلعون إلى ما وراء بلادهم، وظلوا وراء آل عساف حتى قضوا عليهم نهائيا في عام ١٥٨٠م، وبذلك أصبح التنافس منحصرا بين بني عساف في طرابلس ونواحيها، والمعنيين في الشوف، وحاول يوسف باشا مد سيطرته إلى بلاد قرقماز بن فخر الدين الأول(١٥٤٤-١٥٨٥م)، وفي عام ١٥٨٤م دبر يوسف سيفا مكيدة لقرقماز، إذ هاجم رجاله جماعة من الانكشارية في جون عكار، وهم في طريقهم إلى استانبول لتوصيل خراج مصر وفلسطين، وادعى بنو سيفا أن للمعنيين يدا في ذلك، فأرسل السلطان مراد الثالث حملة تأديبية بقيادة والي مصر توغلت في الجبل والتحمت مع الدروز في إقليم الشوف. واضطر قرقماز إلى الفرار ولقي حتفه في عام ١٥٨٥م تاركا بلاده ليتولاها من بعده خال أولاده. أما يوسف سيفا، فرغم أن مركزه قد تأثر بما حدث في عام ١٥٨٤م، فإنه نجح في كسب ود السلطان، وقام بخطف آخر أمراء بني عساف في عام ١٥٩٠م واستولى على

---

(١) كرد علي، محمد، خطط الشام، مرجع سابق، ج٢، ص٢١٣.

(٢) عمر، عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي ١٥١٦-١٩١٦، دار النهضة العربية، د.ت، ص١٦٤.

ممتلكاتـه، وبـذلك ورث يوسـف سـيفا نفـوذ بنـي عسـاف فـي تلـك المنـاطق حتـى أزال المعنيون دولته[1].

كان الزعيم الكردي يوسف باشا سيفا، الزعيم العشائري السوري الوحيد الذي حمل رتبة الباشوية "باستثناء بني جان بولاد في كلز"، ولكن يوسف سيفا لم يتمتع بباشوية طرابلس طويلا، ففضلا عن مخاصمة فخر الدين المعني له وإخراجه من طرابلس عدة مرات، فإن الدولة قد عينت لطرابلس، على أيام يوسف باشا سيفا نفسه، باشا آخر هو عمر باشا، ولو أن نفوذ يوسف باشا كان يحجب نفوذ الباشا العثماني[2]، وامتد سلطان آل سيفا حتى وصل إلى حماة وحمص، وكان حكمهم يتسع أحيانا ليصل فيشمل طرابلس وعكار وجبلة والمرقب والحصن وجبة بشرى وجبيل، وينكمش أحيانا حتى ينحصر في عكار، كما حدث في عهد فخر الدين الثاني[3].

تمكن آل سيفا من تأمين مناطق طرابلس، غير أن صراعاً حاداً ومريراً، استمر طويلاً بينهم وبين أمير الشوف فخر الدين المعني الثاني، وبناء على سياسة الدولة العثمانية التي تهدف على إقامة التوازن بين القوى المختلفة، لم تمانع الدولة العثمانية البتة في استمرار هذا الصراع الذي أسهم بإزهاق أرواح لا حصر لها، حيث هدفت من ذلك تقليم أظافر الطرفين حتى لا يتزايد نفوذ أي منهم على حسابها، فاتحادهما في مقبل الأيام ينعكس سلباً عليها، ولهذا استمر الصراع بين الطرفين على أشده حتى القضاء على الأمير فخر الدين المعني الثاني ١٦٣٥م[4].

أسهم آل سيفا في ازدهار الأوضاع الاقتصادية لولاية طرابلس، وأبعدوها عن الاضطرابات التي كانت المنطقة تمر بها، ولاسيما مناطق البقاع وجبل لبنان، كما

([1]) المرجع نفسه، ص١٦٤ وص١٦٥.

([2]) عبد الكريم، أحمد عزت، دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت، ص١٢٨.

([3]) سالم، سيد عبد العزيز، طرابلس الشام، مرجع سابق، ص٣٦٢.

([4]) أبو جبل، كاميليا، تاريخ الوطن العربي الحديث، مرجع سابق، ص١٥٧.

أحسنوا إدارتها وشجعوا الزراعة، ورفعوا الظلم عن كاهل الفلاحين، واهتموا بتسويق منتجاتهم.

حدث صراع بين فخر الدين المعني الثاني ويوسف سيفا، انتهى بوفاة يوسف باشا سنة ١٦٢٤م، وخلفه ابنه حسن، الذي عمل على مسايرة فخر الدين، ولكن صلات العداء ما لبثت أن استؤنفت من جديد، واستمر العداء قائما بينه وبين فخر الدين إلى أن دخلت طرابلس في فلك إمارة فخر الدين، وبذلك أصبحت تابعة لجبل لبنان، حتى مقتل فخر الدين بأمر من السلطان سنة ١٦٣٥م[1].

بعد انقراض آل سيفا، تولي إدارة ولاية طرابلس ولاة أتراك ضعفاء، وبدأت مكانتها تضعف، لأن ولاتها أهملوا شؤون الدولة وبدأوا الاغتناء على حسابها، ففي سنة ١٦٧٩م عين الوالي محمد باشا على ولاية طرابلس، وأعاد إلى آل حمادة امتيازاتهم ومقاطعاتهم، غير أن لجوء الباشوات إلى تعيين ملتزمين جدد يفتقرون إلى الخبرة والأهلية أسهم في اضطراب أمور الولاية فيما بعد، ناهيك عن تعمد بعض الولاة إلى زيادة الضرائب على دخل ولاية، لدرجة غدت طرابلس الشام في القرن الثامن عشر مثقلة بالعجز الاقتصادي والمالي[2].

وهكذا في نهاية القرن السابع عشر، كانت طرابلس قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بالإدارة العثمانية، بعدما تضاءل شأن القوى المحلية نسبيا، وقد صار الوالي التركي الحاكم الفعلي في طرابلس وولايتها، ولم يحدث ذلك فعليا إلا بعد غياب آل سيفا نهائيا عن واجهة الأحداث، وغياب تأثير العائلات الأخرى، مثل علم الدين وحرفوش وسواهم. إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة نهاية كل تأثير للقوى المحلية[3].

فقد تعاقب على حكم طرابلس، ما بين ١٦٦٦ و١٧٠٠م، عشرة ولاة، وهو عدد كبير نسبيا، ولم تحدث خلال هذه المرحلة أحداث جسام، أو اضطرابات وثورات،

([1]) سالم، سيد عبد العزيز، طرابلس الشام، مرجع سابق، ص٣٦٢.

([2]) المعلوف، عيسى اسكندر،تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٧١، ص٥٦.

([3]) الحمصي، نهدي صبحي، تاريخ طرابلس، مرجع سابق، ص٨١.

ويمكن القول أن طرابلس كانت تشهد استقرارا نسبيا إلى حد ما، وكانت الأحداث البارزة التي تنغص على الولاة هي مشاكلهم مع الملتزمين في المقاطعات، وخصوصا آل حمادة في البقاع، وآل معن في الجبل، وكانت السياسة العثمانية في ولاية طرابلس، تهدف لتوفير الأمن وضمان جباية الضرائب، عن طريق التعاون بين ولاة صيدا ودمشق وطرابلس في سبيل تحقيق هذا الهدف، بالإضافة إلى إضعاف آل حمادة الذين برزوا بعد القضاء على آل سيفا وضعف المعنيون، وقد قامت العديد من الحروب بين ولاة طرابلس وآل حمادة بسبب تصرفهم بالمال الميري، وبسبب طمع الولاة وتركيز نشاطهم على تأمين مصالحهم والاغتناء على حساب الأهالي[1]. وهكذا فإن طرابلس بعد انقراض آل سيفا والقضاء على فخر الدين المعني الثاني، لم يعكر صفوها أحداث كبرى، سوى جور حاكم من حين لآخر أو كارثة طبيعية أو وباء، وكانت مشاكلها تنحصر في المشاكل التي يثيرها الملتزمون في المقاطعات المجاورة[2].

ثالثاً–التقسيمات الإدارية:

كان هدف كل من السلطان سليم، واضع الأسس الأولى لأنظمة الحكم التي طبقت في الولايات العربية، وابنه السلطان سليمان، واضع قوانين هذه الأنظمة، وإعطائها السمة القانونية التشريعية، هو الإبقاء على الأنظمة التي كانت سائدة في هذه الولايات، وفي إطار تحقيق هذا الهدف، وضع العثمانيون تقسيما إداريا للبلاد العربية التي خضعت لسيادتهم عرف بنظام الإيالات أو الولايات أو الباشويات، وطبقا لهذا النظام قسمت بلاد الشام إلى ثلاث ولايات هي حلب، دمشق، طرابلس، وكان لكل ولاية استقلالها التام عن الأخرى[3].

---

(1) الشدياق، طنوس، كتاب أخبار الأعيان في جبل لبنان، تحقيق فؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية– المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٧٠، ص١٩٤–١٩٦.

(2) المحصي، نهدي صبحي، تاريخ طرابلس، مرجع سابق، ص٨٥.

(3) عبد الرحيم، عبد الرحيم، النظم الإدارية العثمانية في البلدان العربية وأثرها في العلاقات العربية العثمانية١٥١٧–١٧٩٨م، د.م، د.ت، ص١٠٢.

وعلى إثر موت السلطان سليم وتولي ابنه سليمان ثار الغزالي على الدولة وأعلن تسلطنه بدمشق، وطرد نواب الدولة من قلعة دمشق ومن طرابلس وقلعتها ومن حماه، كما طرد الحكام العثمانيين الآخرين في حمص والبقاع، وسار يبغي الاستيلاء على حلب، فلما عجز عنها ارتد إلى دمشق، وفي القابون دارت معركة عنيفة هزم فيها الغزالي وقتل.

شرع السلطان سليمان في وضع نظام جديد لإدارة الشام، فبدأ بتعيين نواب جدد للنيابات السورية، وعني خاصة باستبدال عمال من العثمانيين بالنواب السابقين من المماليك، ثم أقر تقسيما إداريا جديدا لسورية مستمدا من عنصرين:

الأول: التقسيم التقليدي لبلاد الشام، وخاصة ذلك التقسيم الذي استقر أخيرا على عهد المماليك، ويقوم على تقسيم سورية إلى نيابات معروفة، تتبع كلا منها عدة ولايات، مع إقرار العصبيات البدوية أو التركمانية أو الدرزية...في مناطقها ويعهد إلى زعمائها بالإشراف على أتباعهم وجمع المال منهم.

الثاني: التقسيم الإداري العام للدولة العثمانية، والذي قسمت بموجبه إلى قسمين إداريين كبيرين: الروملي ومقره مناستر أو صوفية، وأناطولي أو الأناضول ومقره أنقرة ثم كوتاهية[١]. وعلى كل منهما قائد كبير برتبة بكلربكي أو ميرميران ، وهو باشا بثلاثة أطواغ. وتحت كل من هذين القسمين الكبيرين أقسام أخرى أصغر، هي سناجق وعلى كل منها باشا بطوغ[٢].

وبموجب هذا النظام قسمت بلاد الشام إلى ثلاث وحدات إدارية، عرفت باسم ولايات وهي: ولاية دمشق وشملت عشرة ألوية أو سناجق، وولاية حلب وشملت تسعة ألوية، وولاية طرابلس وشملت خمسة ألوية.

وفي عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥م) قسمت الإمبراطورية إلى إيالات أو باشويات وتتكون كل إيالة من سناجق، وعلى كل إيالة وزير أو باشا بثلاثة

---

(١) عوض، عبد العزيز، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م، ص٦١.

(٢) عبد الكريم، أحمد عزت، دراسات في تاريخ العرب الحديث، مرجع سابق، ص ١١٠-١١٢.

أطواغ، وعلى السنجق مير ميران أو باشا بطوغين، وكان الباشا يعين في منصبه لمدة ثلاث سنوات، ثم خفضت لسنتين، ثم جعل التعيين لسنة واحدة، وكانت التوجيهات بالمناصب الكبيرة تعيينا أو تجديدا تصدر في أوائل شهر شوال من كل عام وتتألف من ثلاثة أقسام: قسم خاص بالادارة المركزية وقسم خاص بالإيالات والسناجق وقسم خاص برجال الشرع من القضاة والمدرسين[1].

تبعا لهذا التنظيم الاداري الجديد قسمت سورية إلى الباشويات أو الولايات أو الإيالات الآتية: ولاية سورية وولاية حلب وولاية طرابلس، وكان لكل ولاية استقلالها التام عن الأخرى[2].

ظل هذا التقسيم الإداري لسورية قائما حتى سنة ١٦٦٠م حين زيدت عليه ولاية جديدة جعل مقرها أولا صيدا ثم انتقل إلى عكا، ولهذا كانت تدعى أحيانا باشوية صيدا وأحيانا باشوية عكا، بهدف مراقبة العصبيات الإقطاعية المسلحة في جبل لبنان، وقد دعا إلى إنشائها ما حدث من اضطراب في جبل لبنان في القرن السابع عشر بقيام الأمير فخر الدين المعني الثاني بحركته الشهيرة، وقتاله قوات الدولة العثمانية، ثم ما تلا ذلك من الأحداث، فأنشئت باشوية صيدا من بعض مناطق سلخت من باشويتي الشام وطرابلس، للإشراف على شؤون الجبل والساحل السوري الجنوبي فيما يلي ساحل طرابلس جنوبا، على أن تترك مهمة الحكم في الجبل والاشراف على مقدميه ومشايخه لأمراء الجبل من بني معن وبني شهاب[3].

وظل هذا التقسيم الاداري لسورية إلى أربع ولايات قائما حتى فتح إبراهيم باشا سورية وقيام الحكم المصري فيها(١٨٣٢-١٨٤٠م) حتى إذا عاد العثمانيون إلى حكم

([1]) عبد الكريم، أحمد عزت، دراسات في تاريخ العرب الحديث، مرجع سابق، ص ١١٢.

([2]) عبد الرحيم، عبد الرحيم، النظم الإدارية العثمانية، مرجع سابق، ص١٠٢.

([3]) عبد الكريم، أحمد عزت، دراسات في تاريخ العرب الحديث، مرجع سابق، ص ١١٣-١١٤. و عوض، عبد العزيز، الإدارة العثمانية، مرجع سابق، ص٦٢.

سورية في سنة ١٨٤٠م أعادوا نظام الباشويات الأربع دون تغيير يذكر، سوى نقل مقر ولاية عكا (أو صيدا) إلى بيروت[1]، تبعا لازدياد أهمية بيروت السياسية والاقتصادية.

وتعين الدولة على كل إيالة "وزيرا" ويكون دائما من الرجال العسكريين، أو "أصحاب السيوف" ويلقب بالباشا أو الوزير أو النائب[2].

من خلال هذه التقسيمات الإدارية، كانت مهمة الموظفين تنحصر في وظائف محددة لا تتعداها وهي

١-مهمة الدفاع عن الولايات ضد الأخطار الخارجية، والحفاظ على الأمن والاستقرار في داخلها، مما استلزم وجود قوات في كل ولاية، أطلق عليها اسم "الحامية العثمانية".

٢-تحصيل الأموال الأميرية، أي الضرائب الحكومية، وقد استلزم القيام بهذا الأمر، وجود جهاز مالي في كل ولاية يرأسه "الدفتردار" الذي كان يصدر بتعيينه فرمان سلطاني، لأهمية وظيفته، وكان يعاونه عدد ضخم من الموظفين والكتبة لتنظيم الشؤون المالية في كل ولاية.

٣-الفصل في الخصومات التي تنشب بين السكان، وهذا استلزم الاهتمام بالنظام القضائي في كل ولاية، وكان يرأسه قاضي القضاة، أو كما تطلق عليه وثائق المحاكم الشرعية "قاضي عسكر أفندي"[3].

تلك أهم الأمور التي رأى العثمانيون أنها تمثل وظائف الدولة الرئيسية، وفيما عداها من خدمات عامة، كالاهتمام بالتعليم ومؤسساته، والاهتمام بالمؤسسات الصحية وغيرها، فقد اعتبرت الدولة الاهتمام بها خارج نطاق مسؤولياتها، فتركت أمر القيام بها للأفراد والهيئات والجماعات، وقد ساعد هذا الفهم لمسؤولية الدولة، من جانب

---

(1) عبد الرحيم، عبد الرحيم، النظم الإدارية العثمانية، مرجع سابق، ص١٠٢.

(2) عبد الكريم، أحمد عزت، دراسات في تاريخ العرب الحديث، مرجع سابق، ص ١١٢-١١٤.

(3) عبد الرحيم، عبد الرحيم، النظم الإدارية العثمانية، مرجع سابق، ص١٠٤.

العثمانيين، الولايات العربية، أن تحتفظ بثقافاتها وتقاليدها، بالإضافة إلى الكثير من أنظمة الحكم التي كانت قائمة بها قبل فترة الحكم العثماني[1].

أ-ولاية طرابلس:

وقد اعتمدت الدولة العثمانية في ولاية طرابلس على أسلوب الإدارة غير المباشرة، القائمة على اعتبار مناطقها أشبه بـ"صناجق أوجاقلق" تحتكر وتتوارث الإدارة أو الإمارة فيها عائلة محلية معينة، تمتلك الطبل والعلم كرمز للإمارة التي يتولاها أمراءها مدى الحياة طالما يواصلون ولاءهم للسلطان، وفي حال عزلهم أو نقلهم ينصب أحد أبنائهم أو أقاربهم[2].

كانت أيالة طرابلس تضم خمسة ألوية وهي: طرابلس وحمص وحماة والسلمية وجبلة، وقد احتفظت ولاية طرابلس بهذا الوضع حتى بداية القرن التاسع عشر حيث ألحقت بولاية دمشق، باستثناء بعض التغييرات الطفيفة، كما حدث في عهد السلطان محمد الرابع (١٦٤٠- ١٦٨٧م)،عندما أصدر فرمان بإقامة ولاية صيدا سنة ١٦٦٠م بناء على اقتراح من الصدر العظم محمد باشا كوبريلي، بهدف مراقبة العصبيات الإقطاعية المسلحة في جبل لبنان، وتم تشكيل إيالة صيدا بسلخ أجزاء من إيالتي طرابلس ودمشق، اتخذت مدينة صيدا مركزا لها[3]، ثم انتقل إلى عكا، ولهذا كانت تدعى أحيانا إيالة صيدا وأحيانا إيالة عكا[4].

ويذكر مؤلف، كتاب المجتمع الإسلامي، أن "طرابلس كانت سنة ١٦٦٠م واحدة من ثلاث إيالات في بلاد الشام، وبعد القضاء على ثورة الدروز المعنيين أنشأت أيالة رابعة على المناطق الساحلية لأيالة الشام السابقة، وصارت مدينة صيدا مركزا لها، وكانت مهمة هذه الأيالة الإشراف على الدروز والموارنة في جبال لبنان بالتعاون مع

---

(١) المرجع نفسه، ص١٠٣ وص١٠٤.

(٢) أبو جبل، كاميليا، تاريخ الوطن العربي الحديث، مرجع سابق، ص١١٦.

(٣) عوض، عبد العزيز، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، مرجع سابق، ص٦٢.

(٤) عبد الكريم، أحمد عزت، دراسات في تاريخ العرب الحديث، مرجع سابق، ص١١٣.

أيالة طرابلس لمنع أي اقتتال بين الطرفين"[1]، ويُرد إنشاء ولاية صيدا للحد من نفوذ ولاة طرابلس ولمراقبة الأقليات، ولتغدو إجراءاتها سارية المفعول[2]، وبسبب اهتمام العثمانيين بمدينة طرابلس، وللحد تطلعات ولاتها، أخضعتها عمليا تحت تأثير إيالتي دمشق وصيدا لتغدو ملحقة بولاية صيدا ومن بعدها بدمشق، وهذا يفسر تطاول ولاة دمشق ومحاولاتهم المتكررة ضم لوائي حمص وحماة لإيالتهم، ولتكون إجراءاتها نافذة على ولاة الإيالتين وعلى لوائي حمص وحماة لغناهما وكثرة منتجاتهما، وطعما بنيل شرف حماية قافلة الحج حتى وصولها إلى مشارف دمشق، غير أن الدولة العثمانية لم تمنح ولاة طرابلس الشام شرف حماة القافلة تجنبا من إغضاب ولاة دمشق.

قسمت ولاية طرابلس التي تضم خمسة ألوية أو سناجق إلى (٦٣) زعامات و(٥٧١) تيمارا، أما العساكر المفروضة على أصحاب المقاطعات المذكورة فتبلغ (١٤٠٠) رجل، ومجموع حاصل المقاطعات المذكورة يبلغ ٥,٦٠٨,٤٠٠ أقجة، موزعة على الشكل التالي:

- لواء طرابلس ٨٠٠٠٠٠ أقجة خيالة ١٦٠
- لواء حماة ٣١٤٠٣٦ أقجة خيالة ٧٨
- لواء حمص ٢٢٠٢٩٩ أقجة خيالة ٤٤
- لواء سلمية ٢١٩٠٠٠ أقجة خيالة ٤٣
- لواء جبلة ٢١٤١٨٠ أقجة خيالة ٤٢[3]

---

(١) جيب، هاملتون وبوين، هارولد، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة عبد المجيد القيسي، دار المدى للثقافة والنشر، ١٩٩٧، ج١، ص٢٦٠.

(٢) كرامة، مصطفى بن جمال الدين بن، أحداث بلاد طرابلس الشام، تحقيق، عدنان البخيت، مجلة مجمع اللغة العربية الأردنية، المجلد الأول ١٩٧٨م، ص٥٦.

(٣) الحمصي، نهدي صبحي، تاريخ طرابلس من خلال وثائق المحكمة الشرعية في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦، ص٤٦.

عمدت الدولة إلى تكليف قواتها بحراسة طرابلس وضبط ألويتها وأقضيتها، وربطت عساكرها المكلف بحراسة مدن الولاية وبتأمين رواتبهم من التيمارات والزعامات حيثُ قسَّمت ألويتها بحسب نظام الإقطاع العسكري العثماني إلى:

- **لواء طرابلس:** ١٢ زعامت لضباط السباهية ٨٠٧ تيمارات لجنود السباهية.
- **لواء حماة:** ٢٣ زعامت لضباط السباهية ١٧١ تيماراً لجنود السباهية.
- **لواء حمص:** ١٥ زعامات لضباط السباهية ١٦٩ تيماراً لجنود الساهية.
- **لواء السلمية:** ٤ زعامات لضباط السباهية ٥٧ تيماراً لجنود الساهية.
- **لواء جبلة:** ٩ زعامات لضباط السباهية ٩١ تيماراً الجنود السباهية[١].

كان طرابلس محصنة بأبراج ومزودة بعساكر وذلك على النحو الآتي:

- برج بارسباي: وبه ثلاثة عشر جنديا من صنف المستحفظان.
- برج طرابلس: وبه ثلاثة عشر جنديا من صنف المستحفظان.
- برج الجلبان (من جلب) وبه أحد عشر جنديا من صنف المستحفظان.
- برج البلدي: وبه سبعة جنود من صنف المستحفظان.
- برج ايتمش: (الإرادة): وبه اثنا عشر جنديا من صنف المستحفظان.
- برج المغاربة: وبه سبعة جنود من صنف المستحفظان[٢]. ناهيك عن قوات الولاية بألويتها الخمسة، وقوات ولاية الشام (فيما بعد دمشق ثم ولاية سورية). وقوات سنجق اللاذقية، قرر التصدي للأمير، والحد من توسعاته التي تجاوزت أملاكه.

ب–لواء طرابس: "سيقوم البحث بالتطرق للواء طرابلس كنموذج لألوية طرابلس"،

وأفادت وثائق السجل الأول لسنة ١٠٧٧هـ/١٦٦٧م أن مدينة طرابلس الخاضعة للإدارة العثمانية كانت مقسمة إلى (٢٦) حارة[٣]، قد تقلص عدد المحلات في المدينة لأن الكثير من الأهالي هجروها إلى الريف نتيجة الضرائب والغرامات إضافة إلى تكليفهم بالعمل لدى السباهي يومين في الأسبوع وثلاثة أيام في زعامات ضباط

---

(١) المرجع نفسه، ص٤٦،

(٢) من الانكشارية التي تكلف بحفظ القلاع،

(٣) السجل ٣، الوثيقة ١٥٢.

السباهية، وتوزعوا على الأقضية للتخلص من الضرائب والغرامات والإتاوات، واشتملت مدينة طرابلس على عدد من الأبراج والقلاع، ملأها العثمانيون بالعساكر لحماية المدينة، وتحملت المدينة تأمين حاجياتهم مع دفع رواتبها، وكان الأكراد الذين سيما العثمانية، بأن التركمان المستقرين في ولاية طرابلس وألويتها وأقضيتها مورس عليهم أي ظلم من آل سيفا، ولهذا وجه السلطان محمد الثالث ١٥٩٥ – ١٦٠٣م، فرمانا إلى ولاية لولاية، يحذرهم من بعدما تخلص السلطان مراد الرابع من فخر الدين المعني الثاني ١٦٣٥م، من ممارسة الظلم على التركمان، وأشار إلى ضرورة تخصيص منطقة لهم، ووجه فرمانا إلى والي ولاية طرابلس محمد باشا بن درويش سنة ١٦٣٦ بإسكانهم في منطقة بجوار قضاء تلكلخ تسمى زاره كمنطقة خاصة بهم(*).

قسّمت ولاية طرابلس الشام إلى عدة ألوية (سنجاق) هي: لواء حمص، ولواء طرابلس، ولواء حماة، ولواء السلمية ولواء جبلة.

قُسمت هذه السنجاق (الألوية) إلى أقضية ونواحٍ وقرى، وفرضوا عليها تطبيق النظام الإقطاعي، المكون من تيمار وزعامت وملك خاص.

يدير السنجق (اللواء) متصرف وفيما به عُرف بمتسلم، يساعده كادر إداري يضم نائب ومحاسبجي، وآغا الإنكشارية، وقاض، وآغا الخيل، وآغا الإسطبل، وقائمقام يتولى إدارة القضاء، ومدير الناحية ومخاتير، ومهمة هذا الجهاز الإداري فرض الأمن والولاء للسلطان وجمع الضرائب وتحصيلها وحماية الطرق وفرض الأمن وملاحقة وقطاع الطريق.

قسم لواء طرابلس إلى أربعة أقضية: هي طرابلس وعكار وحصن الأكراد وصافيتا.

أ- أقضية لواء طرابلس

١-قضاء طرابلس: مركز الولاية ولواء إداري.

(*) لزيادة الإطلاع على مضمون الفرمان السلطان مراد الرابع، قسم الملاحق، ملحق رقم (١).

٢-قضاء عكار: ومركزه قرية حلبا، ومن قراه قرية عيدمون وعرقة، وتتمركز فيه عدة قبائل بدوية، يقع في الجهة الشرقية من اللواء، ويتكون من أراض ذات جبال ممتدة إلى الجهة الشرقية، يحده شمالا قضاء صافيتا وحصن الأكراد، وجنوبا وشرقا جبل لبنان، غربا البحر المتوسط.

٣-قضاء حصن الأكراد: يقع في الجهة الشمالية الشرقية من مركز اللواء، يحده شرقا وشمالا قضاء حمص، التابع للواء حماة، وجنوبا قضاء عكار وغربا قضاء صافيتا، ومركزه قلعة الحصن[١]، يتمركز فيه الأكراد وهي قوى استقدمها السلطان سليم الأول سنة ١٥١٦م.

٤-قضاء صافيتا: يقع في الجهة الشمالية من مركز اللواء بمكان داخلي، ومركزه قرية برمانة قرية برمانة، وهي مدينة تعج بالأقليات الإسلامية والمسيحية التي تناصب العثمانيين العداء، ولهذا أكثرت الدولة من توطين قوى غير عربية بجواريها وشددت على الولاة مراقبتها وضرب المشاغبين بها وفرض إتاوات وغرامات على سكانها[٢].

وتم توزيع السكان على الأقضية التابعة لولاية طرابلس على النحو التالي[*]:

- مقاطعة صافيتا وعدد سكانها ٤٠.٠٠٠ نسمة.
- مقاطعة عكار وعدد سكانها ٢٠.٠٠٠ نسمة.
- مقاطعة جزيرة أرواد وعدد سكانها ٢٠٠٠ نسمة.
- مقاطعة طرطوس وعدد سكانها ٤٠٠٠ نسمة.
- مقاطعة الضنية وعدد سكانها ٤٠٠٠ نسمة، وهي مقر البكوات والأغوات[٣].

---

(١) الشريف، حكمت بك، تاريخ طرابلس، مرجع سابق، ص٢٠٦-٢١١.

(٢) بحسب رؤية خليل إينالجيك، فإن السلطان سليم الأول، أدارة المناطق التي سيطر عليها بحسب واقعها، واقتداء بالإدارة المملوكية، سامح عبد الله: السلطان سليم، القاهرة، دار المعارف المصرية، ١٩٦٧م، ص١٣.

(*) اعتمد البحث مصطلح مقاطعة كما ورد أي التقويمات السنوية من الناحية الضرائبية.

(٣) السكري، محمد أمين: سمير الليالي، مطبعة البلاغة، طرابلس١٨٩٩م ص١٠٨.

ب-نـواحي طـرابلس هـي" سـت نـواح: الأسـكلة أو الميـنـاء وطرطـوس وأرواد وحـذور والمنية والضنية.

1. **-ناحية الميناء أو الأسكلة:** هي على ساحل البحر، ليس لهذه الناحية قرى تتبع لها، وتدار أمورها بواسطة مدير.
2. -ناحية أرواد: تقع في الجهة الجنوبية الغربية من قصبة طرطوس، ليس لها قرى ولا مزارع.
3. -ناحيـة طرطـوس: تتبـع لهـا أربعـة قـرى، يـديرها مـدير، ومربوطـة بمركـز اللـواء مباشرة.
4. -ناحية حذور: تحتوي على(٤٤) قرية، مركزها قرية الباروقية، يدير شؤونها مدير.
5. -ناحيـة الضـنية: تتبـع لهـا (٤٥) قريـة، ومركـز الناحيـة فيبخعـون، يـدير شـؤونها مدير، منوط بمركز اللواء رأسا.
6. -ناحية المنية: تدار شؤونها بواسطة مدير، وهي ملحقة بمركز اللواء مباشرة[1].

٤-الجهاز الإداري في ولاية طرابلس:

مـارس البـاب العـالي رقابتـه علـى الولايـات مـن خـلال نظـام مؤلـف مـن أربعـة عناصر: الوالي – القاضي – الدفتردار – العسكر

الوالي:

يمثل قمة الهرم السياسي والإداري في الولاية، وكان يعين مباشرة من استانبول، وكان يتم تمييز هؤلاء بعدد الأطواغ التي يحق لهم رفعها، فحكام السناجق "البكوات" يحق لهم رفع طوغ واحد، في حين أن " البكلربكوية" أي بك البكوات، يحق له رفع طوغين ويتمتع بلقب باشا، ويحق للوزراء ثلاثة أطواغ لحاكم[2]، ووفقا لسلم الدرجات كان يعين في حلب ودمشق باشا من الدرجة الأولى، أي بمرتبة وزير "ثلاثة أطواغ" في

---

(١) الشريف، حكمت بك، تاريخ طرابلس، مصدر سابق، ص١٩٩ وص٢٠٣.

(٢) عماد، عبد الغني، السلطة في بلاد الشام، مرجع سابق، ص٥٧ وص٥٩.

حين كان يعين على طرابلس وصيدا باشوات من الدرجة الثانية " بطوغين" ، وينوب الوالي عن السلطان في إدارة شؤون الولاية، وتتحصر مهمته بالدرجة الأولى على ضبط الأمن وجباية الضرائب، يشرف مباشرة على إدارة الألوية التابعة لإيالته، ويعين المتصرفين (المستلمين) في ألوية إيالته بعد موافقة استانبول، وعليه القيام بجولة تفقدية لإلويته، مرتين في الشهر، لمراقبة تصرف كوادرها، ويرفع تقريرا شهريا عن إيالته(١).

في القرنين السادس عسر والسابع عشر، كان الوالي يعين من أصول تركية، وذلك خوفا من إمكانية استغلال أي وال لمنصبه، وكان تعيينه يتم غالبا لمدة قصيرة جدا ونادرا ماتجاوزت السنتين[٢].إلا أن الولاية الوحيدة في بلاد الشام التي عين عليها وال من أصول محلي هي ولاية طرابلس، ففي "سنة ١٥٧٩م شكا البعض الأمير منصور بن عساف إلى الباب العالي بسبب قتله ابن شعيب حاكم طرابلس، فأمر السلطان أن يكون والي طرابلس، لكسر شوكة بني عساف، يوسف باشا آل سيفا التركماني"[٣].

كان هؤلاء الولاة يتولون مناصبهم بالالتزام، أي أنهم كانوا يتعهدون لخزينة الدولة بمال معين يؤدون بعضه عاجلا ويؤجلون منه شطرا، وقد يطلب منهم الأداء كاملا ويزداد عليه مقدار من المال أيضا لبعض المقربين وأصحاب النفوذ في الدولة ويسمى "خدمة" وللباشا لقاء هذا الالتزام أن يجبي الأموال الأميرية من باشويته إما باستيفائه مباشرة أو بتلزيم المقاطعات لأربابها من الأمراء والمقدمين، فيجري هؤلاء الملتزمون منه على خطته في الجباية والتلزيم: مثال ذلك أن الأمراء من بني معن كانوا يتولون لبنان من الشمال إلى الجنوب فيلتزمون من باشا طرابلس الأنحاء الشمالية حتى كسروان، ومن باشا صيدا بلاد الشوف، ومن باشا الشام بلاد نابلس وعجلون وصفد والأمير يعطي التزام القرى لأتباعه من المشايخ والمقدمين فيتولونها على مال يؤدونه

---

(١) محمد الفاتح، قانون نامه سي، الباب الأول، ص٢٤.

(٢) أبو جبل، كاميليا، تاريخ الوطن العربي الحديث، مرجع سابق، ص١٤٦.

(٣) الدبس، يوسف، تاريخ سورية الديني والدنيوي، دار نظير عبود، د. ت، ج٧، ص٤١.

القاضي

إن المعينين في منصب القاضي كانوا من أصل تركي[1]، وكان القضاة يقومون بتنفيذ أحكام الشريعة، وحل النزاعات المدنية، والإشراف على شؤون الحياة اليومية، يعين القضاة من استانول، ويمارسون صلاحياتهم باستقلالية تامة عن الوالي، ولايملكون أية سلطة تخولهم تجاوز أحكام الشريعة[2]، وهو المسؤول الفعلي عن إدارة الولاية من ناحية تطبيق الشرع الإسلامي، وحصرياً يجب أن يكون من ولاية الروميلي، ويعين لمدة سنتين، وبعد انتهاء مدته بيوم واحد يسمى معزول آغا، ولا يجوز أن يعين في الولاية سوى مرة واحدة، بعكس المفتي الذي يعين من السكان المحليين، ومن كبار العائلات الدينية في الولاية مدى الحياة ويحق له توريثه[3]، وكان القاضي المعزول يمارس أعماله حتى قدوم القاضي الجديد، وتنحصر أعمال القاضي في القضايا والدعاوي وتسجيل العقود وإقرارات والعتق والتنصيب والعزل، وكان الحاكم الشرعي يعين الوظائف الدينية، ويشرف على إدارتها يساعده عدد من الموظفين يتجاوز العشر أشخاص من بينهم خمسة عرب، وخمسة ترك وكاتبين، والقاضي مخول بانتقاء كادره الإداري.

ولكي نميز بين نوعين من السلطة سلطة الوالي وسلطة القاضي، فإن الأول يتصرف بأمور المال والسياسة، والثاني بالشؤون المدنية، بالإضافة إلى أن المحكمة هي الجهة التي تسجل أمامها قضايا الالتزام التي تعقد عادة بين الوالي والملتزمين[4].

الدفتردار

مهمته تسجيل السكان والموارد في كل ولاية من ولايات بلاد الشام في سجلات رسمية خاصة تسمى دفاتر، وذلك بهدف تقدير الضرائب، وتسجيل مساحة

---

(1) أبو جبل، كاميليا، تاريخ الوطن العربي الحديث، مرجع سابق، ص١٤٦.

(2) عماد، عبد الغني، السلطة في بلاد الشام، مرجع سابق، ص٦٢.

(3) عوض، عبد العزيز، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، مرجع سابق، ص٦٣.

(4) الحمصي، نهدي صبحي، تاريخ طرابلس، مرجع سابق، ص١٠١ ص١٠٣.

الإقطاعـات، وتثبيـت الملكيـة، مقـره مركـز الولايـة، وهـو يعـين معاونيـه فـي الألويـة والأقضـية، وينـوب عن الـوالي فـي حـال غيابـه، ولا سـلطة للـوالي عليـه، ويتلقـى أوامـره مباشرة من باش دفتردار الدولة.

كـان جبـي الضـرائب والعائـدات المتعلقـة بأراضـي الدولـة وإقطاعـات الخـاص السلطانية يتم قبل السلطان سليمان القانوني من قبل موظفين خاصين ذوي مرتبات كان يدعى كل منهم بأمين، إلا أنه ومنذ عهد السلطان هذا أصبح يعطى حق جمع الضرائب إلى أشخاص يسمون "مقاطعجية" نسبة إلى مقاطعة، أو يسمون "ملتزمين"، ويترأسهم موظفون يدعون "المحصلين" ومهمتهم جمع الضرائب منهم[١].

تمتع أصحاب هذا المنصب بنفوذ كبير، وكان يشرف على حسابات الولاية، ويتولى وظيفته بمقتضى مرسوم من العاصمة، وعندما كان يتم نقل الولاة أو عزلهم، كان يجري الحسابات اللازمة لتبرئة الذمة أو للمصادرة إذا ما أبلغ بذلك[٢].

من أبرز مساعدي الدفتردار شخص يحتل منصب المحاسبجي، وهناك التذكرجي الذي يدون المذكرات والمطالعات، ثم الروزنامجي الذي يدون النفقات اليومية، ثم المقابلجي الذي يدقق في المعاملات[٣].

العسكر

مهمته حفظ أمن الدولة داخلا وخارجا، وتألف من ثلاثة أنواع من الفئات العسكرية، أولها: قطاع الفرسان من الأحرار الأتراك، وكانوا قلة، والنوع الثاني فرق من الانكشارية مكلفة بمهمات محددة من الباب العالي، وكان قائده أغا الانكشارية، في عاصمة الولاية ويرتبط مباشرة بأغا الانكشارية في استانبول، وهؤلاء يتمتعون بنوع من الاستقلال في بعض المجالات، ولا يخضعون للسلطة المحلية. أما النوع الثالث من

---

(١) أبو جبل، كاميليا، تاريخ الوطن العربي الحديث، مرجع سابق، ص١١٧ وص١١٨.

(٢) عماد، عبد الغني، السلطة في بلاد الشام، مرجع سابق، ص٦٢ وص٦٣.

(٣) الحمصي، نهدي صبحي، تاريخ طرابلس، مرجع سابق، ص٩٩.

العسكر فتألف من القوات الخاصة بالوالي، والتي كان يجندها من العناصر المحلية وغير المحلية، ويتفاوت حجمها تبعا لإمكاناته المالية[1].

وأخيرا فقد تميزت السياسة العثمانية في ولاية طرابلس الشام عن غيرها من ولايات بلاد الشام بما يلي:

١ – إن الدولة العثمانية، وطّنت فيها قوميات عدة، ومنحت بدو عكار ميزة ارتباطهم بزعاماتهم، وعهدت لإدارتها تأمين مسألة الجباية، وضبط الأمن وربطه.

٢ – حرصت الدولة العثمانية على إقامة تعاون عسكري ما بين ولاية دمشق وولاية صيدا وولاية طرابلس الشام، بهدف ضبط الأمن(٢)، وتأمين طرق القوافل التجارية، وضرورة تحصيل الأموال من الألوية والأقضية التابعة لكل منهم.

٣ – تكلف آل حمادة المؤيدين للدولة بتجهيز حملة بصورة دائمة ضد المعادين لدولة السلطان، حيث هاجم آل حمادي مدينة جبيل(٣).

٤ – تولي إمارة الولاية شخصيات بارزة، مثل حسين باشا سنة ١٦٨٧م، ومحمد باشا سنة ١٦٩١م، وعلي باشا اللقيس سنة ١٦٩٢م الذي أعاد لآل حمادة مجدهم السابق(٤).

إن إقامة ولاية (ولاية) صيدا سنة ١٦٦٠م من قبل السلطان محمد الرابع بتوجيه من آل كوبريلي، أسهم في جعل ولاية طرابلس الشام شبه ملحقة بولاية دمشق

---

(١) أبو جبل، كاميليا، تاريخ الوطن العربي الحديث، مرجع سابق. ص١١٦. وعماد، عبد الغني، السلطة في بلاد الشام، مرجع سابق، ص٦٢.

(٢) بحسب قانون نامه وتعديلاته، القوات المرابطة في الولاية وألويتها لا علاقة لها بدواخل المدن، فمهمتهم حماية الولاية من التحركات الخارجية، أما حفظ الأمن داخل مركز الولاية الصوباشية، وأشار البحث إلى ذلك سابقاً، ص٣٣.

(٣) الدويهي، البطريرك أسطفان، تاريخ الأزمنة، تحقيق الأب بطرس فهد، ط٢، دار لحد، بيروت، ١٩٨٣م، ص٥٦١. (بحسب حلاق، حسان: العائلات هاجرت إلى بيروت مع جملة من هاجر طرابلس)، ص٢٣٤.

(٤) وثائق المحكمة الشرعية بطرابلس، نشر عمر تدمري وخالد زياد، طرابلس ١٩٨٢، سجل ٥، ص٧٢٥.

وصيدا أو تحت تأثير نفوذهما، لان التركمان في ولاية حلب ثاروا على الدولة العثمانية سنة ١٦٤٤م وتعاونوا مع الأكراد ضد والي حلب، فوجه السلطان إبراهيم فرمانا للقضاة بضرورة ضبط الأمور والحد من تجاوزات الانكشارية التي تذرع التركمان والأكراد أنهم يتعرضون لتعدياتها، وضرورة ضبطها في ثكناتها وتحديد مواعيد لخروجها ولساعات فقط [١].

---

(١) لقد اجتمعت العروبة في لواء طرابلس بفرعيها القحطاني والعدناني (ريفاً ومدينة) وقد أطلق قديماً على جبال الساحل (جبال النزاريين، للمزيد محمد بهجت القبيسي، الكنعانيون والآراميون العرب من القرن ١ حتى القرن ٣م دمشق ١٩٩٤ ص٢٤.

استنتاج الفصل الأول:

انتقلت الدولة العثمانية بعد وفاة السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦م) من عصر قوتها إلى عصر ضعفها، وقد اختلفت السياسة العثمانية في عصر ضعفها، ما بين فترات ثلاث رئيسة، تميزت اثنتان منها بانتعاش مؤقت وملموس لقوة الإدارة المركزية للدولة، تمثلت بفترة حكم السلطان مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠م)، وفترة تولي أفراد من أسرة كوبريلي منصب الصدارة العظمى (١٦٥٦-١٦٨٣م)، أما الفترة الثالثة فتوزعت قبل وبعد هاتين الفترتين، وقد انعكس هذا التأرجح بين فترات القوة الضعف على الولايات العثمانية، ومنها ولاية طرابلس.

عدّت طرابلس منذ بداية خضوعها للسيطرة العثمانية سنة ١٥١٦م واحدة من أهم ولايات الدولة العثمانية، على الأقل من الجانب العسكري، فقد حظيت بسبب موقعها الهام على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، بمركز تجاري هام للسفن القادمة من أوروبا ومنها إلى الشرق الأقصى وبالعكس.

قسم العثمانيون بلاد الشام إلى ثلاث لايات: ولاية دمشق وولاية حلب وولاية طرابلس، وقد اعتمدت الدولة العثمانية في ولاية طرابلس على نوعين من الإدارة: أسلوب الإدارة غير المباشرة، القائمة على اعتبار مناطقها أشبه بـ"صناجق أوجاقلق" تحتكر وتتوارث الإدارة أو الإمارة فيها عائلة محلية معينة، تمتلك الطبل والعلم كرمز للإمارة التي يتولاها أمراءها مدى الحياة طالما يواصلون ولاءهم للسلطان، وفي حال عزلهم أو نقلهم ينصب أحد أبنائهم أو أقاربهم، وأسلوب الإدارة المباشرة طبقته في مراكز المدن الرئيسية.

قد ظل هذا التقسيم الإداري قائما حتى سنة ١٦٦٠م، حين زيدت عليه ولاية جديدة جعل مقرها أولا صيدا ثم انتقلت إلى عكا، بهدف مراقبة العصبيات الاقطاعية المسلحة في جبل لبنان، بعد قيام فخر الدين المعني بحركته، ذلك بسلخ بعض الألوية من ولايتي طرابلس ودمشق، مما حدّ من قوة ولاية طرابلس.

مارست الدولة العثمانية سلطتها على ولاية طرابلس من خلال جهاز إداري مؤلف من أربعة عناصر: الوالي والقاضي والدفتردار والعسكر، جاء تعيينهم من العاصمة،

من أصل تركي، إلا أنها عينت يوسف باشا سيفا واليا على طرابلس، وكان الزعيم المحلي الوحيد الذي حمل رتبة الباشوية "باستثناء بني جان بولاد في كلز"، ولكن يوسف سيفا لم يتمتع بباشوية طرابلس طويلا، ففضلا عن مخاصمة فخر الدين المعني له وإخراجه من طرابلس عدة مرات، فإن الدولة قد عينت لطرابلس، على أيام يوسف باشا سيفا نفسه، باشا آخر هو عمر باشا، ولو أن نفوذ يوسف باشا كان يحجب نفوذ الباشا العثماني.

تمكن آل سيفا من تأمين مناطق طرابلس، غير أن صراعاً حاداً ومريراً، استمر طويلاً بينهم وبين أمير الشوف فخر الدين المعني الثاني، وبناء على سياسة الدولة العثمانية التي تهدف على إقامة التوازن بين القوى المختلفة، لم تمانع الدولة العثمانية في استمرار هذا الصراع حيث هدفت من ذلك تقليم أظافر الطرفين حتى لا يتزايد نفوذ أي منهم على حسابها، ولهذا استمر الصراع بين الطرفين على أشده حتى القضاء على الأمير فخر الدين المعني الثاني ١٦٣٥م .

أسهم آل سيفا في ازدهار الأوضاع الاقتصادية لولاية طرابلس، وأبعدوها عن الاضطرابات التي كانت المنطقة تمر بها، ولاسيما مناطق البقاع وجبل لبنان، كما أحسنوا إدارتها وشجعوا الزراعة، ورفعوا الظلم عن كاهل الفلاحين، واهتموا بتسويق منتجاتهم.

بعد انقراض آل سيفا، تولي إدارة ولاية طرابلس ولاة أتراك ضعفاء، وبدأت مكانتها تضعف، لأن ولاتها أهملوا شؤون الدولة وبدأوا الاغتناء على حسابها، هذا بالإضافة لتقليص مساحتها بعد إنشاء ولاية صيدا سنة ١٦٦٠م.

وهكذا في نهاية القرن١٧م، كانت طرابلس قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بالإدارة العثمانية، بعدما تضاءل شأن القوى المحلية نسبيا، وقد صار الوالي التركي الحاكم الفعلي في طرابلس وولايتها، ولم يحدث ذلك فعليا إلا بعد غياب آل سيفا نهائيا عن واجهة الأحداث، وغياب تأثير العائلات الأخرى، لم يعكر صفوها أحداث كبرى، سوى

جور حاكم من حين لآخر أو كارثة طبيعية أو وباء، وكانت مشاكلها تنحصر في المشاكل التي يثيرها الملتزمون في المقاطعات المجاورة .

الفصل الثاني

الأوضاع الاقتصادية في ولاية طرابلس

أولا- الزراعة في ولاية طرابلس

١-أنواع الأراضي

أ-الأراضي المملوكة أو أراضي الملكية الخاصة

ب-الأراضي الميرية

١-أراضي الإقطاع العسكري

أ-نظام التيمار

ب-نظام الزعامت

ج-نظام الاقطاع الخاص

د-اقطاع الأمراء

٢-نظام المقاطعة

٣-نظام الالتزام

٤-نظام المالكانة

ج-الأراضي الموقوفة

١-معنى الوقف وأركانه

٢-أقسام الأراضي الموقوفة

٣-أنواع الوقف

الفصل الثاني
الأوضاع الاقتصادية في ولاية طرابلس

أولا: الزراعة في ولاية طرابلس

١- أنواع الأراضي:

خوّل السلطان العثماني نفسه، بعد احتلال بلاد الشام عام ١٥١٦م، حق الرقبة على سكانها، باعتبارهم رعية في دولته التي أقامها بقوة السيف، مما خوّل سلاطين بني عثمان فيما بعد توزيع مساحات شاسعة من أراضي الميري ببلاد الشام، على جنودهم وأعوانهم في شكل إقطاعات عسكرية، بعد أن تمكنوا من وضع يدهم عليها نتيجة عدة عوامل منها اجراءات المصادرة المتكررة وحقوق الوراثة والحرب[١].

وهكذا سارت الدولة العثمانية على ما ورثته من الدولة المملوكية، وما أقره الشرع بشأن تقسيم الأراضي، ولم تحدث تغييرا يذكر، إلا بما يتعلق بالضرائب وزيادة قبضة العائلات المتنفذة، ليس على الأرض فقط، بل على حرّاثها ومزارعيها، والتزمت بتسمياتها[٢] وقد وجدت أربعة أشكال لملكية الأرض:

أ-الأراضي المملوكة أو أراضي الملكية الخاصة:

وهي مصانة في الشريعة الإسلامية والقانون العثماني، وكانت بمعظمها داخل المدن أو القرى أو بجوارها المباشر، لتعذر حمايتها واستقلالها في المناطق البعيدة، وكانت قليلة إذا ما قيست بغيرها من الملكيات، وتشكلت في غالبيتها من عقارات سكنية أو تجارية وأحيانا زراعية داخل المدينة أو القرية، ولصاحبها حق التصرف بها

---

(١) سعيدوني، ناصر الدين، نظرة في أراضي الميري في بلاد الشام أثناء العهد العثماني، المؤتمر الثاني لتاريخ بلاد الشام، جامعة دمشق، ١٩٧٨، ج١، ص٣٥٩ وص٣٦٠.

(٢) سعيد، عبد الله، الأرض والإنتاج والضرائب في متصرفية جبل لبنان والبقاع، بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٣ م، ص٢٣٩.

متى يشاء من بيع وشراء وإهداء، كما يمكنه وقفها أو رهنها، وبعد وفاته تنتقل ملكيتها إلى ورثته، وتقسم حسب الشريعة، وإذا لم يكن هناك وريث تعود ملكية الأرض إلى الدولة، وكانت الدولة تتقاضى عنها ضريبة العشر أو الخراج[1].

ب- الأراضي الأميرية:

سميت هذه الأراضي بالميري، لأنها تحت تصرف الأمير الحاكم، الممثل في شخص السلطان العثماني، الذي هو بحكم العادة والقانون والشرع الشخص المحافظ والمؤتمن على الثروة العامة للأمة الإسلامية[2].

شملت العديد من الأراضي الزراعية خارج المدن، تعود ملكيتها للدولة، وقد استغلت الأراضي الميرية، بعدة طرق: إما بمنحها كإقطاع عسكري، أو وفق نظام المقاطعة أو بالتزام ضرائبها، أو منحها كمالكانة.

١-أراضي الإقطاع العسكري:

لم يوجد الإقطاع العسكري في جميع الولايات العثمانية، ففي حين وجد هذا الإقطاع في مختلف ولايات بلاد الشام، فقد انتفى وجوده في مصر[3].

اعتمدت الدولة العثمانية نظام الإقطاع العسكري، فأقطعت الجندي قطعة من أراضي الدولة الميرية، يعيش من مواردها، ويجهز نفسه وعددا من أتباعه، يتناسب وحجم الإقطاع ووارده، بحيث يقدم فارس واحد لكل خمسة آلاف أقجة من ريع الأملاك التي بعهدته، ليكون في عداد الجيش الإقطاعي، ويدافع عن الدولة، وبالتالي عن إقطاعه. وقسم الإقطاع إلى ثلاثة أقسام: التيمار والزعامة والخاص، بالإضافة إلى

---

(١) رافق،عبد الكريم، دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام، مطبعة ألف باء الأديب، دمشق ٢٠٠٢م، ص٢٥٣.

(٢) سعيدوني، ناصر الدين، نظرة في أراضي الميري، مرجع سابق، ج١، ص٣٥٩.

(٣) رافق، عبد الكريم، دراسات اقتصادية واجتماعية، مرجع سابق، ص٢٥٤.

اقطاع الأمراء، وقد غلب إقطاع التيمار على غيره من الإقطاعات، لذلك أطلق عليه إقطاع التيمار[1].

هدف الاقطاع العسكري منذ نشأته إلى ربط العسكري بالأرض التي موّلته بإنتاجها، فدافع عنها، وبالتالي عن السلطة أو السلالة الحاكمة، التي منحته إياها، كان نظام الاقطاع العسكري يؤمن وظيفتين هامتين للدولة. الأولى: اقتصادية، فهو يجعل المقاتلين أيام السلم يهتمون بالأرض، بهدف زيادة ريعها وإنتاجها، وهو يخفف عن الدولة أعباء دفع الرواتب للجند، وبالتالي تجهيزهم والصرف عليهم، ويعفيها من أعباء جيش متفرغ وغير منتج أيام السلم. والثانية: عسكرية، فهو يؤمن لها قوة من المقاتلين يمكن استدعاؤها في حالات الحرب وتجميعها بسرعة، كما أنه يربط الفرسان بسكان المقاطعات المفتوحة، ويحول دون اتخاذ الفتوح طابع الاحتلال العسكري الصرف[2].

ساعد الاقطاع الحربي على التوسع في زراعة مساحات شاسعة من الأراضي، وصدرت "البراءات" التي تعطي حق الاقطاع عن الوالي في البداية، بصفته ممثلا للسلطان، ثم أصبحت تصدر عن الباب العالي بعد أن وظف الولاة هذا الحق لمصالحهم الشخصية[3].

مايحدد نوع الإقطاع هو قيمة حاصلاته "المسجلة في دفاتر التيمار" فالذي يدر دخلا سنويا يبلغ ٢٠ ألف أقجة يسمى تيمار، والذي يزيد دخله عن ذلك ولا يتجاوز ١٠٠ ألف أقجة يسمى زعامت، أما الإقطاع الذي يزيد دخله عن هذا الرقم فيسمى خاص[4].

([1]) ريان، محمد رجائي، نظام الالتزام في مصر العثمانية ١٥٢٠-١٨١٤، مجلة دراسات تاريخية، العددان ٤٣ و ٤٤ /١٩٩٢، ص١٤٢.

([2]) عماد، عبد الغني، السطة في بلاد الشام، مرجع سابق، ص٣٩.

([3]) عماد، عبد الغني، السطة في بلاد الشام، مرجع سابق، ص٣٩.

([4]) أوغلي، أكمل الدين، الدولة العثمانية، مرجع سابق، ج١، ص٦٥٠.

أ-نظام التيمار:

إن الأساس في نظام التيمار هو أن تترك الدولة للفئات العسكرية، التي تريد مكافأتها على الخدمات التي تؤديها للدولة، حق قيابهم باسمهم ولحسابهم بجباية بعض حاصلات الضرائب بدلا من حصولهم على رواتب شهرية، وبهذه الطريقة تكون الدولة قد ضمنت حق العساكر في حصولهم على رواتبهم، كما تخلصت من مشكلات جباية الأموال الواجب جبايتها من الولايات التابعة لها، ومن أهم الرسوم المكلف السباهي بتحصيلها: رسوم المزارعة (جفت رسمي) وتوابعها، رسوم العشر والدخان والطابو والكدك[١].

إن من يتصرف على هذه الإقطاعات، كان مكلفا مقابل الحصول على دخولها بالمشاركة بنفسه في الحرب، مع اصطحاب عدد من الجنود، وتجهيزهم تجهيزا عسكريا كاملا، على أن يكون تجهيز الجندي الواحد مقابلا لمبلغ ٥٠٠٠ أقجة من دخل الإقطاع[٢]، مقابل قيامهم بالمهمات الحربية التي تسند إليهم، لتأمين النفقات التي يتطلبها الواقع الحربي، وهذه النفقات مخصصة لتجهيز الجنود وإعالتهم [٣].

وكان صاحب التيمار يعطي أرضه لبعض الفلاحين لزراعتها مقابل قسم معين من المحصول يختلف من منطقة لأخرى[٤]، وكانت معظم الأراضي المجاورة لمدينة طرابلس الشام أراضي تيمار وزعامات، أطلق عليها اسم (ديموز)، قام فلاحوها بدفع الضرائب ثلاث مرات في السنة، الأولى: بعد الحصاد والثانية: بعد قطاف الزيتون

---

(١) أوغلي، أكمل الدين إحسان، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، استانبول، ١٩٩٩، ج١، ص٦٥٠.

(٢) المرجع نفسه، ج١، ص٦٥١.

(٣) أوغلي، خليل ساحلي، المقاطعجية وانعكاساته، بحث مجلة دراسات تاريخية، استانبول، العدد ٣٠٥ لسنة ١٩٩٦، ص١٨٦.

(4) Pakalim Mehmet Zeki: Osmanli Tarih Deyimlerive Terimleri Sozlugn, 3 Vols, Istanbul, 1971, Vol 1, pp 116 – 117.

والثالثة: بعد بيع العسل والحرير في الأماكن المتوفرة فيها[1]. وباعتبار أن هذا النوع من الإقطاع هو الأكثر انتشاراً فقد لوحظ وجود إقطاعات من مستوى التيمار لدى بعض الزعامات المحلية[2]. ففي منطقة ساحل لواء جبلة بلغت التيمارات (٤٥) تيمارا موزعة بين السباهية والزعامات المحلية، حين بلغت التيمارات في قضاء صافيتا (٣٧) تيمار أيضاً موزعة بين السباهية والزعامات المحلية[3]. وكان مالك التيمار سواء كان سباهياً أو من الزعامات المحلية، يأخذ ما يترتب على الفلاحين من ضرائب اختلفت باختلاف المناطق، ففي قرية مجاورة لتلكلخ اتفق كبار أهل القرية مع صاحب التيمار محمد بك بن أحمد، يبدو أنه من الزعامات المحلية، على أن يدفعوا له كل سنة غرارة و(٤) أكيال من الحنطة و(٢٦) غرارة وثمن أكيال من الشعير، بدلاً عن عشر جملة المتحصل العائد لتيماره، وأن يدفعوا له رسم العروس وكل ما يترتب عليهم[4]. أما في ناحية جنين، فقد كانت قرية عربوني لأحمد ولد سليمان ومحمد بن عبد القادر ويبدو أن إبراهيم ولد سليمان كان صاحب الحصة الأكبر، لأن إيراده بعد دفع الضرائب كان (٤٠٠٠) غرشاً، أما محمد بن عبد القادر فقد كان إيراده (٥٠٠) غرشاً، والضرائب والرسوم كانت كالتالي (رسم حنطة، شعير، مال صيفي، رسم معزة ونحل، بادهوا ورسم العروس) وبعد دخول إبراهيم باشا بلاد الشام قام بعزل التيمارات التابعة للحكومة المصرية، عن التيمارات التابعة للسلطنة العثمانية فقد كانت الأوامر الصادرة في ولاية حلب سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م تقتضي بأن يقوم أصحاب التيمارات التابعة للسلطنة العثمانية أن يراجعوا الحكومة لتعشير إقطاعاتهم أما التابعون للحكومة المصرية

---

(١) حنا، عبد الله، ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي ونضالهم في القطر العربي السوري، دمشق، دار البعث، (د. ت)، ص١٥.

(٢) أبو بكر، مسعود، أمين، ملكية الأرض في متصرفية القدس، مرجع سابق، ص٢٠٤.

(٣) البخيت، عدنان، الأوقاف في بلاد الشام، مؤسسة آل البيت، ١٩٨٦م، ص٨١.

(٤) الغرارة: مكيال دمشقي، تساوي١٢ كيلا أو٧٢ مدا، دمشقيا. عامر، محمود، المكاييل والأوزان والنقود، مطبعة ابن حيان، دمشق، ١٩٩٧م، ص٣١.

فأمامهم إحدى الطريقتين إما تقديم إقطاعاتهم عن طريق الالتزام أو يباشروا تعشيرها بأنفسهم[(١)].

ب- نظام الزعامت:

وهي الأراضي التي لا تقل غلتها عن (٢٠) ألف أقجة، ولا تتجاوز (١٠٠)ألف أقجة، وقد مُنحت لضباط السباهية[(*)](الخيالة) وكبار موظفي الدولة مثل الدفتردار ورئيس الآلاي[(**)] وقواد القلاع، ومن هم في منزلتهم، وكانت تُعطى لأصحاب الزعامت براءة ذمة تضمن له ملكية الأرض، حيث منحت قرية جمحا لمحمد كاتب ديوان في ناحية بني جهمة، وعلى رأس من يُمنحوا الزعامات الميرآلاي وقت اللزوم، لأن بيده السنجق والبيرق، فقد وُجدت في سنجق نابلس (٥) زعامات تعود ملكيتها إلى الآلاي التي تعود إلى سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢ م، وفي ولاية حلب وُجدت (٤٠) زعامة تعود إلى عام (١٢٤٦هـ/١٨٣٠م) ويبدو أن ضباط السباهية المتقاعدين، كان لهم نصيب وافر من هذه الاقطاعات حيث تضمنت الـ (٤٠) زعامة على (١٠) زعامات لسباهية متقاعدين[(٢)].

---

(١) عوض، عبد العزيز، الأوقاف في بلاد الشام، عمان، الجامعة الأردنية، ١٩٩٨م، ص٩٨.

(*) السباهية: وتعني الخيالة الذين مُنحوا إقطاعات من صنف تيمار ووقع على عاتقهم تقديم فارس مجهز للحرب مقابل (٣٠٠٠) أقجة من دخل الإقطاع السنوي ويرجع تأسيس فرق السباهية إلى عهد السلطان مراد الأول (٧٦١هـ/١٣٥٩م - ٧٩٢هـ/١٣٨٩ م). انظر: أبو بكر، مسعود أمين، ملكية الأرض في متصرفية القدس، مرجع سابق، ص٢٠٤.

(**) الآلاي: وتعني لواء وقائده أمير آلاي، وهي كلمة تركية تعني بالأصل احتفالاً أو موكباً، ثم أصبحت تطلق على وحدة عسكرية، والآلاي يتكون من ٣ إلى ٦ أورط ويتراوح عدد الآلاي ما بين ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ جندي انظر: نعيسة، يوسف: المرجع في وثائق تاريخية = = عن الشام أثناء حملة محمد علي باشا، ١٢٤٧ - ١٢٥٦ هـ/١٨٣١ - ١٨٤٠م، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٣م، ص٤٩٥.

(٢) نعيسه محافظ الأبحاث رقم ٧٤، محفظة رقم ٢٤٨، عابدين، الوثيقة العربية رقم ٣٣٤، المرجع السابق.

ج- نظام الإقطاع الخاص:

وهي الأراضي الخاصة بالسلطان وآل بيته ووزرائه وكبار قادة الجيش، وهي لا تتصل بشخص الحاكم بل بمنصبه، وكان للسلطان إقطاعاته الخاصة، ويفوق دخلها (٩٩٠٠٠) أقجة ،ويبدو أن بعضها وِزّع إقطاعات (زعامات وتيمار) بين قادة الجيش، وكانت أراضي الخاص من خيرة الأراضي، فأغلبها كانت تضم قرى السهول الساحلية، فقد ضم ساحل لواء جبلة (٤١) قرية، أما سهول لواء عكار الخصبة فقد ضمت (٢٧) قرية وكلها تقع تحت (أملاك الخاص)، كما تم وقف العديد من قرى (أملاك الخاص) وقفاً خيرياً في مناطق مختلفة، منها وقفية السلطان سليم الأول بدمشق التي بلغت (٤) قرى وقفية السلطان سليمان القانوني في دمشق أيضاً بلغت (١٧) قرية، ووقفية زوجة السلطان سليمان القانوني في القدس التي شملت (١٠) قرى، وهي من خيرة الأراضي في أنحاء الولايات العربية كافة بشكل عام، وفي طرابلس الشام بشكل خاص، وبحسب ما أفادت التقويمات السنوية، فإن الدولة العثمانية لم تتدخل بشؤون القبائل البدوية ولا بمناطق سكناهم، وتركت لزعاماتها إدارة شؤون قبائلهم، لتخوفها من انقسامها إلى أفخاذ وبطون، وشدة تصارعها مع بعضها البعض[1].

د- إقطاع الأمراء:

بحسب سجلات الإقطاع العسكري، فإن القانون أجاز توزيع الأراضي على الأمراء ورؤساء الأوجاقات، وقد ساد هذا النظام في عموم الولايات، وعدَّ إقطاع الأمراء عبارة عن مساحات من الأراضي التي أعطيت لأمراء الجند كرواتب، نظير خدماتهم للسلطان زمن الحرب، وقد تفاوتت مساحة كل أرض بتفاوت حجم الأعباء الملقاة على عاتق الأمير صاحب الإقطاع.

ترتبط الأرض في هذا المجال بالأمير أو الباشا، لتشجيعه على القيام بمهامه على أحسن وجه، وفي حال تلكؤه بالعمل يحق للسلطان استرداد الأرض منه، وكان السلطان سليم الأول قد منح أمراء البقاع إقطاعات فينفي مناطق البقاع الغربية

---

(1) عوض، عبد العزيز، الأوقاف في بلاد الشام، عمان، الجامعة الأردنية، ١٩٩٨م، ص١٠٠.

والجنوبية، وبعضهم حصل على إقطاع في جبل الشوف، كما منح إينال سيفي وجانم سيفي إقطاعيين، والإقطاع حُدد آنذاك بخمس قرى[1]. ولم تفدنا الوثائق أن الجند في بلاد الشام منحوا أقطاعاً خاصاً بهم من ولاة دمشق وحلب، وحدد إقطاع الأمراء بأربع قرى بمساحة ٢٠٠٨ فدان[2]. وقد عمدت الدولة العثمانية بمنح الأمراء والباشوات إقطاعات أرضية أسوة بالسباهية، وقصد من ذلك ربط الأمير أو الباشا بالأرض والاعتناء بها زراعة وحراثة، ومن مهام الأمير، غرس إقطاعه بالأشجار المثمرة[3]، بحسب سجلات الإقطاع العسكري، فإن القانون أجاز توزيع الأراضي على الأمراء ورؤساء الأوجاقات، وقد ساد هذا النظام في عموم الولايات، وعدَّ إقطاع الأمراء عبارة عن مساحات من الأراضي التي أعطيت لأمراء الجند كرواتب، نظير خدماتهم للسلطان زمن الحرب، وقد تفاوتت مساحة كل أرض بتفاوت حجم الأعباء الملقاة على عاتق الأمير صاحب الإقطاع.

إزاء ذلك اضطرت الدولة العثمانية إلى منح قبائل العربان في لوائي حمص وحماة مساحة شاسعة من الأراضي الواقعة إلى الجنوب الغربي من حمص كإقطاع لرعي ماشيتهم وكلفت والي طرابلس بالإشراف بنفسه بما يلزمهم من الخيام، وكان إقطاع العربان يشمل المناطق الواقعة خارج المدن، وعلى بعد عشرة كيلومترات، كحد أدنى، وقد تجاهلت الإدارة العثمانية الكثير من أراضي الإقطاع، لاسيما بعد عشرينيات القرن السادس عشر، بسبب توارثها من قبل أصحاب النفوذ، فالأراضي المخصصة لسلاطين المماليك، استبدلها العثمانيون بما يعرف بالإقطاع الخاص، وكان المماليك قد قسموا الأرض بحسب خصوبتها، ولكن العثمانيين قسموا الأرض بحسب موقعها[4]. وواقع الخلاف بين المماليك والعثمانيين غالباً بالتسميات فقط، غير أن العثمانيين أولو الأرض أهمية أكثر من المماليك، فالمماليك، لم يبذلوا أي جهد يذُكر للحصول على

---

(١) عباس، رؤوف: المجتمع المصري، مرجع سابق، ص٤٠.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص٤٠.

(٣) طرخان، إبراهيم علي، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط، القاهرة، ١٩٥٦م، ص٧٩.

(٤) أيمن، أحمد محمد محمود، الأرض والمجتمع، مرجع سابق، ص٢٥٠.

الأرض كالعثمانيين، وفساد نظام الإقطاع الأرضي لدى العثمانيين، مرده ممارسة ظلم السباهية في تيماراتهم، وسوء معاملة ملاكي الأراضي، وبالعودة إلى سجلات الدفتر الخاقاني لدائرة الطابو بمركز اللواء وسجلات المحاكم الشرعية في جبلة، وسجلات المحاكم الشرعية (طرابلس)، فإننا نلحظ وجود عدة أنواع من ملكية الأراضي في ألويتها ولاسيما لواء حماة وحمص التابعين لولاية طرابلس، حيث استملكت بأيدي زعامات من القولوغلية التي استوطنت[*]، واحتفظت بالكنية، علماً بأن التسلط الإقطاعي سواء على الملكية وعلى الإنسان يعد ظاهرة خطيرة جداً. لم تحاول الدولة العثمانية تقديم إسهامات اقتصادية أو عمرانية ماعدا ما يتعلق بتأمين أبنية لكوادرها الدارية والقيام ببعض الأعمال المميزة للقلاع لضمان سلامة قواتها العسكرية التي ترابط بالقلاع، وبالوقت نفسه لم تعيق التطور الاقتصادي في أي ولاية ولاسيما ولايات بلاد الشام[١]، علماً بأنها اهتمت بولاية طرابلس الشام نظرا للمهام المسندة اليها أما من حيث ملكية الأراضي، فقد تفاوتت ملكية الأراضي في معظم إيالات بلاد الشام، ناهيك عن الملك الخاص المخصص للسلطان الحاكم، إضافة إلى الوقفيات المخصصة له، ومن حقه وهب ما يشاء من أملاكه أو وقفيات إلى العائلات الدينية والإقطاعية.

٢-نظام المقاطعة:

من معاني المقاطعة في اللغة الاتفاق على عمل بحجم معين، مقابل أجر معين، أما استخدامها كاصطلاح مالي عند العثمانيين فهي تعني المكان أو المؤسسة التي تجلب دخلا نقديا معينا كل عام، مثل المناجم والجمارك ..

وتجري إدارتها في عدة أشكال، منها أن تدار المقاطعة بأيدي عدد من الموظفين تقوم الدولة بتعيينهم برواتب شهرية، ويطلق على هذا الموظف اسم أمين، بينما يعرف

(*) القولوغلية: هي الجيا الجديد الناشئ نتيجة زواج الانكشارية من النساء المحليات، واللفظة مؤلفة من، قول = عبد واوغلو = ابن للمزيد: بركات، مصطفى، الألقاب والوظائف العثمانية، مرجع سابق، ص١٤٥٢ – ١٤٥٣.

(١) عباس، رؤوف: المجتمع المصري، مرجع سابق، ص٥٦.

هذا الشكل من الإدارة باسم أمانت، وهو أسلوب كانت تلجأ إليه الدولة عندما لا تجد أحدا يتولى أمور المقاطعة بطريق الالتزام، أو تعجز عن تحديد مقدار دخل المقاطعة قبل عرضها على الملتزمين[١].

انبثق نظام الإقطاع من لجوء الدولة العثمانية إلى اعتماد تقسيم الأراضي الزراعية، هذا التقسيم يشمل كل قرية وناحية. إن تقسيم الوحدات الإدارية والمالية إلى مقاطعات، ومستلمها أو الموهوبة له، يسمى مقاطعجي، أي موظف المقاطعة. وقد اهتمت الدولة بنظام المقاطعة، لأنها كانت بحاجة إلى أموال نقدية، تقدم إليها في أزمتها المالية مثل (المناجم، الجمارك، الملاحات، الضربخانات) وتجري إدارتها بالاتفاق بحسب الوجه المطلوب، والمعتمد[٢].

إن ما اتبعته الدولة العثمانية في فترة البحث يشير بوضوح إلى زيادة إفلاسها، فلجأت إضافة إلى اتباع الالتزام، لأنه لم يؤمن لها جزءا من احتياجات المالية، كما اتبعت نظام المقاطعة، لأنه يمدها بالأموال بصورة شبه مستمرة ، في حين أن الالتزام يتلاعب به الملتزمون، ويقدمون للدولة تسويغاً لتأخرهم بدفع ما عليهم، أما نظام المقاطعة فيخلو من الحجج المقنعة للتأخر ودفع ما عليهم، وغالباً المقاطعة، تشبه الالتزام، غير أن المقاطعة واردها مستمر على دوام الأيام والأشهر والسنة، أما الالتزام فوارده يُدفع ضمن أوقات محددة وعلى أقساط [٣].

إن الدخل الذي يقدم للدولة من المقاطعة، هو المقدار المتبقي من حاصلاتها بعد خصم رواتب الموظفين والعمال والنفقات الأخرى، كمصاريف الوقود والتعمير والكراء وغير ذلك، وما تبقى من الحاصلا يقدم للدولة[٤].

---

(١) أوغلي، أكمل الدين إحسان، الدولة العثمانية، مرجع سابق، ج١، ص٦٥٠.

(٢) بارقان، عمر لطفي، نظام المقاطعة، ترجمة ناجي أحمد الموصلي، الموصل، ١٩٧٣م، ص١٦ – ٢٠.

(٣) بارقان، عمر لطفي، نظام المقاطعة، مرجع سابق، ص٢٢.

(٤) أوغلي، أكمل الدين إحسان، الدولة العثمانية، مرجع سابق، ج١، ص٦٥٠.

٣-نظام الالتزام:

أوجدت الدولة نظام الالتزام بهدف تأمين مورد ثابت وعاجل للدولة، فعهدت بالأراضي الأميرية، التي لم تعط كإقطاع، إلى الملتزمين الذين قاموا بجمع ورداتها وضرائبها من الفلاحين الذين استغلوها، وعين الملتزم عادة لمدة سنة، ولكن ضعف الدولة وازدياد قوة الملتزمين وتمسكهم بالالتزام لعدة سنوات، نظرا للفوائد المادية التي جنوها منه، ومقاومتهم بالتالي للدولة في عزلهم، جعل الدولة، في تسعينات القرن السابع عشر تصدر نظاما جديدا عرف بالمالكانة[1].

لم يعرف الزمن الذي تم فيه اللجوء إلى الالتزام لأول مرة، وقد يعود ذلك إلى عهد السلطان محمد الفاتح، ولكن نظام الالتزام لم يتبع بانتظام قبل عهد السلطان سليمان القانوني، وقد شهد هذا النظام توسعا ملحوظا في الاستعمال في عهد السلطان مراد الثالث، وقد شكل الملتزمون واسطة بين المكلفين من الأهالي وبين الدولة، وبذلك أصبحت الدولة لا تتعامل مع الفلاحين مباشرة، بل تبيع الالتزامات للملتزمين في العاصمة[2].

٤-نظام المالكانة:

كان نتيجة الفشل في بعض الحروب التي طال أمدها في القرن السابع عشر، أن اقتضى الأمر إيجاد مصادر جديدة للدخل يمكن بواسطتها مواجهة النفقات المتزايدة، لذلك قامت الدولة ببيع مقاطعات الالتزام للأشخاص مدى حياتهم، أتاح هذا النظام للملتزمين الإبقاء على التزامهم للأراضي الأميرية مدى الحياة، وكان هذا اعترافا بعجز الدولة عن عزل الملتزم بعد سنة، ودليلا على قوة الملتزمين وتحديهم للدولة من ناحية أحرى[3]، جربت الدولة هذا النظام في شرق الأناضول وجنوبه الشرقي وفي سورية منذ

---

(١) رافق، عبد الكريم، دراسات اقتصادية واجتماعية، مرجع سابق، ص٢٥٤.

(٢) عوض، عبد العزيز، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، مرجع سابق

(٣) رافق، عبد الكريم، دراسات اقتصادية واجتماعية، مرجع سابق، ص٢٥٤.

مطلع القرن القرن السابع عشر، إلا أن اقراره كسياسة مالية وتعميم تطبيقه لم يحدث إلا في سنة ١٦٩٥م[١].

إن تزايد الضغط المادي على الدولة العثمانية، أرغمها على إتباع أساليب قانونية من جهة وغير قانونية من جهة أخرى، فشرعية الأساليب التي اتخذتها الدولة (مثل المقاطعة والمالكانة والالتزام) نتيجة الضائقة الاقتصادية التي تفاقمت لدرجة اضطرت الدولة إلى خلط النقود المتداولة لديها بمعادن بخسة[٢]، مما زاد من الأزمة المالية، وانعكست على الولايات حيث عمت الاحتجاجات في عموم الولايات[٣]. هذا التأزم الذي واجهته الدولة، دفعها إلى اعتماد نظام المالكانة الذي عُرف سابقاً وقبل القرن الثامن عشر، بالجفتلك (المزارع الخاصة) التي يمتلكها كبار العائلات أو كبار الإقطاعيين، وحينما تأزمت الأمور عمدت إلى تطبيق ما عرف بالمقاطعجية في جبل لبنان، وولاية طرابلس، وولاية صيدا، ونظام المالكانة هو التزام أو تكليف رسمي من الدولة، بجمع الأموال (الضرائب) من القرى، ويلتزم بها الإقطاعي مدى الحياة[٤]، فانتفت سلطة الدولة عن القرى والأرض بآن واحد، وغدا صاحب المالكانة (الملتزم) يجمع الضرائب ويدير الأرض بفلاحيها وعمالها، ويتصرف بهم لدرجة من حقه القتل أو الضرب أو البيع للأفراد وحتى، للأسر العاملة تحت نفوذه.

أدرك السلطان مصطفى الثاني ١٦٩٥ – ١٧٠٣م أن الأوضاع العامة للدولة بتراجع متسارع، فقدم إلى الإداريين حلا للمشكلات الاقتصادية، واقترح إلغاء النظام السابق القائم على الالتزام والمقاطعجية، لأن ولاة المقاطعات والمحصلين، كانوا يتغيرون سنويا، علاوة عن ذلك لم يفكروا بغير الربح الفاحش لتخوفهم من عدم الحصول على الالتزام ثانية في العام القادم، وأنه إرهاق مقنن للعمال و الفلاحين، وهم

---

(١) أوغلي، أكمل الدين، الدولة العثمانية، مرجع سابق، ج١، ص٦٥٠. رافق، عبد الكريم، دراسات اقتصادية واجتماعية، مرجع سابق، ص٢٥٤.

(٢) غالب أدهم، تنظيم المسكوكات، ترجمة محمود عامر، دمشق ٢٠١٥م، ص٣٠، وما بعدها.

(٣) أوغلي خليل ساحلي: المقاطعجية وانعكاساته، مرجع سابق، ص١٩٨.

(٤) الحمصي، نهدي صبحي، تاريخ طرابلس، مرجع سابق، ص٨٦.

في هذه الحالة مجبرين على ترك أراضيهم وقراهم بداية، وبعضهم كان يبيع خدماته لبعض الأمراء، وحالما اقتنع السلطان مصطفى الثاني وأيده كادره الاستشاري، أصدر فرمانا باعتماد ما يسمى (نظام المالكانه)[١].

شاع نظام المالكانة في أوائل القرن الثامن عشر، حيث أصدر السلطان أحمد الثالث ١٧٠٣ – ١٧٣٠م فرماناً يجيز للدولة تطبيق نظام المالكانة في سائر ولاياته وفيما بعد، تطور نظام المالكانة، وقد تصورت إدارة الدولة أن المالكانة لا تختلف بكثير عن نظام المقاطعة أو الالتزام، لكنها تجاهلت هذه الفروق في المصطلحات المعتمدة لدى الدولة، ويُعرّف نظام المالكانه بأن بيع للمناطق القابلة لتطبيق نظام المالكانة، وغدا من حق صاحبه توريثه لأبنائه من بعده، إذا أهملها أو أجرّها للغير[٢].

ج – الأراضي الموقوفة:

١–معنى الوقف وأركانه:

الوقف لغةً واصطلاحاً، يعني الحبس أو المنع، ويُجمع على أوقافٍ وأحباسٍ. أما شرعاً فُيعرف على أنه حبس العين عن التملك والتصدق بالمنفعة، أي حبسها على حكم ملك الله سبحانه وتعالى، والتصرف بريعها على جهة من جهات الخير، نشأت الأوقاف مع ظهور الإسلام، عندما حبس الصحابة أرزاقهم وأموالهم عن أولادهم، حتى لا يبددوها وليستمروا بالاستفادة منها[٣]، وقد تطور هذا النظام مع تطور الدول الإسلامية بعد عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، حيث أقام المسلمون العديد من هذه

---

(١) أيمن، أحمد محمد محمود: الأرض والمجتمع، مرجع سابق، ص٢١٦.

(٢) سعيد، عبد الله: تطور الملكية العقارية في عهد المتصرفية، مرجع سابق، ص٢٦٧.

(٣) غنام، رياض، مقاطعات جبل لبنان في القرن التاسع عشر، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ٢٠٠٠م، ص٧٩.

الأوقاف طلباً لمرضاة الله سبحانه وتعالى في الآخرة، وإحياءً لذكراهم الطيب وأعمالهم الصالحة في الدنيا(١).

اتسعت ملكية الأوقاف وانتشرت في ظل الدولة العثمانية، وحظيت باهتمام وانتشار كبيرين، وازداد عدد الوقفيات وحجمها، وتعددت مجالات الاستفادة منها والإنفاق عليها.

ويُقسم الوقف، بشكل عام إلى مسقفات: وهي الأراضي المنشأ واستغلال، والمسقوفات، هي الأراضي التي خُصصت للبناء الوقفي، ومستغلات: وهي الأراضي التي يستفاد منها بالزراعة وغرس الأشجار٢، ومن أمثلة ذلك احتكار ابن المرحوم محمد عابد من محلة حسين بن أحمد حميدة، الناظر الشرعي عن أوقاف جده جميع قطع الأرض المعدة للزراعة بضواحي حي الضنية من الجهة الشمالية الغربية، وتضم كروم ومزارع كبيرة وغنية بالحمضيات بمبلغ ٢٨٦ غرشاً كل سنة(٣).

٢-**أقسام الأراضي الموقوفة:** تقسم إلى قسمين:

أراضي الوقف الصحيح: وهي الأراضي التي كانت مملوكة وحازها أصحابها عن طريق الإرث الشرعي أو البيع والشراء، ثم أوقفت وقفاً شرعياً، وبما أن رقبتها وحقوق التصرف بها عائدة لجهة الوقف، كان التصرف بها تابع لشروط الواقف، ويصبح هذا الوقف صحيحاً، عندما يحكم القاضي بذلك(٤)، مثال أوقفت المرأة كريمة بنت مراد،

---

(1) M. Fuad Köprülü, "L'institution de Vakf L'importance, historique de documents de Vakf" Vakiflar Dergisi, Say I, partie Francaise, Ankara, 1938, pp11.

(٢) المر، دعيبس، أحكام الأراضي المتبعة في البلاد العربية المنفصلة عن الدولة العثمانية، مطبعة بيت المقدس، القدس، ١٩٢٣، ص٢١.

(3) M. Fuad Köprülü, "L'institution de Vakf L'importance, historique de documents de Vakf" Vakiflar Dergisi, Say I, partie Francaise, Ankara, 1938, pp45.

(٤) المدني، زياد، الأوقاف في القدس وجوارها خلال القرن التاسع عشرالميلادي ١٢١٥هـ/١٨٠٠م -١٣٣٦هـ/١٩١٨م، دائرة المطبوعات الأردنية، عمان، ٢٠٠٤، ص١٢.

البستان الذي تملكه والكائن بالقرب من نهر أبي علي وحكم مولانا القاضي بصحة الوقف[١]، وأيضاً مصطفى محمد جبر الذي أوقف أرضاً وبيتين وأرض زراعية في مزرعة المصطِبة ضاحية مدينة طرابلس وحكم مولانا بصحة الوقف[٢].

أراضي الوقف غير الصحيح: وهي الأراضي التي أفرزت من الأراضي الأميرية، وأوقفها السلاطين أنفسهم أو أوقفها غيرهم بإذنهم على جهة من الجهات الخيرية، ووقفها عبارة عن تخصيص منافعها، كأعشارها ورسومها القانونية بجهة من الجهات[٣] مثال أوقاف السلطان سليم الأول سنة١٥١٢ – ١٥٢٠مفي مدينة طرابلس والسلطان سليمان القانوني ١٥٢٠ – ١٥٦٦م في دمشق، التي بلغت ٢١ قرية. ووقف السلطان سليم الثاني ١٥٦٦ – ١٥٧٤م في ريف طرابلس وريف حمص التابعين لولاية طرابلس[٤].

٣-أنواع الوقف: وقف ذري ووقف خيري.

الوقف الذري: هو الذي أُوقف على الواقف نفسه وذريته، أو على من أراد نفعهم من الناس، ثم جعله بعد ذلك لجهات الخير[٥]، وهذا يؤدي إلى حماية الأملاك من المصادرة بعد وفاته، وحصرها في ذرية الواقف، مما قد يؤثر سلباً على نمو أموال الأوقاف دون أن تأخذ منها الدولة إلا العشر[٦].

---

(١) سجل المحكمة الشرعية بطرابلس، وثيقة ١٢٣، ١٠٨٩هـ/١٦٨١م، ص٢٤.

(٢) المدني، زياد، أوقاف المسلمين في القدس وجوارها، مرجع سابق، ص١٢.

(٣) سجل المحكمة الشرعية طرابلس، سجل الأوقاف السلطانية لسنة ١٠٧٦هـ/ ١٦٦٨م.

(٤) سجل المحكمة الشرعية، طرابلس، سجل الوقف السلطاني، رقم ١١، ص٢٤.

(٥) حلاق، حسان، أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٨، ص١٢٣.

(٦) نوفان رجا الحمود، العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، الميلاديين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨١، ص٢٢٨.

الوقف الخيري: هو الذي أُوقف على جهات الخير من حين إنشائه، فينفق من خيره على المساجد والزوايا والتكايا والفقراء(١).

٤-ريع الأوقاف:

تختلف الأوقاف باختلاف وجوه إنفاق ريعها، فنرى على أن وجوه إنفاق ريع الأوقاف الذرية، اختلف وتعدد فقد ينفق ريعها على الزوجة، إذا لم تتزوج بغير الواقف بعد مماته، ثم إلى أولادها منه في حال كان لديها أولاد من غيره، ثم على أولاد الأولاد ثم على جهة من جهات الخير، كأن يكون على فقراء الحرمين(٢)، وقد يعود ريعه على الذكور والإناث وأولاد أولادهما، وإذا انقرضوا، عاد ريعه إلى فقراء الحرمين(٣)، ويمكن أن يعود ريعه للذكور من دون الإناث، ويحق أن يُشترط أن يستفيد منها الإناث، أذا كن غير متزوجات مثل وقف مصطفى محمد فتح الله الشيخ فيحي المينا، وقد ذكرت الوثائق شخصيات متنفذة. فد يعود ريع الوقف بالكامل على المساجد(٤)، وأوقاف جامع جامع السرايا في طرابلس، وقد يعود الريع على المقامات والأضرحة والزوايا، كمقام النبي إلياس للفقراء والمساكين، وزاوية الخلع في سوق البياطرة في باطن بيروت(٥)، ووقف السيدة زينب في دمشق، وكذلك يعود ريع بعض الأوقاف المسيحية، إلى فقراء الأديرة كوقف دير الحميري في وادي الحصى في حماة، ويشترط الواقف أن يصرف من ريع الوقف على عمارته وترميمه، وما فيه مصلحة للوقف، ويعود جزء من ريع الوقف على الناظر والقائمين على خدمة الوقف، كما كان مشترط كيفية توزيع ريع

---

(١) يكن، زهدي، قانون الوقف الذري ومصادره الشرعية في لبنان، مكتبة صادر، بيروت، ١٩٤٧، ص٢١.

(٢) سنو، غسان، مدينة صيدا دراسة في العمران الحضري ١٨١٨- ١٨٦٠م، الدار العربية للعلوم، ١٩٨٨، ٤٥٩.

(٣) حلاق، حسان، أوقاف المسلمين، مرجع سابق، ص١٢٥.

(٤) المدني، زياد عبد العزيز، الأوقاف في القدس وجوارها، مرجع سابق، ص١٦٨.

(٥) حلاق، أوقاف المسلمين، مرجع سابق، ص١٠٥.

الوقف على مستحقيه، كأن يقسم تقسيماً شرعياً بين الورثة، أو ممكن أن يُحرم قسم من الورثة من نصيبه[١].

٥-إدارة الوقف في ولاية طرابلس:

الناظر: هو المشرف العام على الوقف رجلاً كان أم امرأة. ويعين الناظر بموجب حجة شرعية، ينص عليه الواقف أو يختاره الحاكم الشرعي[٢]، وتتمثل سلطته بالحفاظ على الوقف وصيانته وخدمته، فقد كان حسين بن أحمد حميدة ناظراً شرعياً على وقف جده لأبيه، وقام بتأجير الأرض الخالية من الأشجار لابن المرحوم محمد عابد، الواقعة بظاهر مدينة طرابلس، لأن ذلك فيه فائدة للوقف أكثر[٣]، وممكن أن يكون الناظر امرأة والكثير من الوثائق التي كان فيها الناظر امرأة، ومن حقها ممارسة نظارة الوقف عن طريق وكالة شرعية إما لشخص تثق به أو لأحد أقربائها، فقد قامت الحرمة حليمة بنت المرحوم الشيخ أحمد فارس التي كانت ناظرة على وقف جدها لأبيها في البقاع الغربي بوكالتها الشرعية، عنها للحاج عبد الوهاب بتحكير كل قطعة الأرض أيضاً المكشوفة بمشارف مدينة طرابلس بمبلغ ١٦٠ غرش بالسنة، بما في ذلك مصلحة الوقف، وممكن أن يتولى نظارة الوقف أكثر من شخص[٤]، ويحق للناظر أن يتصرف بأمور الوقف بما يراه مناسباً وفيه مصلحة الوقف والمساهمة في تجديده وإعماره، فنرى النظار يحكرون ويؤجرون ويستأجرون ويطالبون برفع الأجرة، إذا كانت ضرورة ملحة للوقف واختلفت الوثائق بتحديد فترة التأجير ممكن أن تكون مدة سنة[٥]، أو أكثر، لكنه لا يجوز تأجير الوقف أكثر من ٩٩سنة بعدد أسماء الله الحسنى، وإذا

---

(١) المرجع نفسه، ص٦٢.

(٢) سجل طرابلس الشرعية، بلا ترتيب، ١٠٧٥هـ/١٦٦٤م ص٩٦ (بلا ترتيب، يسمى مشوش دفتري).

(٣) سجل طرابلس الشرعية، بلا ترتيب ١٠٧٥هـ /١٦٦٤م، ص٩٦.

(٤) سجل طرابلس الشرعية، بلا ترتيب، ١٠٧٦هـ/١٦٦٥م، ص٩٧.

(٥) سجل حماة (٥٥)، ص٤٦، وثيقة ٧٧٩، ١٠٧٦هـ/١٦٦٢م.

خالف شخص الوقف أكثر مما هو محدد بالشرع، فيصبح ملكاً خاصاً ولم نعثر الوثائق على وقف تجاوز مما حدده الشرع[١].

المتولي: وهو الذي يتولى الإشراف المباشر على الوقف تأتي وظيفته بناءً على شرطٍ من الواقف، وقد يكون المتولي هو الواقف نفسه أو أحد أبناءه من بعده. وممكن أن تكون التولية لأحد أبناء الواقف بشكل مباشر حيث يتولاها الأرشد فالأرشد، أو أن يخص الواقف أحد أولاده دون البقية بالتولية على الوقف أو زوجته، كما يحق للقاضي الشرعي تعيين وكيلاً وقيماً على حصص الغائبين أو المفقودين من الأوقاف ولا يتصرف هذا الوكيل بتأجير أو تحكير أو بيع دون إذن القاضي، فإذا أذن له بذلك فإنه يجمع ريع ما أجره أو باعه ويعطيه إلى المتولي أمانة إلى أن يعود صاحبه إن كان حياً أو لورثته إن كان ميتاً، وممكن أن يكون هذا الوكيل وصياً أيضاً على حصة المعتوه والمختل عقلياً ويحق للقاضي أن يعين متولي على الأوقاف التي أوقفت للمنفعة العامة، إذا شُغر مكانه بمرض أو وفاة[٢].

د-ملكية الأرض خارج نظام الميري:

أشار البحث سابقاً إلى أن الأرض التي خضعت لسيطرة الدولة العثمانية قُسمت إلى أراضي ميري وأراضي الوقف، فأبقت الوقف تحت إدارته التي أوجب الشرع تطبيقها، أما أراضي الميري، فلقد قسمتها إلى أراضي أميرية بحسب نظام الإقطاع العسكري إلى ثلاثة أقسام (تيمار وزعامت وملك خاص) وللعلم لم تعتمد الدولة نظام الإقطاع العسكري بشكل رسمي في عهد السلطان مراد الثاني ١٤٢٣ - ١٤٥١م علماً بأن السلاطين الأوائل منحوا أراضي مع براءة سلطانية، وطبقوا نظام التيمار قبل تطبيق نظام الإقطاع العسكري، ونظام التيمارات مغاير لمن سبقه، ولو لم تعمد الدولة العثمانية إلى تعدد الإجراءات، لما استطاعت السيطرة على سكانها مدناً وقرى.

(١) سجل شرعية وقفية حمص، وثيقة ١٥٠، ١٠٧٣هـ/١٦٦٢م، ص١٤، وأيضاً سجل غزة، ١١١٣هـ/١٧٠٢م، ص٤٩.

(٢) سجل شرعية حماة (٥٤)، ص٩، وثيقة ٢٥، ١٠٧٠هـ/١٦٥٦م.

عدَّ القانون العثماني أراضي الموات (البور) خارج النظام. فإن تم استثمارها، تبقى بيد من أحياها خمس سنوات، وبعدها تعد أرضاً حية شملها قانون ملكية الأرض، وأراضي الموات لا يتم استثمارها إلا بموافقة سلطانية رسمية، وشملت أراضي الموات (البور) المستنقعات والصحاري، ولربما كانت سابقاً أرض منتجة، لكن زارعوها تركوها، وفي هذه الحالة يحق لأصحاب أراضي الموات التي تركها زارعوها، استعادة أرضهم حتى ولو دخلت مخططات المسح كالأراضي المزروعة، وقد عمد سلاطين الخامس عشر والسادس عشر إلى منح الأراضي للأفراد(١).

بقي على البحث القول: إن ملكية الأراضي الذي طبقته الدولة العثمانية في ولاية طرابلس الشام، لم يكن ابتكاراً عثمانياً، وإنما مستمد من الشريعة الإسلامية التي كانت معتمدة في أثناء الفتوحات إضافة إلى الغنائم الأخرى، وقد فسر العثمانيون الفيء كما هو مفسر عند المسلمين، أي جعل الأراضي المفتوحة على عامة المسلمين، وقد أطلق على هذه الأراضي اسم الأراضي الخراجية، وهذه الأراضي وقفا على أهل الذمة.

اتبع العثمانيون الأسس المعتمدة لدى المسلمين القائمة على مبدأين هما الفتح والإحياء، وأُعطى الفتح حق الرقبة على كل الأراضي العائدة لجماعة الفاتحين، أي الأمة الإسلامية ككل، أما أراضي الموات تبدأ بوضع اليد على هذه الأراضي بموافقة الإمام(٢).

الجدير بالذكر أن ربط ما عرف بالريف في بلاد الشام من نظم دون مراعاة للواقع ولا سيما منذ نهاية القرن السابع عشر والمتمثل بمروره بمرحلة الجفاف الطويلة أحياناً، عّرض المجتمعات الزراعية الكائنة على أطراف مدنه وقراه إلى ترهل وأزمات غذائية حادة، ولاسيما ولاية طرابلس وبشكل خاص مدينة طرابلس حيث بدأت الرمال تكتسح ساحلها، واتضح تأثيرها أيضاً بالمدن التي تكثر فيها الاضطرابات.

تعرضت مدن بلاد الشام خلال القرن الثامن عشر الميلادي لثورات قادتها زعامات محلية ففي دمشق تحرك آل العظم ولاة ولاية الشام لمد سلطانهم أكثر، رغم

---

(١) إينالجيك، خليل: التاريخ الاقتصادي، مصدر سابق، ج٢، ص١٨٠.

(٢) إينالجيك، خليل: إقطاع السلطان سليم الأول، مرجع سابق، ج٢، ص٢١١.

اتساع ولايتهم الممتدة من حماة إلى الكرك وإربد، إذا قرأ البحث الإجراءات التي طبقتها الدولة على الأراضي في إيالات بلاد الشام، فولاية طرابلس الشام، يمكن القول: واجه نظام الالتزام إرهاصات عدة بسبب تلزيم الضرائب في منطقة محددة لزعامة عسكرية أو محلية، وبالرجوع إلى وثائق الالتزام في إيالات بلاد الشام، ، يتضح أن الالتزام الذي فرضته الدولة لحل أزماتها المالية بين طرفين هما: الطرف الأول الملتزم والطرف الآخر هو الوالي.

إذا كانت الأراضي الزراعية قد تعرضت في بعض السنوات لكوارث طبيعية، أسفر عنها عجز الفلاحين وأصحاب الأراضي عن دفع ضرائبهم[١]، ولهذا كانوا يلجؤون إلى المجلس الشريعي للولاية سواء في حلب أو دمشق أو طرابلس الشام طالبين تخفيف ما عليهم من ضرائب أو تأجيلها[٢]. لقد تضايق الفلاح والعامل في القرى والمدن من الأزمات التي شهدتها مناطقهم ضرائبياً أو اضطرابات، انعكست سلباً على واقعهم الاقتصادي، علماً بأن الفلاح والعامل لم يستفد أي منهما، بل انعكس على الواقع الاقتصادي، وأسهم في إعاقة عملهم الزراعي أو أن مزروعاتهم ومحاصيلهم تعرضت للسلب أو المصادرة، علماً بأن الدولة العثمانية أسهمت بنظامها الضرائبي في تفاقم الأزمة الاقتصادية، فمن ناحية بدأ السباهيون يتلاعبون بمداخيل (مدخولات) تيماراتهم[٣]، فالنظام نص على أعداد عسكري عن كل ٣٠٠٠ أقجة يسمى جبلو، لكن الدولة غّدت حروبها تتسم بمعظمها بالهزائم، وهذا انعكس أيضاً سلباً على أصحاب التيمارات والزعامت[٤]، فالفلاح والعامل هجرا الأرض الخاصة أو التابعة للتيمارات والزعامات، علاوة عن هجرة العامل والفلاح فإن أصحابها لم يحرصوا على زيادة العناية بهم (عمال وفلاحين والأرض)، فلقد اشتروا ما عليهم، تاركين تيماراتهم

---

(١) سجلات المحاكم الشرعية، طرابلس سجل رقم ٥ لسنة١٠٩٨م، ص٩٠.

(٢) برقان، عمر لطفي: ملكية الأرض، مرجع سابق، ص٢٨٠.

(٣) سجلات المحاكم الشرعية، طرابلس، سجل رقم لسنة١١٠٢/ ١٦٩١م، وثيقة رقم ١١، ص٦٨.

(٤) سجلات المحاكم الشرعية، طرابلس سجل رقم ٢، وثيقة رقم ٤٨ لسنة ١٠٩٨م، ص٨٩.

وزعاماتهم لتتحول إلى أراضي التزام أو مالكانة[1]، ومن أبرز المفارقات التي برزت بوضوح خلال القرن الثامن عشر، تخاذل الولاة المكلفين أصلاً بالحفاظ على الأمن والولاء من جهة، وجمع الضرائب وتأمين إيصالها إلى استانبول من جهة أخرى[2].

ولهذا لجؤوا إلى التعامل مع كبار العائلات، وعهدوا إليها التزام مساحات واسعة من الأراضي. أما الجفتلك، والمناطق الغنية والمثمرة والتابعة أصلاً إلى الملك الخاص، عُهد إلى أشخاص بارزين دينياً واجتماعياً، متجاهلين قيام انكشارية استانبول بشد الخناق على السلطان الحاكم، بدءاً من أحمد الثالث ١٧٠٣م، وحتى سليم الثالث ١٧٨٩م الذي حاول الإصلاح العسكري وتراجعه عنه تحت ضغط الحرس القديم[3]. إزاء ذلك، اعتمدت الدولة على تشكيل عدة أقلام، مهمة كل قلم إنجاز ما يسند إليه، فمثلاً قلم مقاطعات المناجم (معادن مقاطعة سي قلمي) يتبع الدفتردار. عُرفت الأقلام بما يسمى تذاكر الأحكام[4]، وقد خصص لكل دفتر موظف باسم (تذكره جي)، وفي أوائل القرن الثامن عشر (١٧٠٣م) فترة السلطان أحمد الثالث حيث عُهد إلى الدفتردار بعض الأمور كالبيع والمالكانة والالتزام، أما الإجراء الذي اتخذ فيما بعد، اعتمدت على ربط التيمار بجنود رماة القنابل (قمبره جي) ووارد تيماره يذهب إلى الخزانة العامرة، يذكر جودت في تاريخه، أن القرن الثامن عشر أفقر الدولة، نتيجة للإجراءات التي اتُخذت، فسابقاً ألغى ما يعرف بخزانة لتمويل الجيش الجديد، ومن ثم بدأت الأنظار تتجه للتخلص من الانكشارية فساح أصحاب التيمار والزعامت في عموم إيالات بلاد الشام[5]، التي قدر دخلها بأكثر من ٥.٦٠٨.٠٠٠ أقجة من ولاية طرابلس الشام ومن ولاية دمشق ١٣.٩٩٧.٣٠٠ أقجة، وبما أن ولاية صيدا وعكا ولواء بيروت تيماراتهم

---

(١) سجلات المحاكم الشرعية، طرابلس سجل رقم ١٩، وثيقة رقم لسنة ١٠٨٠م، ص١٢٣.

(٢) سجلات المحاكم الشرعية، طرابلس سجل رقم ٢٠ وثيقة رقم ٨٧ لسنة١٠٠٩م، ص٦٧.

(٣) رافق، عبد الكريم: دراسات اقتصادية واجتماعية، مرجع سابق، ص٢٥١ – ٢٥٥.

(٤) سجلات المحاكم الشرعية بطرابلس، سجل رقم ٥ ص٥٦ و٥٧ و٥٩.

(٥) بارقان، عمر لطفي، الملكية الزراعية والتجارية في بلاد الشام، ترجمة عبد اللطيف الحارس، القاهرة ١٩٧٢م، ص٣٥٨ وص٣٧٦.

إدارياً منفصلة عن بعضها البعض من جهة وعن ولاية دمشق وولاية الشام من جهة أخرى قدر بـ ١٩.٧٥٨.٠٠٠ أقجة(١).

هذا الدخل الذي فقدته الخزينة نتيجة ضعفها وتلاعب أصحاب التيمار والزعامات، وتحويل معظمها إلى أراضي التزام وبعضها مالكانة وبعضها الآخر ضرائبي، فإن الأمر اقتضى من الدولة العثمانية ضرورة تأمين موارد مالية من إيالات بلاد الشام بشكل خاص لتأمين ما يمكن تأمينه من موارد، فقد لجأت إلى زيادة الضرائب إلى ٣٠%(٢).

لم تكتف الدولة العثمانية بزيادة الضرائب فقط، بل عمدت إلى زيادة رسم الميري وسمى (ميري رسمي) ورسم التخميس ورسم الوزن (قنطارية) ورسم الصادرات وعرف بـ (رخصتيلي) وعلى رسم الأغنام وسميت (أغنام ترتيبي)(٣). أما رسم الأرض أو رسم الدونم (زمين رسمي – دونم رسمي) فقد طبق على الفلاح الذي يحرث أرضاً له، وحق التصرف بها بموجب تذكره سي، كما طبق زيادة على فلاحين يحرثون أكثر مما في أيديهم أي (الذين يحرثوا أراضٍ خارج التذكرة) فرض عليهم زيادة الضرائب بمعدل ٤٠%، كما بلغ عدد الجفتليكات في ولاية بلاد الشام بكامل ألويتهم وأقضيتهم ١٨٠٣ جفتلك، وحدد ضريبة كل جفتيلك(*) بـ٣٥٠ أقجة بهدف تأمين الجيش السلطاني(٤).

ذكر عمر بارقان: إن دخل الدولة العثمانية تناقص جداً منذ أوائل القرن السابع عشر الميلادي، وزاد تدهوره في القرن الثامن عشر، وكان لابد على الخزانة من اتخاذ إجراءات لتغطية عجزها، وتأمين الجيش، والسراي الهمايوني، فلجأت إلى اتخاذ عدة

---

(١) جودت، أحمد باشا، التحولات الضرائبية، ترجمة عبد اللطيف الحارس، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٦، ص٨٧.

(٢) أوغلي، أكمل الدين إحسان، الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص٦٤٥ – ٦٤٦.

(٣) بارقان، عمر لطفي، الملكية الزراعية والتجارية، المرجع السابق، ص٤٠٠.

(*) قدرت مساحة الجفتلك بـ ٤٠ خطوة أو ٧٥ ذراعاً مربعاً بذراع الخياط.

(٤) أوغلي، خليل ساحلي، مداخيل الخزانة العامرة خلال القرن التاسع عشر، عمان، ١٩٧٨، ص١١.

إجراءات[١]، فزادت ضريبة العشر من خمسة أعشار إلى ثمانية أعشار، أما ضريبة الجزية، وهي ضريبة رأس يدفعها الذمي لقاء حماية الدولة له وعدم مشاركته في الحروب، حيث شملت أعمار من كان مكلفاً بها من ١٤ – ٥٧ سنة، وقد زادت على الفرد بمقدار ٥ أقجة عما كانت سابقاً، فدفعت ولاية بلاد الشام ضرائب أهل الذمة على النحو الآتي[٢]:

ولاية دمشق الشام ٩٩٧٢.٠٠ أقجة، وولاية طرابلس الشام ٥٨٧.٠٠ ألف أقجة، وولاية حلب ٣.٤٧٨.٠٠٠ أقجة، وقد خصصت واردات إيالات بلاد الشام بما فيها رسم الطواحين الذي بلغ ٧٨٣.٣٩٢ ألف أقجة، ورسم العروس الذي قدر بـ ٢٨٥.٠٠ أقجة، لصالح الجيش المسمى الجيش السلطاني، أما بشأن الأراضي في بلاد الشام، فقد فرض بدلاً من التيمارات المهجورة أو التي هجرها الفلاح وكذلك الحال نفسه على الزعامات إلى ضريبة عشرة[٣]، شملت واردات الأرض، وما يربى عليها من أغنام وأبقار وماعز، أما لواء طرابلس الشام فقد فرض على حيوانات أرضه ما يزيد ٦٧٦.٠٠ أقجة، لأن قبائل قضاء عكار مستقرة، وتعمل بالزراعة[٤]، علماً بأن قبائل لواء عكار أقرب إلى العشائرية منها إلى القبلية.

أصيبت الأراضي بكارثة هجرتها، وأصيبت الزراعة والثروة الحيوانية بزيادة ضرائبها، وبما أن فرمان ١٦٦٩م صدر بفصل بين الأملاك والأراضي والتمتع، فأُلغيت الضرائب السابقة التي فرضت على الأرض، وطبق ما يعرف بضريبة الدخل[٥]، فالدخل للأرض التي تدر دخلاً ٠.٠٨% والأراضي المتروكة أو الموات

---

(١) بارقان، عمر لطفي، الملكية الزراعية والتجارية، المرجع السابق، ص٣٨.

(٢) أوزجان، يشار، النظام الضرائبي في الدولة العثمانية، ترجمة فاضل الربيعي، بغداد، دار البحتري، ١٩٨١م، ص٤٠.

(٣) أوزجان، يشار، النظام الضرائبي في الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص٦٧.

(٤) أوغلي، الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص٦٤٩ – ٦٥٠.

(٥) دولة عثمانية، سالنامه سي لسنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٨م، ص٣٤٢.

٠.٠٤% وعن الأطيان ٠.٠٤% وعن دخل الحرفيين ٠.٠٣% وقدرت ما تقدمه ولايات بلاد الشام مجتمعة قرابة ١٥٧,٤١٢.٠٠ قرش.

ما هدف البحث الإشارة إليه، أن الأرض التي انتزعت من التيمار والزعامت بسبب هجرة الفلاحين والعمال وتهرب أصحابهم من دفع ما عليهم، فرض عليهم تصحح قرابة ١/٥ الأراضي، لأن معظم الأراضي كانت قد لزمت لأشخاص ذميين وغير ذميين الهدف الأول أن يدفع الملتزم ما عليه من التزامات[1].

جسدت الدولة الإقطاع الأرضي المحلي بدلاً من التيمارات والزعامات، لأن الالتزام تحول من التزام لمنطقة ما من ثلاث سنوات إلى أبدي، وبمرور الزمن وتجذر الإقطاع، غدت معظم أراضي ولايات بلاد الشام بأيدي زعامات محلية٣والجدير بالذكر، أن أراضي لواء طرابلس ولواء حمص ولواء حماة ولواء بيروت ولواء حوران وقسم من أراضي لواء دمشق غدت بأيدي العائلات الإقطاعية والدينية، إضافة إلى إقطاع الالتزام والمالكانة حيث زيد عليهم مكرمات السلاطين عليهم فيما بعد ولاسيما في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي. ومما اضر بنظام القطع العسكري الذي اعتمدته الدولة العثمانية على مدار قرون عدة الإقطاعيون الذين ازداد نفوذهم، تراجع نظام القطاع العسكري من جهة، وتخلي ضباط الزعامت عن زعامتهم للقطاعيين.

٣ – طرق استثمار الأراضي الزراعية:

لقد تعددت طرق استثمار الأرض واستغلال الأراضي الزراعية، ولكن استثمار الأراضي بالإجمال يتم بموجب أسلوبين هما:

أ–الاستثمار المباشر:

وهي الأراضي التي يتم استثمارها من قبل صاحبها، وهي محدودة جداً، وقد تقتصر على المرتفعات الجبلية، فالإقطاعيون في مناطق الولاية يعدون على الأصابع،

(١) الراقد، محمد عبد المنعم: الغزو العثماني لمصر ونتائجه على الوطن العربي، مرجع سابق، ص٧٨.

وهم إما مسيحيون حصلوا على هذه الملكية من خلال البعثات التبشيرية التي توطنت في الولاية أو من أصول إقطاعية أورثتهم إياها السلطات العثمانية.

معظم الدراسات الإحصائية ذكرت أن ضرائب الأراضي ومحصولاتها، كانت تقدم إلى دائرة الضرائب العثمانية عن طريق زعامتها التي غرستها في ولاية طرابلس والأقضية الأخرى، وبحسب ما أفاد شاكر الحنبلي معتمداً على ما أقره العثمانيون وطبقوه بشكل خاص على إيالات بلاد الشام[١].

ب- الاستثمار غير المباشر:

وهي الأراضي التي يتم استثمارها بصورة غير مباشرة أي من قبل قوى عاملة، غالبية هذه القوى تعمل بالسخرة وتتعرض للإهانة والضرب للرجال والنساء، وقد عانت العائلات الفقيرة الكثير من الاضطهاد والظلم على يد الإقطاعيين الذين زرعتهم الدولة العثمانية في ولايات بلاد الشام ولاسيما لواء حمص وحماة ومدينة طرابلس فالإقطاع كان زمن العثمانيين وبعدهم، ومستمر مدى الحياة، وكأن الحياة ارتبطت استمراريتها بالظلم، فالأرض هي ملك للإقطاعيين الذين زرعتهم الدول الغازية لبلاد الشام، عثمانية كانت أو غيرها، لا تختلف عن بعضها كثيرا، فالإقطاعيون باستمرار ذات لون واحد ومنهاج واحد[٢]، وهناك عدة طرق، للاستثمار الأرض وان تشابهت من حيث الشكل غير أن طرق تنفيذها اختلفت من ولاية لولاية، لان الإقطاعيين كانوا أكثر صرامة وحّدة، لاسيما الغرباء (القوى غير العربية زرعتها الدولة العثمانية منذ دخولها إلى الوطن العربي) وتوطنوا منذ دخول السلطان سليم الأول الذي اصطحب معه حوالي٥٠٠ - ٦٠٠ ألف شخص في إيالات بلاد الشام، وبشكل خاص مناطق حمص وحماة، طرابلس الشام، وتفيد بعض الدراسات أن هذه القوى وجدت أمنها واستقرارها في الولايات العربية[٣].

---

(١) الحنبلي، شاكر: موجز في أحكام الأرض، ١٣٤٦هـ ١٩٢٨م، ص١٢.

(٢) أ. ن. بولياك: الإقطاعية، في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان، ص١٩١ - ١٩٢.

(٣) رفيق بك، وبهجت بك: ولاية بيروت، مصدر سابق، ص٤٦ (سبق الإشارة إلى ذلك).

١-**الإيجـار**: يـتم الاتفـاق بـين طـرفين همـا (الفـلاح وصـاحب الأرض) وفـق نقـاط رئيسة أبرزها. مدة الإيجار، ثمن الإيجار، نوع المحصول، شريطة أن يقدم الفلاح دفعة مـن الإيجـار نصـف أو الربـع سـلفاً، وأن يتحمـل الضـرائب والخسـارة. وبـالعودة إلـى سجلات المحـاكم الشرعية فـي طـرابلس يلحظ القارئ أن طريقـة الاسـتئجار سـائدة فـي عموم المناطق الساحلية، وقد تم استخلاص مايلي:

- كثرة الهجرة إلـى الخـارج، رغم وجـود ظـاهرة التسـامح والعطـف الاجتمـاعي، مثل (عتق العبيد، والرعاية المجانية اليتامى والفقراء).
- صـور مـن العبوديـة الاجتماعيـة منهـا ظـاهرة تـأجير الخادمـات مـن بنـات الفئـة الاجتماعية الفقيرة في المدينة والريف.
- العثمنة: تسليط العائلات التركية وقبلها الكنسية وبعض العائلات الغنية وراثة أو بوسـاطة البعثـات الدينيـة المسـيحية[١]، وبـالرجوع إلـى جميـل بـيهم أن الدولـة العثمانيـة، فالدولـة العثمانيـة عاملـت المسـيحيين منـذ المراحـل الأولـى معاملـة حسنة[٢].

٢-**طريقة المغارسة**: وهي شراكة بين مالك الأرض والفلاح الذي يقوم بالغراسة والعناية بها (الفلاحة). ويتقاسم الشريكان المحصول حسب النسب المتفق عليها طريقة استغلال الأرض المرابعة: وتنص علـى أن يقدم صـاحب الأرض كل ما يتعلق بعملية الزراعـة مـن أراضٍ وأدوات وحيوانـات وبـذار وضـرائب، أمـا الفـلاح فيـدفع أجـور عمـال الحصاد. وعند اقتسام المحصول، يأخذ المالك ثلاثة أربـاع، والربـع الباقي للفلاح. وقد سـادت هـذه الطريـق الزراعيـة فـي ولايـة بـلاد الشـام ولاسـيما منـاطق الجزيـرة ووادي الفرات[٣]، ورغم صغر الأراضي الزراعية في المنـاطق الساحلية في ولاية طرابلس، فقد وجدت أراضـي يتم استثمارها بالمرابعة. وبمـا أن معظم أراضـي ولايـة طـرابلس بألويتهـا

---

(١) دولت عثمانية سالنامه سي لسنة ١٢٥٧م، ص٢٥٧.

(٢) بيهم، محمد جميل، فلسفة التاريخ العثماني، مصدر سابق، ص١٩٨.

(٣) صياغة، نايف أحمد: الحياة الاقتصادية في مدينة دمشق (١٨٤٠ – ١٨٥٨م) رسالة ماجستير – جامعة دمشق، ١٩٨٤م ص٣٤.

الخمسة سهلية وكلها مروية أو ممطرة ماعدا لواء السلمية صالحة للاستثمار غير مباشرة، وللعلم فإن معظم الزعامات العائلية إقطاعية ظالمة، ناهيك عن ظلم السباهي صاحب التيمار، كل هذا وذاك أسهم بصورة مباشرة في هجرة الفلاح والمزارع والعامل والهرب من واقعه(١).

٣-**طريقة الضمان:** أي شراء المحصول قبل نضوجه أو قطاف محصوله وغالباً تعتمد هذه الطريقة في المناطق الساحلية على ضمان الأشجار ولاسيما قضاء صافيتا، ولم يكن الضمان وقفاً على سكان المنطقة، بل توافد أشخاص كثيرون من المناطق والمدن الأخرى. لضمان أشجار الحمضيات والزيتون وما شابههما(٢).

٤-**طريقة المخامسة:** تنص شروطها على أن يقدم مالك الأرض سكن للفلاح ويدفع الضرائب، ويقدم الفلاح البذار والنفقات الأخرى. ويقسم المحصول بأن يأخذ الفلاح (١٢.٥%) والباقي يقسم (٣٠%) للمالك و(٧٠%) للفلاح، وبذلك يحصل المالك على خمس المحصول. وقد طبقت في المناطق الساحلية بما فيها ولاية طرابلس الشام ولواء بيروت وعكا ونابلس وصفد بنسب لابأس بها(٣). ويمكننا من خلال هذه القراءة، قراءة الإقطاع الأرضي، المعتمد من قبل الدولة بشكل يؤكد حتى عسكرته ضمنياً، أما ظاهرياً فهو مأخوذ من الشرع الإسلامي، وقُسم اجتهاداً بالاستناد على فتاوى العلماء وتصديق من مؤسسة شيخ السلام(٤).

---

(١) عيساوي، شارل: التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠ - ١٩١٤م، ترجمه، رؤوف عباس، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠م، ص٢٦٥، إذا كانت الهجرة متفاقمة في القرن التاسع عشر قرن القوميات والإشعارات التي تنادي بالتحرر، فما هو حال الفلاح والعامل يوم خُول الإقطاعي حق إعدام الفلاح واسترقاق عائلته.

(٢) سعيد، عبد الله، الأرض والإنتاج والضرائب، مرجع سابق، ص٢٣.

(٣) وأضاف سعيد، أن التذكرة ويركور التمتع التي دأبت الدولة العثمانية على اعتمادها عند الحاجة، أرهقت الفلاح والعامل، لأن التذكرة تبليغ للعامل (أي إبلاغ) كان تفرض على العمال الذين يجادلون الإقطاعي، فيطلب إبلاغهم بتذكرة.

(٤) خسرو، إسماعيل: اقتصاد بلاد الشام، ترجمه إلى العربية: صالح الجابر، الموصل ١٩٥٩، ص٢٤ وما بعد.

٥-**طريقة المقاطعة:** وفيها يستخدم المالك عدداً من الفلاحين مع أسرهم، ويؤمن لهم السكن وما يكفي أسرهم من الطعام (قمح وشعير)، وأن يحدد لهم راتباً سنوياً، وقد أسهمت هذه الطريقة في تحويل عدد من الفلاح إلى عبيد مقننين لدى الإقطاعي المالك، وهذه الطريقة يستخدمها إقطاعيو المناطق الساحلية. وإقطاعيو جبل الشوف، واستناداً إلى ما أورده رفيق بك وبهجت بك في مؤلفهما ولاية بيروت: فإن الأرض الزراعية التي يزرعها المرابعون تقسم إلى عدة أقسام.

- إذا كانت الأرض مقدارها ١٥٠ - ٢٠٠ دونم، يخصص لحراثتها فدانان تسمى (الصمد).اعتاد سكان ألوية طرابلس واقضيها على ممارسة الحياة الزراعية، لان حياة سكان الولاية زراعيون بطبيعتهم، ولاسيما سكان الريف.
- وإذا كانت الأرض مقدارها ٨٠ - ١٠٠ دونم، يخصص لحراثتها فدان واحد تسمى (الجوز)، إن هذه الأراضي التي تتراوح مساحتها عن عشرين دونم، كانت عبئا ثقيلاً على الفلاح خلال مرحلة الدراسة، قلما تمكن البحث من تحديد مساحة الأراضي التي ينطبق عليها نظام المرابعة[١].
- وإذا كانت الأرض مقدارها ٢٠ - ٥٠ دونماً ولو حرثت بفدان واحد تسمى (شكارة).

لم تتدخل الدولة العثمانية باستثمار الأرض من حيث الزراعة أو طرق استثمارها، وركزت اهتمامها بالإنتاج، فأكثرت من الضرائب، ولا حتى بالتسويق، وافتتاح الطرق بين الولاية وألويتها، وكانت معظم الطرق الفرعية طريق ماعز، كما تركت الأرض وطرقها لملاكي الأرض إقطاعي كان أو سباهي أو غيرهما، ولم تكن الضرائب تفرض على ما تزرع الأرض من حبوب وبقوليات بل ما يزاد عليها من أشجار مثمرة، وما نوع هذه الأشجار، وبحسب القانون الشرعي لكل صنف ونوع ضريبته[٢].

---

(١) مسعود أبو بكر، أمين، ملكية الأرض في متصرفية القدس، مرجع سابق، ص١٤٥.

(٢) خسرو، إسماعيل: اقتصاد، المرجع السابق، ص٨٧.

٤-واقع الزراعة في ولاية طرابلس

إن قراءة علمية لواقع الولاية عموماً، والألوية التابعة لها، يمكن الإشارة بشكل عام إلى الجهد الذي يبذله الفلاح، علماً بأن أدواته الزراعية بسيطة، وغير معقدة، ولهذا ظل مردوده الإنتاجي محدوداً، ومما يثير الدهشة أن معظم أدواته يصنعها بالتعاون مع أهل منطقة، لبساطتها، علماً بأن الإقطاع طوّقه وأهل القرى المجاورة بما يسمى العبودية.

وبالعودة إلى سجلات الإحصاء الضرائبي في مناطق ولاية طرابلس تبين أن نسبة الحاصلات في ألوية الولاية و أقضيتها مقاسة بالكيلة.

	لواء طرابلس	لواء عكار	لواء جبله	لواء السلمية
قمح	٩٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	٩٦٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠
شعير	٤٠.٠٠٠	٤٢٠.٠٠٠	٢٨٠.٠٠٠	٣٥٠.٠٠٠
ذره صفراء	٥٠.٠٠٠	١٨٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠
حمص	١٠.٠٠٠	١٦٢.٠٠٠	٦٠.٠٠٠	٦.٠٠٠

يبلغ إنتاج ولاية طرابلس بمختلف ألويتها من التبغ مليوني أقه[١]. ولم تفدنا المصادر عن لواء حمص ولواء حماة (ارتبطت حماة وحمص بولاية طرابلس إدارياً وبحدود ذكرت منتجاتهما) يصدر دخان الولاية إلى سائر الولايات العثمانية، والقسم الأكبر إلى السراي الهمايوني، وبعد تحريمه من السلطان مراد الرابع، صدر إلى أوروبا ولاسيما فرنسا بوساطة شركة إيمبريان[٢]. وتفيد معظم الدراسات أن المحصول التبغ يعد من الصادرات الرئيسة وهو أفضل من تبغ أزمير، ورغم جودته فهو لا يؤمن للمزارعين دخلاً مقبولاً، كما تقوم شركة إيمبريان باستغلال القرويين استغلالاً بشعاً، ولم يكن بإمكان الفلاح أو المزارع ولا غيرهما الاحتجاج على تصرفها، لأن توقيع عقودها فرض من عل، ناهيك عن الحصانة الدبلوماسية التي تحظى بها الشركة، والدولة العثمانية بحسب مفردات التنظيمات، لا يحق التدخل بتصرفاتها مع الباعة المحليين،

(١) دفاتر وانتقال الأراضي في قضاء البقاع، لسنة١١٠٢هـ/١٦٩١م، ص١٧.

(٢) السودا، يوسف: التنظيمات وانعكاساتها على التجارة في بلاد الشام، بيروت ١٨٩٩م، ص٩٨.

وكان أكبر خطر يواجه الجاليات الأوروبية بكل مكنوناتها التحرش بامرأة مسلمة، أما من حيث المحول يحق للشركة، أخذ وتصّنعه في بلادها، ثم تعيده للأسواق المحلية للبيع وبالأسعار التي تراها، ومع مرور الزمن بدأت الشركات الأجنبية، تقييم منافسات فيما بينها[١].

إن كثرة المياه في مدينة طرابلس والمناطق المجاورة لها وفّر لتربتها خصوبة زراعية جيدة، إضافة إلى تغطية بساتينها بالإحراج والأشجار المثمرة، كما أن المياه جرت داخل المدنية، لتسقي الدور وتمر عبر الشوارع والجوامع والمحلات والدكاكين، ويعد نهر أبو علي أو ما يُعرف بقاديشا – أي المقدس– الذي ينبع من منطقة رشعتين من أهم الأنهار الذي يقسمها إلى قسمين على يمينه تلة تدعى قبة النصر وعلى يساره تلة أبو سمراء[٢]، وبالقرب منهما تقع قلعة صنجيل، وبفضل نهر أبو علي ازدهرت ثروة طرابلس الزراعية لدرجة غدت محط أنظار الأوروبيين الذين توافدوا إليها في أوائل القرن السابع عشر الميلادي وبما أن نهر أبوعلي يمر بمحلة السويقة، فقد تفرع إلى عدة قنوات، قناة تدير الطواحين، والأخرى تروي المدينة وقناة تصب بالنهر المنتهي بالبحر، ومن الأنهار، على سبيل المثال لا الحصر أنهار البارود والتعميق وعرقا والعويق والشلالات والآبار إن غنى طرابلس وألويتها الاقتصادي ولاسيما لوائي حمص وحماة، أسهم في خلق تنافس مابين ولاة الشام وطرابلس، هذا التخبط الإداريّ عّرض الولاية وألويتها إلى زيادة تلاعب بمقدراتها، مما أفقد مدينة طرابلس رونقها الجمالي، وأسهم بهجرة رؤوس الأموال منها، حتى الإدارة العثمانية غضت الطرف عن المشكلات التي يتسبب بها الجند[٣].

---

(١) أبو بكر، مسعود أمين، ملكية الأرض في متصرفية القدس، مصدر سابق، ص٢٤.

(٢) الزين، سميح وجيه، تاريخ طرابلس قديما وحديثا من أقدم الأزمنة حتى عصرنا هذا، بيروت، ١٩٦٩م، ص٢٠.

(٣) العيدروس، عبد القادر، فوضى انكشارية بلاد الشام، مجلة العالم والعالم العربي، بيروت، العدد٢٤ لسنة١٩٧١م، ص٣١.

إن غنى طرابلس بالمياه جعل طرابلس جنة ببساتينها وثروتها الزراعية، ولاسيما مركز الولاية طرابلس التي عدُت أراضيها سهول منبسطة صالحة لمختلف المحاصيل الزراعية[١]، فعلى الساحل يتصف المناخ فيه بالمعتدل، وفي المناطق الداخلية وبشكل خاص سهل عكار، وساحل مدينة طرابلس تبدو برودة معتدلة تصحبها رياح قوية شتاء[٢].

تنتج ولاية طرابلس وألويته القمح والشعير والذرة الصفراء والحمص والعدس والبطاطا والزبيب والعسل، علاوة عن الأشجار المثمرة كالرمان والتفاح والليمون والبرتقال والخوخ والتوت والسفرجل والكرمة والتين، وتتميز بعض ألويتها بمنتجاتها كالكرمة والتفاح، الفائض من تلك المنتجات يباع في أسواق ولاية طرابلس الشام وغيرها[٣]. وتعد أسواق طرابلس أسواقا استهلاكية بامتياز، لأنها مركز بشري ناشط كما أن المناطق التابعة لولاية طرابلس، فلاحوها وأهاليها مرغمة لبيع منتجاتها الزراعية في أسواق طرابلس من جهة، ولشراء حاجياتها ولاسيما الأدوات المنزلية وما شابهها من جهة أخرى، ناهيك عن بيع منتجاتهم الزراعية والصناعية فيها.

وبالرجوع إلى سجلات المحاكم الشرعية بطرابلس إضافة إلى بعض المراجع، نجد أن عدد الأشجار في مدينة الولاية وألويتها زادت عن.٤٠ إلف شجرة متنوعة، ناهيك عن.٣٠ ألف شجرة زيتون، تنتج ١٥٠ ألف أقة زيت[٤].

تحظى الولاية وألويتها بمنتزهات جذابة، كما يهتم بعض ألويتها وأقضيتها بزراعة الزهور والأشجار المثمرة وما إلى ذلك، هذا الازدهار الزراعي أسهم بصورة ايجابيةً على في تنمية صناعاتها[١].

---

(١) السكري، محمد أمين، سهر الليالي، مطبعة البلاغة، طرابلس، ط١، ١٨٩٩م، ص١٩٦.

(٢) الشريف، حكمت بك، تاريخ طرابلس، مرجع سابق، ص١٩.

(٣) الزين: تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً، مرجع سابق ص٢٠٠ (البحث في فترة دراسته يعالج لوائيي حمص وحماة لأن تابعيتهما آنذاك لولاية طرابلس).

(٤) عدنان البخيت ومحمد مرزوق، بحوث في تاريخ العصر العثماني، عمان ١٩٩٨م، جامعة اليرموك ص١٨٥.

إن ما ذكره عمر لطفي بارقان، عن النشاط الزراعي والحرفي يدلل بصورة أو أخرى عن الدور الاقتصادي الكبير الذي أداه النشاط الزراعي في مناطق طرابلس الشام وألويتها، فتنوع التربة(*)، أسهم في بعض المناطق بخصوبة الأرضي، لأن معظم أراضيها سهلية تمتد من سهل عكار إلى جبلة بأولويتها الخمسة هي:

(لواء طرابلس –لواء حماة – لواء حمص –لواء سلمية –لواء جبلة)، كما أن تنوع مناخه، أسهم في وفرة المحاصيل الزراعية (خضار – تبغ – شمندر – سكري) والأشجار المثمرة والخضروات والحبوب والغابات. وقد عُدّت مدينة طرابلس المركز الرئيس لعدد من الأسواق والصناعات الحرفية والريفية، علماً بان مركز الأقضية حظيت بتوافر الأسواق وبعض الصناعات التي تكفي إلى حد كبير حاجة القرى، ومما ساعد على وفرة هذه المحاصيل كميات الأمطار التي تكفي الزراعة البعلية(٢).

قلما تتعرض مناطق ساحل المتوسط إلى حرارة عالية، تؤثر على الخضروات والأشجار المثمرة، كما في بقية الألوية البعيدة عن البحر، لأن مياه البحر، تسهم إلى حد كبير في تعديل درجة الجو (الطقس) شتاء حيث تبعد الصقيع عن المحاصيل، كما يخفف من الصفات العارية، فضلاً عن التغيير التضاريسي للمناخ ما بين السهل والجبل، لهذا تحظى مدن الساحل بدءاً من لواء جبله وبانياس مركز قضاء المرقب باهتمام تجاري وزراعي تسويقي بارز، يتنازعها هذه المكانة مدينة طرطوس التابعة لقضاء صافيتا(٣)، علماً بأن غنى ولاية طرابلس بالمحاصيل الزراعية ولاسيما

---

(١) دولت عثمانية سالنامه سي، لسنة١٢٧١هـ/١٨٥٣م، ص١٥٨.

(*) أورد عمر لطفي بارقان في مؤلفه، الزراعة في بلاد الشام عن وفرة المحاصيل الزراعية في ولاية طرابلس وألويتها، وبحسب التقويم السنوي لسنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠، فإن تموين المطبخ الهمايوني بالفاكهة والخضروات، كان يصل إليه من مناطق الساحل بما فيها المناطق التابعة للواء اللاذقية، للمزيد، التقويم السنوي لسنة١٢٥٦هـ، ص٢٥٧.

(٢) موصلي، عماد الدين، ربوع محافظة حمص، دمشق، ١٩٨١م، ص١٧٣.

(٣) لقد اعتمدت الدولة العثمانية في تقسيم لوائي طرابلس الشام واللاذقية على العوامل الطبيعية، فعدّت نهر منطقة مرقية الذي ينبع من جبال القدموس مروراً بالوديان إلى أن يصل البحر

الخضـروات والفاكهـة، حيـث مـدت المـزارع بمـردود اقتصـادي كبيـر، رغـم تفـاقم ظـاهرة التسلط الإقطاعي المهيمن على الفلاح وأرضـه وعيالـه، والقوى البشرية كافة، علما بأن العـائلات الإقطاعيـة، كانـت باستمرار السبب الرئيس للفتن بين الفلاحين مذهبيا، لأن هذه الزعامة لا تنمو سلطويا إلا من خلال ذلك[1]، وكان على الدولة العثمانية السعي لمد المزارعين بـالقروض اللازمـة لتحسين المرتفعات وزراعـة الأشجار ولاسيما اللوزيـة والتفـاح (وكـان بإمكـان الدولـة العثمانيـة تقـديم خـدمات للمـزارعين أو التخفيـف مـن الضـرائب)غير أن الإدارة العثمانيـة كانـت غائبـة إلا عـن تحصـيل ضـرائباً وفـرض غراماتهـا وأتاواتهـا لتغطيـة العجـز الـذي تواجهـه خزينتهـا، وإذا كانـت زراعـة التفـاح قد عمت جبال قضاء صافيتا ووادي النصارى، فبفضل الأيدي العاملة التي اكتسب خبرة زراعتـه مـن مرتفعـات طـرابلس ومنـاطق جبـل الشـوف، ، فنقلـوا معـرفتهم وخبـرتهم فـي زراعـة التفـاح إلـى بعض منـاطق الأخرى، فـي حين بقيت معظم المنـاطق الجلية بـدون استثمار حتى أوائل القرن التاسع عشر[2]. بلغت مساحة الأراضـي الزراعية في مركز الولايـة ٤٧٣٧٥٢ دونـم. فـي حـين تبلـغ مسـاحة المزروعـات التـي تـزرع فـي المنـاطق السـاحلية الحبـوب (القمـح والشـعير والشـوفان والـذرة) محـدودة قياسـاً بمسـاحة الأشـجار المثمرة من البرتقال والليمون التي تعد المورد الرئيس للمزارعين[3]. لم يكن سهل عكار

وسمى نهر مرقية هو الحد الفاصل بين مدينة طرطوس التابعة لقضاء صافيتا ومدينة بانياس التابعة لقضاء المرقب، التقسيمات الإدارية لولاية بيروت – دار إحصاء العثمانية سجل ١٣، ص٢٢.

(١) أ.ن. بولياك: الإقطاعية، في مصر، سوريا، فلسطين ولبنان، نقله عن الانكليزية، عاطف كرم، منشورات دار المكشوف، ١٩٤٨م، ص١٩٤ – ١٩٥.

(٢) رفيق بك، محمد، بهجت بك، محمد: ولاية بيروت، القسم الثاني، مصدر سابق، ص٣١٦ – ٣١٧.

(٣) ضوميط. أنطوان: دراسة وثائقية من السجل رقم ٢، عن عقود بيع الأراضي الزراعية، مكتبة الأسد، سجل المؤتمرات رقم٤٥٦ص٩١، وذكر ضوميط، ٢٤دعوى، منها٨ أبنية تجارية و١١٧قضية بيع زراعية، وفيه معلومات عن بيع المعاصر، ويستدل مما ذكره ضوميط أنه وجد في مدينة طرابلس وضواحيها خمس معاصر للزيت، بالجهة وأن سوق الهال كبير ومتسع يقع في الجزء الشمالي للمدينة (سوق بيع عام للمنتجات الزراعية، وجزء منه الغربية للسوق خصص

وحده الذي يمد الولاية بالتبغ وبقية المنتجات القابلة للتصدير كالحرير وفستق العبيد والتبغ، وتعد ولاية طرابلس وألويتها من أغنى ولايات بلاد الشام بالذرة الصفراء والسمسم، ناهيك عن إنتاجها من الخضروات والفاكهة والحمضيات بشكل خاص وألويتها من أغنى ولايات بلاد الشام بالذرة الصفراء والسمسم، وبشكل خاص الخضروات والحمضيات وغيرها.

ومما يزيد من غنى زراعاتها وفرة المياه، ونشاط أهالها والخبرة الزراعية لدى معظم الطرابلسيين، وأيضاً فإن الخبرة الزراعية متوفرة بألويتها ولاسيما بأهالي لوائي حمص وحماة، علاوة عما يزرع من خضروات وأشجار مثمرة، فإن التبغ يعد مورداً رئيساً لعموم المناطق الساحلية، ولاسيما السهول المحيطة بطرابلس وفي سهل عكار، لأنه مادة مطلوبة محليا وخارجيا، وكان سابقاً وقفاً على الدولة العثمانية المعفى غلى حد ما من الضرائب الباهظة قياساً بالقطن والحرير وغيرهما[1].

ثانيا: الصناعة في ولاية طرابلس

كانت الصناعة الحرفية في الولايات العربية متطورة ومنظمة، وتكاد تضاهي الصناعة قي استانبول، مركز الدولة العثمانية.

١- الطوائف الحرفية

لعبت الطوائف الحرفية دورا هاما، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية في ولايات الدولة العثمانية، وقد انتظم قسم كبير من السكان، بخاصة في المدن، في الطوائف الحرفية.

لبيع الحيوانات)، إضافة إلى معلومات أخرى، سيتم التعرض لعمليات البيع في فقرة التجارية الداخلية.

(١) ذكر التقويم السنوي لسنة ١٢٥٦هـ أن تبغ طرابلس كان يبُاع للسراي الهمايوني قبل وصول السلطان مراد الرابع للعرش، وحينما منع شرب التبغ، صُدر تبغ الولاية إلى فرنسا. انظر: بارقان، عمر، الملكية الزراعية والتجارية، مرجع سابق، ص٢٥٨.

بلغت الطوائف الحرفية درجة كبيرة من التنظيم، في الولايات العربية، ومنها ولاية طرابلس، ولم تكن الطوائف الحرفية متساوية في العدد، أو متشابهة في النوعية، في مختلف مدن بلاد الشام، في جميع الفترات، في العهد العثماني، وذلك بسبب اختلاف كل مدينة عن الأخرى من حيث نشاطها الاقتصادي[1].

تذكر سجلات المحاكم الشرعية في كل من حلب ودمشق ما يقارب من (١٦٣) طائفة حرفية، وهو عدد كبير مقارنة بولاية طرابلس، حيث لا يزيد عدد الطوائف الحرفية فيها عن (١٠٠) طائفة حرفية[2].

طبقت الطوائف الحرفية مبدأ توزيع العمل، والتخصص الدقيق، وهما من صفات الاقتصاد المنظم، فهناك طوائف عنيت بالإنتاج وأخرى بالخدمات، وثالثة بالتسويق، وقد ساعد هذا التخصص على رفع الكفاءة في المهنة. وكان التخصص وتقسيم العمل على ثلاثة أنواع:

تقسيم العمل الطبقي: بين المعلم والصانع والأجير، وهو تقسيم يستند إلى الملكية من ناحية، وإلى الخبرة والمعرفة في أمور المهنة من ناحية أخرى، وكان هذا التقسيم شاملا لجميع أنواع الحرف تقريبا[3].

١. التخصص وتقسيم العمل داخل الحرفة: ويكون بتقسيم العمل على أساس حصر العمل في زاوية معينة من النشاط، فلكل شخص عمل مميز مسؤول عنه لا يتعداه، فعلى سبيل المثال في مهنة الحمامي نجد الاختصاصات التالية: المعلم والناطور والمصوبن والتبع والأجير والقهوجي والإقميمي والزبال والوقاد، وقد يكون التخصص الحرفي في مراحل متعاقبة.

---

(١) رافق، عبد الكريم، دراسات اقتصادية واجتماعية، مرجع سابق، ص١٣٥.

(٢) عماد، عبد الغني، السلطة في بلاد الشام، مرجع سابق، ص٢٥٧.

(٣) السباعي، بدر الدين، أضواء على قاموس الصناعة الشامية، دمشق، دار الجماهير الشعبية، ١٩٧٧، ص٤٤.

٢. تشابك العمل: وهو الصلة القائمة بين عدد من النشاطات من جهة وبين النشاط الأخير من جهة أخرى، فبناء بيت لا يتم دون البناء والحوار والدكاك والطواب والطيان والكلاس والمعماري والنحات والحجار[١].

لكل حرفة شيخ يتم اختياره من قبل معلمي الطائفة الحرفية، ويقر باختياره ونصبه القاضي الشرعي في المدينة[٢].

٢- أهم الصناعات

ظلت الصناعات اليدوية في إيالات بلاد الشام تقليدية ووراثية لقرون عدة، وإذا كانت قد تطورت وتحسنت، في أوائل القرن الثامن عشر، فذلك نتيجة الاحتكاك مع الأوروبيين، ولم تقم الدولة العثمانية بتشجيع الصناعات والحرف، وقد تشابهت الصناعات الموجودة في ألوية الولاية مع الصناعات الموجودة في ألوية ولايات بلاد الشام الأخرى، حيث تم التركيز، بالدرجة الأولى، على تلبية حاجة الناس الضرورية من الغذاء واللباس والأدوات الزراعية، وبعض الأسلحة التقليدية. وهي أعدت لتلبية حاجيات ألوية الأقضية من الحضر والبدو على حد سواء، وقد ظلت صناعة الولاية تقليدية تعتمد على الجهد العضلي، إلا أنه، في فترة البحث، تسرب الأوروبيون إلى الإيالات لعربية، ولا سيما بلاد الشام بما فيها حلب وغيرها، مما قاد إلى تطور الصناعة اليدوية، وإقامة صناعات بآلات أكثر حداثة.

أسهم موقع طرابلس على البحر بتسهيل تصدير منتجاتها الصناعية التقليدية بحراً، كما أسهمت طرقها البرية في نقلها إلى ألويتها[٣].

ومن أهم الصناعات في ولاية طرابلس:

---

(١) المرجع نفسه، ص٩٩ وص١٠٠.

(٢) سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، سجل رقم ٢، ص٢٦.

(٣) عبد الكريم رافق، الاقتصاد الدمشقي في مواجهة الاقتصاد الأوروبي في القرن التاسع عشر، مجلة دراسات تاريخية، العدد ١٧ – ١٨، ١٩٨٤، ص١٢٧.

أ-الصناعات النسيجية

كان لطرابلس تاريخ تجاري وصناعي حافل، حتى أن أحد السياح في القرن الخامس عشر، ذكر أنه كان في المدينة١٢٠٠ حائك يصنعون الأنسجة الحريرية والمخملية[١].

عدّت صناعة النسيج بكل أصنافها من أهم الصناعات، وقد قُدر مردود ولاية طرابلس بألويتها، لاسيما حماة وحمص، من الصناعة النسيجية، بما يزيد عن (٣) مليون فرنك[٢]، وبلغ عدد العاملين في صناعة النسيج والحرير ما يزيد عن ثلاثة آلاف شخص[٣]، وعدد الأنوال اليدوية (٧٠٠) نول[٤]، وكانت في ازدياد مطرد لدرجة أن عددها زاد عن عشرة آلاف نول، في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر الميلادي تحولت الأنوال إلى مصانع نسيجية، تنتج في الساعة الكثير من المنسوجات الحريرية والقطنية[٥]، وبالرجوع إلى سجلات المحاكم في مركز الولاية وألويتها، تفيد أن عدد الأنوال في تزايد مستمر، وأن تطوراً ملحوظاً على مختلف الأصعدة ولاسيما المجال الصناعي، ومما زاد من جودة الصناعات دخول التقانة الصناعية المعتمدة على الآلة المستورة من الخارج[٦].

١-صناعة الغزل والنسيج

صناعة النسيج قديمة في بلاد الشام، وقد برع حياكوها، وأخذوا شهرة كبيرة من حيث جودة ومتانة وتطريز الكثير من منتوجاتها، حيث كانوا يحيكون لوازمهم، فيحلون الحرير ويستحضرون القطن من نابلس ويغزلونه وينسجون.

---

(١) صباغ، ليلى، الجاليات الأوروبية، ج١، ص٢٤٩.

(٢) أوزجان، يشار: الصناعات اليدوية في بلاد الشام، ترجمة احمد راجي الموصلي، بغداد ١٩٨١، ص١٥٨.

(٣) المرجع السابق، الصناعات اليدوية، ص٢٠٤.

(٤) سجل رقم ٦٤ لسنة ١٠٨٩هـ/١٦٧٥م، وثيقة رقم ٤١٩.

(٥) سجل رقم ٦٠ لسنة ١٠٩٢هـ /١٦٧٨م، وثيقة رقم ٤٥٥.

(٦) سجل رقم ٦٠ لسنة ١٠٨٢هـ/١٦٦٨م، وثيقة رقم ٧٠٩.

احتلت صناعة النسيج، المرتبة الثانية من حيث عدد الاختصاصات بعد إنتاج المواد الغذائية، وبلغ عدد اختصاصاتها ٢٣ اختصاصا[١]

اشتهرت حمص بمصنوعاتها من ثياب وفوط وغيرها، وكانت تتلو الإسكندرية فيما يعمل فيها من الثياب الفائقة على اختلاف الأنواع[٢].

ولتبيان مهارة صناعة الغزل يمكن الاطلاع على التقرير الذي أرسله السيد لامبور قنصل فرنسة في صيدا إلى الكونت دي بونشرتران أمين سر الدولة للشؤون الخارجية في باريس سنة ١٦٩٢م وذكر فيه أن يتعذر غزل القطن في فرنسة بنفس الطريقة المتبعة في بلاد الشام والتي تجعله ناصع البياض ناعم الملمس طريا.

أخذت معظم المدن والبلدان حظها من هذه الصناعات، "فعرفت بعلبك بثيابها المنسوبة إليها من الأحزام والمشدات، وثوبها المعروف بالبعلبكي، وتأفقت شهرة الثياب البلعسية نسبة إلى كورة البلعاس من عمل حمص على الأرجح"[٣].

كان غزل القطن وكر خيوط الحرير يتم في جميع المراكز السورية، ووجدت اختصاصات متعددة مثل حلاجو القطن ولفافو خيوط الحرير وغازلو القطن والحرير[٤]

٢-صناعة الحرير:

صناعة الحرير من أكثر الصناعات الحرفية انتشارا، وقد تعاطاها معظم الفلاحين كمصدر لتأمين حاجاتهم من السيولة النقدية، فكان الفلاح يمضي أوقات فراغه بنسج القماش من خيوط غزلتها زوجته أو اشتراها من الخارج، ينسجها بواسطة

---

(١) نسكايا، ايرينا نسكايا، البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث، ترجمة يوسف عطا الله، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٩، ص٢٠١.

(٢) كرد علي، محمد، خطط الشام، مصدر سابق، ج٤، ص٢٠٠ وص٢٠١.

(٣) المصدر نفسه، ج٤، ص٢٠٠.

(٤) نسكايا، ايرينا نسكايا، البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث، ترجمة يوسف عطا الله، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٩، ص٢٠٥.

آلـة يدويـة بدائيـة صـغيرة[1]، "فمن الصـناعات التـي كانـت بالشـام ومابرحت تفتخـر بهـا صـناعة الشـقق الحريريـة والقطنيـة، وهـي عبـارة عن قمـاش محـوك طولـه تسـعة أذرع فـي عـرض ذراع، ولصـناعه تفنن فـي نقشـه وصـبغه ... واشـتهرت مـدن الشـام بإتقـان تلـك الصـناعة، ومنهـا دمشـق وحلـب وحمـص وحمـاه وطـرابلس، أشـهرها المسـماة بالمصـرية والحامدية والحموية والحمصية والحلبية، وتفصيل تلك الشقق على الطراز العربي وهي قطنيها وحريريها على غاية من المتانة والجمال... وتدر تلك الصناعة عليهم أرباحا وفيرة، وتصـدر إلـى الأناضـول ومصـر والحجـاز والعـراق... ومـن الصـناعات الدقيقـة الصنع أيضا الشال القطني والحريري والزنانير والشملات، وأتقنها ما عمل في طرابلس وبيروت وحلب ودمشق"[2].

في القرن السادس عشر، كان "الحرير في طرابلس أمتن خيطا مما هو عليه في الأمـاكن الأخـرى علـى السـاحل، ولـذا تسـتخدم خيوطـه فـي صـناعة النسـيج المـزركش بالفضة والذهب"[3].

إلا أن هذا الأمر سرعان ما تغير، فـ"صناعة الحرير كانت مزدهرة في عكار، وكـان إنتاجهـا ينقل إلـى طـرابلس لتصـديره وتسـويقه فـي فرنسـة وبريطانيـة وغيرهـا مـن الـدول الأوروبيـة، إلا أن الاهتمـام بكميـة الإنتـاج وإهمـال نوعيتـه جعـلا حريـر عكـار الأبيض اللون ذا نوعية دنيا وسعر أدنى بين الحرائر السورية"[4].

بالإضافة إلى بدائية الإنتاج، عمد منتجو الحرير إلى الغش في صناعته، حتى رغب عنه التجار الأجانب، وشكوا ذلك إلى والي طرابلس عام ١٧٤٩م، فأصدر أوامره

([1]) حبلص، فاروق، تاريخ عكار الاداري والاجتماعي والاقتصادي ١٧٠٠-١٩١٤، دار الدائرة، بيروت، ١٩٧٨، ص٢١٩.

([2]) كرد علي، محمد، خطط الشام، مصدر سابق، ج٤، ص٢٠٣.

([3]) صباغ، ليلى، الجاليات الأوروبية، ج١، ص٢٤٩.

([4]) حبلص، فاروق، تاريخ عكار الاداري والاجتماعي، ص٢٢٠.

إلى ملتزمي عكار، يلفت انتباههم إلى تأثير ذلك على الاقتصاد المحلي ويحذرهم من مغبة تكرار ذلك، ويحثهم على مراقبة هذه الصناعة وقمع الغش وملاحقة مرتكبيه[1].

تمت زراعة التوت، بهدف تربية دود الحرير، في وادي التيم والبقاع، وتصدر منه كميات وافرة إلى معامل ليون في فرنسا، ومن تربية دود الحرير يعيش عشرات الألوف من الفلاحين[2].

لم يقتصر إنتاج الحرير على السكان المحليين فقط، بل نالت هذه الصناعة اهتمام الفرنسيين المقيمين في طرابلس، فأقدموا على امتلاك بساتين التوت لتربية دودة القز وصناعة الحرير[3].

إن التطور الذي شهدته الصناعات النسيجية والحريرية، دفعت رأسماليي مدينة طرابلس إلى إدخال التقانة لهذه الصناعة، فبدلا من المنوال اليدوي، تم استيراد المنوال المتطور واستخدامه في مختلف ألوية الولاية، وزدت بريطانيا رأسماليي طرابلس بأنوال حديثة وبسبب تعاونها العالمي، عمد الفرنسيون إلى نقل نشاطهم إلى بيروت منذ ستينيات القرن الثامن عشر الميلادي، وانتشرت المصنوعات النسيجية والحريرية، وبما أن أسعار الحرير كانت مرتفعة جدا مما دفع الكثير إلى الاهتمام بزراعة أشجار التوت لتربية دود القز، وبحسب ما أفادت السالنامات عن ولاية طرابلس وألويتها، أنه وُجد بها ما يزيد عن ثلاثين ألف شجرة، وبلغت مبيعات الولاية إلى التجار الانجليز والبنادقة وغيرهم قرابة ٣٤٣٥.٢٨٩ شلناً، وقد تنامى بيع الحرير أيضاً في لواء بيروت لدرجة أنها انتزعت من مدينة طرابلس وألويتها المكانة الأولى، ونتج عن ذلك توجه التجار الأوروبيين في الستينيات من القرن الثامن عشر إلى بيروت، وبتشجيع من الفرنسيين(٤).

(١) المرجع نفسه، ص٢٢٠ وص٢٢١.

(٢) علي، محمد كرد، خطط الشام، ج٤، ص٢٠٧.

(٣) حبلص، فاروق، تاريخ عكار الاداري والاجتماعي، ص٢١٩.

(٤) شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي، مصدر سابق، ص١٢٢.

إن إلقاء نظرة فاحصة عن التزايد والتناقص في عدد الأنوال تبين أن بيروت وجد بها سنة ١٨٦٢م فقط مئة نول، أما بالنسبة لهذا الاضطراب في اقتناء الأنوال والغزول عنها هي الهجرة الكبيرة من دمشق وأيضاً حلب إلى مصر، حيث فتح للراغبين باقتناء أنوال حديثة القدوم إلى القاهرة أو الإسكندرية، ومرد هذه الهجرة الرسوم من جهة والملاحقة لأصحابها من جهة أخرى.

يذكر عيساوي في مؤلفه أنه من المستحيل تقديم أرقاماً محددة لكمية الإنتاج وقيمتها ويقدم بو الكونت رقم ستة ملايين فرنك = ٢٤٠.٠٠٠ جنيه لطرابلس، أما إجمالي صادرات المنسوجات الحريرية بـ١٣ مليون فرنك = ٥٢٠.٠٠٠ جنيه، وعلى ضوء هذه الأرقام تصبح القيمة الإجمالية للمنسوجات الحريرية والقطنية عام ١٨٣٨م بلغت ٨٢٠.٠٠٠ جنيه، وفي سنة ١٨٩٨م أفادت التقارير القنصلية عن ولاية دمشق أن قيمة المنسوجات الَّتي أنتجتها طرابلس ما قيمته نصف مليون[(١)]، وفي سنة ١٨٩٢م ٤٠٠.٠٠٠ جنيه، أما الباحث روين قدر قيمة إنتاج الحرير والقطن والمنسوجات المخلوطة ما بين ١٠ – ١٥ مليون نصفها من لواء حمض، أما عن طرابلس فقد قدر الباحث روين من ٣ – ٥ ملايين جنيه و٢ – ٣ من حماة وجبل لبنان[(٢)].

أفاد شارل عيساوي أن ثمن النول كانت كلفته مجيديتين و٣ مجيديات، لكن أصحاب رأس المال عمدوا إلى شراء الأنوال وتوزيعها على أصحاب العمل والحرفيين وبأقساط مريحة[(٣)].

ب-**الصناعات غير النسيجية:**

١-صناعة الجلود والدباغة:

الدباغة هي تنظيف الجلود وإزالة الشعر عنها[١]، وقد حصر عمل الدباغين في منطقة معينة، لأن ذلك يقتضي تواجد عدد من الخدمات القريبة، مثل المسلخ للتزود

---

(١) شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي، مرجع سابق، ص٥٤٩.

(٢) في هذه الأثناء كان جبل لبنان يتبع ولاية سورية (دمشق) إدارياً.

(٣) عيساوي: مرجع سابق، ص٥٥٠.

بالجلود، والمياه لغسلها، ولتجنب الروائح الناتجة عن العمل، وكان انتقال الدباغات من منطقة لأخرى أكثر بعدا من المدينة، يعتبر مؤشرا لنمو المدينة العمراني[٢].

إن اهتمام أهالي إيالة طرابلس وألويتها، ولاسيما لواء حماة بأقضيته ونواحيه بتربية الثروة الحيوانية، من أغنام وماعز وإبل وجواميس وأرانب ودود قز، مكن الأهالي الاستفادة من جلود تلك الحيوانات التي تّدر عليهم ثروات مالية تساعدهم في معيشتهم، وفي مدينة طرابلس وقضاء سهل عكار وغيرها، تم إقامة عدة دباغات لدباغة الجلود التي تحظى بسوق رائجة وبأسعار لابأس بها، وقد خصص لها أسواق في مدينة طرابلس وحمص وحماة، ولم يقف الاهتمام على لواء حماة، بل وجد في لواء حمص سوق كبير يسمى سوق الدباغات، ودباغة الجلود ليست بالصنعة المعقدة فهي بسيطة

ولا تحتاج إلى تخصص ومهارة فنية، بل جهد وذوق، ولا توجد مدينة من مدن بلاد الشام الإ بها سوق اسمه سوق الدباغات.

حصلت المدابغ على حاجياتها من الجلود من المسالخ أو من الموزعين مباشرة[٣]، وتختلف أسعار الجلود قبل دباغتها وبعدها، فجلود الأبقار الأكثر حجماً والأكثر سعراً، وأسعاره تتراوح من ٢٢٤ قرشاً سنة ١٦٧٥م ودباغة الأبقار والجواميس تختلف عن دباغة الماعز والأغنام، ولكل منهما اسماً مميزاً، فدباغة جلود الماعز والأغنام يسمون بالحوارين أي (دابغو الحور) ودباغو الأبقار والجواميس يدعون دباغو السختيان[٤]، وقد حرص الدباغون على نظافة الجلود، وصناعاتها وتنظيفها بشكل جيد، لأن هذه الأعمال الجيدة، تسهم في تسابق المشترين لشرائها[٥].

([١]) القاسمي، محمد سعيد، قاموس الصناعات الشامية، تحقيق ظافر القاسمي، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٨، ج١، ص١٤٠.

([٢]) رافق، عبد الكريم، دراسات اقتصادية واجتماعية، مرجع سابق، ص١٥٢.

(٣) عبد الودود اليوسف، طوائف الحرف، مجلة الحوليات الأثرية، مجلد ١٩.

(٤) سجل رقم ٦٠ لسنة ١٠٨٢هـ/١٦٧١م وثيقة ٤١٩، ا.

(٥) أفاد السجل رقم ٦٠ لسنة ١٠٨٥هـ/١٠٧٥م أن محمد الأعرج كان شيخ الإسكافية.

"يصنع من الجلود الأحذية والسروج والمطارح والمقاعد والقرب والروايا والمحافظ والمطاهر والركوات والإداوات"[1].

٢-صناعة الرماد:

ازدهرت صناعة الرماد في ولايات بلاد الشام منذ مطلع القرن السادس عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، والرماد هو رماد الأشنان أو الحرض، وهو نبات بري أغبر اللون، ويتميز الورق بالملوحة، كان يستعمل للغسل والتنظيف بدل الصابون، حيث يحرق ويرمد في حفر خاصة لهذا الغرض، فيستخرج منه ملح القلي أو الصودا، كما كانت تدخل في صناعة الزجاج الرفيع كالكريستال الصافي والبلور الملون الذي تشتهر به إيطالية[2].

كان الرماد، يصنع في دمشق ومناطق سورية الداخلية وفلسطين، أما نوعياته فتختلف من منطقة إلى أخرى، فرماد طرابلس أكثر جودة من رماد صيدا وبيروت وعكا ودمشق، ورماد عكا أحسن من رماد صيدا ولونه أزرق قاتم، أما رماد بيروت فهو أقل جودة، وهو بودرة إلى حد ما، لونه أبيض، ولا يؤخذ إلا إلى البندقية.

ظلت تجارة الرماد على ازدهارها حتى أواسط القرن التاسع عشر الميلادي، حيث بدأ التجار والصناع بالاحتيال والخداع في المعاملة والغش في البضاعة، وذلك بوضع كمية من الرماد الجيد في قعر الكيس وعلى وجهه فقط، ويحشى ما بينهما بالرمل أو التراب، الأمر الذي أدى إلى انصراف صناع إيطالية وفرنسة عنه، والاستعاضة عنه برماد مناطق أخرى[3].

٣-الصناعات الخشبية

توافرت الأخشاب، اللازمة للصناعات الخشبية، بكثرة في ولاية طرابلس وألويتها، ولهذا عمد صّناع الأخشاب من المهن اليدوية قبل تطورها من المهن التي تعتمد على

([1]) كرد علي، محمد، خطط الشام، مصدر سابق، ج٤، ص٢٠٦.

([2]) جبر، أميرة، الرحالة الفرنسيون في موطن الأرز، مؤسسة خليفة للطباعة، ١٩٩٣، ص٢٩٠.

([3]) المرجع نفسه، ص٢٩٦.

المهارة، كما أن توفر أشجار الحور والجوز والسرو والصنوبر المستخدمة في إقامة البيوت والمسقفات سواء بالريف أو بالمدينة(١).

كان الأرز يأتي في المقام الأول لصناعة الخشب، لصلابته، ثم الجوز الذي يعد خشبه من أحسن الأنواع للنجارة، بالإضافة لخشب الخرنوب والسرو والصنوبر.

وقد اشتهرت حمص بصناعة الطاولات الطعام والمضافات، والكراسي المزخرفة بالصدف، وتمتاز أخشاب لواء حمص وحماة ومدينة طرابلس بأنها متينة، معظمها من السرو والسنديان والبلوط والأشجار الأخرى التي تتوفر في ألويتها وأقضيتها، وواقع الأمر، فإن بعض ألوية ولاية طرابلس يفتقر إلى الأحراش، وتستمد حاجتها من الأخشاب من أقضيتها مثل لواء جبلة وبشكل خاص لواء السلمية، وبحدود لواء حمص، ويعد لواء طرابلس الذي من أغنى ألوية الولاية.

أما إن لواء حماة فاشتهر بأشجاره المتنوعة التي أسهمت في إقامة صناعة خشبية ، والحال نفسه بالنسبة لمدينة طرابلس المحاطة بالأشجار المتنوعة في الكبر والضخامة وغيرها من المواصفات التي تسهم في تربيتها والرغبة في شرائها، واستخدامها لصناعة الأشكال المختلفة والمطلوبة بالنسبة للراغبين بشرائها(٢).

٤-صناعة الزيت والصابون

ترتب على ثروة طرابلس الزراعية قيام عدة صناعات، فمن الزيتون كان يستخرج الزيت في المعاصر والمساكب، ومن الزيوت التي تنتجها طرابلس والمناطق التابعة لها تقوم صناعة الصابون التي اشتهرت بها طرابلس، وكان الصابون من أهم الموارد الاقتصادية الرئيسة في طرابلس، إذ كانت تقوم بتصديره، وقد أقيم لهذا الغرض خان يعرف بخان الصابون[٣].

إن استخراج الزيت يتم عن طريق سحق الزيتون بواسطة إسطوانة من حجر، يديرها بغل داخل وعاء مستدير من حجر، ومن ثم كبس الزيتون المسحوق لتفريق

---

(١) سجلات الحكمة الشرعية، طرابلس، سجل رقم٥، ص٣٤.

(٢) سجلات المحكمة الشرعية، طرابلس رقم ٥، ص٨٧.

(٣) سالم، السيد عبد العزيز، طرابلس في التاريخ الإسلامي، مرجع سابق، ص٣٨٠.

الزيت عن التفل، ثم تفريق الزيت من الماء والعناصر الأجنبية المختلطة به، وذلك بترك العصير يروق فيفترق الزيت الصافي، لأنه يطفو على وجه العصير[1].

أما صناعة الصابون، فيكون بأخذ "جزء من القلي، ومن الجير نصف جزء، فيحكم سحقهما، ويجعلان في حوض ويصب عليهما من الماء قدرهما خمس مرات، ويحرك قدر ساعتين، ويكون للحوض خرق مسدود، فإذا سكن من التحريك وصفا فتح الخرق، فإذا نزل الماء سده، ووضع عليهما الماء، وحرك، واستبدل هكذا حتى لم يبق في الماء طعم، هذا مع عزل كل ماء على حدة. ثم يؤخذ من الزيت الخالص قدر الماء الأول عشر مرات، ويجعل على النار، فإذا أشرب الماء الأخير شيئا فشيئا، ثم الذي قبله، حتى يكون سقيه بالماء الأول آخرا، فحينئذ يصير كالعجين، فيغرف ويوضع على الحصير، حتى إذا جف بعض الجفاف فيقطع ويبسط على نورة"[2].

٥-صناعة النحاس

اشتهرت مختلف مدن بلاد الشام بصناعة النحاس، وهي صناعة تراثية قديمة، وتعد مدينة حماة من مدن بلاد الشام التي اهتمت بشكل كبير بها، حيث وجد بها سوق لصناعة النحاس ، يتفرع عن السوق الطويل المسمى سوق المنصورية، يصنع من النحاس الطناجر والصحون والأطباق والمصافي والمقالي، مع جميع مايلزم للطبخ، من كفكير وكبجاة وغيرها من الأواني النحاسية، يطرقها الصانع حسب ذوق المشتري[3]. وبما أن معظم المدن مجاورة للقبائل البدوية التي تكثر من استخدام الصينيات النحاسية الكبيرة، لهذا اهتمت تلك المدن- طرابلس وحماة وحمص ودمشق- بهذه الصناعة.

وفي بعض الأحيان كان النحاسون يتجولون بمصنوعاتهم بين القرى لبيع منتجاتهم، وكانت القبائل البدوية من أكثر المشترين لصينيات النحاس والهواوين[4].

([1]) كرد علي، محمد، خطط الشام، مصدر سابق، ج٤، ص٢١٠.

([2]) القاسمي، محمد سعيد، قاموس الصناعات الشامية، مصدر سابق، ج٢، ص٢٦٨.

([3]) المرجع نفسه، ج٢، ص٤٨٠.

([4]) سجل رقم ٦ لسنة ١٠٨٦هـ/١٦٧٥م والوثيقة ٥٩.

٦-الصياغة:

يزاول هذه المهنة عمال من مسيحيين وأرمن ويهود وصناعة الذهب والفضة تحتاج إلى دقة ومهارة، وقديماً كانت الدولة توزع النقود الذهبية والفضية لصياغتها، وتميزها بعلامات خاصة بها[١]. وأيضاً يصنعون أدوات الزينة والحلق والخواتم والأساور الذهبية والفضية[٢].

لم يكن سعر الذهب ثابتاً في أي زمان ومكان، وفي الدراسة، فمثلاً، الحلق بوزن مثقالين ونصف ٩٥ قرشاً.وهذه المهنة تمارس بجميع الألوية والأقضية، لأنها ترتبط بأهالي الإيلة اجتماعياً واقتصادياً، وبشكل خاص اليهود والأرمن، فهم سادتها وبائعوها، ولهذا لا تخلو المدن من الصاغة، وبالرجوع إلى سجلات المحاكم الشرعية في عموم المدن الإسلامية، نجد صاغة الذهب والفضة قد خصصت لها أسواق خاصة بها وصّناعها يهود وأرمن وقلة مسيحية محلية تعلمت صياغة الذهب والفضة، وبحسب السجلات لم نعثر على ما يشير إلى وجود صّناع مسلمين، فالمسلمون منذ فجر التاريخ امتهنوا مهنة العسكرية فالبنية الحربية للدولة الإسلامية ولاسيما في زمن الخلافة الإسلامية جميع مقاتليها من المسلمين واستمر الحال على ما هو عليه مروراً بالخلافات الأموية والعباسية والفاطمية والسلطنة المملوكية والسلطنة العثمانية ويرد بعض الباحثين أن الزعامات الإسلامية مسؤولة مسؤولية مباشرة عن إقصاء المسلمين عن امتهان صياغة الذهب والفضة.

---

(١) عبد الودود اليوسف، طوائف الحرف والصناعات، مجلة الحوليات الأثرية، دمشق ١٩٦٨م، مجلد ١٩، ص٩٤.

(٢) سجل ٦١ لسنة ١٠٩٨هـ/١٦٨٧م، وثيقة ٥٤٣.

ثالثا– التجارة في ولاية طرابلس

١- التجارة الخارجية:

إن الامتيازات التي منحها السلطان سليمان القانوني، واستمرار أبناؤه وأحفاده في منحها للدول الأوروبية، انعكست سلباً على دولته وولاياتها، ولاسيما الإيالات العربية التي غدت مرتعاً للدول الأوروبية التي وجدت في ولايات بلاد الشام لشراء ما تحتاجه مصانعها من مواد خام وبأسعار بخسة، كما أسهم لواءا حمص وحماة في زيادة تواجد الخضروات والفواكه في الأسواق الطرابلسية بكميات كبيرة إضافة إلى الحبوب ولاسيما القمح، ناهيك عن النشاط التجاري على الصعيدين الداخلي وعلى الصعيد الخارجي حيث زاد من صادراتها، غير أن الضرائب أثرت سلباً على نقلها الصعوبة الطرق وفقدان الأمن(١).

تمتع ميناء طرابلس بأهمية كبيرة في بداية العهد العثماني، وكان يعد ميناء حلب الرئيسي حتى سنة ١٦١٢م، ولكن بعدها عن حلب من ناحية، واستبداد يوسف باشا سيفا وابتزازه أموال التجار الأجانب من ناحية أخرى، وتلك المنازعات الدموية الطويلة بينه وبين خصمه الأمير فخر الدين المعني الثاني، أدى إلى تفوق الإسكندرونة ، ففي سنة ١٦١٢م انتقلت الجاليات الأجنبية من طرابلس إلى الاسكندرونة، فرارا بأنفسهم وأموالهم من استبداد الباشا[٢]،

ارتبطت مدن لواء حماة وقراه بعلاقات تجارية جيدة مع معظم مدن الشام ومناطقها وألويتها، كما توجه التجار إلى مدينة طرابلس لأنها ميناء تجاري اعتمده الأوروبيون طوال القرن السابع عشر الميلادي، وفي ثمانينيات القرن السابع عشر، توجه التجار الأوروبيون إلى التمركز في بيروت وبسبب تدخل فرنسا بشركاتها، وأصبح ميناء بيروت يلي ميناء إسكندرونة في الأهمية(٣)، هذا التبدل في الأسواق التجارية

---

(١) نظام تحرير المسقفات العمومي، مديرية الوثائق بدمشق، ٢٤ رمضان لسنة ١٠٩١هـ/١٦٨٣م، ص١٨.

(٢) عبد الكريم، أحمد عزت، دراسات في تاريخ العرب الحديث، مرجع سابق، ص١٢٩.

(٣) سجلات المحاكم الشرعية، سجل ٦٤ لسنة ١٠٩٢هـ /٥م، وثيقة ٤١٨.

العالمية، دفع حماة لتركيز تجارها على مدينة حلب، وأفادت سجلات اللاذقية الشرعية، أن بعض الزعامات الإقطاعية في حماة لجأت إلى إقامة شركات في اللاذقية من وكالات تجارية، قد لا نشهد أن تجار لواء حماة الخارجين كانت نشطة في ثلاثينات القرن السابع عشر، لأن منتجات حماة التي يحملها تجارها كانت عرضة لهجمات اللصوص من جهة أو عجزها عن منافسة منتجات حلب[١]، وهذا يعرض تجارها إلى الخسارة، وأفادت سجلات المحاكم الشرعية أن تجار حماة وجدوا أن تجارتهم مع مركز الولاية أكثر ربحاً وأكثر أماناً، لأن القلاع المنتشرة المزروعة بالعساكر بدأ من مدينة حماة حتى دمشق، ومن حمص غلى مدينة طرابلس أقام حكام سيفا نقاط مراقبة على مختلف طرق الولاية، وبذلك غدت الطرق آمنة، مما دفع القوافل التجارية سواء قوافل محدودة أو كبيرة ومهمة للتحرك بشكل أكثر مما سبق، كما أن التجار المحليين أدوا دوراً مهماً[٢].

٢- التجارة الداخلية:

نشطت التجارة الداخلية في ولاية طرابلس وألويتها، فارتبطت مدن لواء حماة وقراه بعلاقات تجارية مع معظم مدن الشام ومناطقها وألويتها، كما توجه التجار إلى مدينة طرابلس لأنها ميناء تجاري اعتمده الأوروبيون طوال القرن السابع عشر الميلادي، وفي ثمانينيات القرن السابع عشر، توجه التجار الأوروبيون إلى التمركز في بيروت وبسبب تدخل فرنسا بشركاتها، وأصبح ميناء بيروت يلي ميناء إسكندرونة في الأهمية[٣]، هذا التبدل في الأسواق التجارية العالمية، دفع حماة لتركيز تجارها على مدينة حلب، وأفادت سجلات اللاذقية الشرعية، أن بعض الزعامات الإقطاعية في حماة لجأت إلى إقامة شركات في اللاذقية من وكالات تجارية، قد لا نشهد أن تجار لواء حماة الخارجين كانت نشطة في ثلاثينات القرن السابع عشر، لأن منتجات حماة التي

(١) سجل ٦١ لسنة ١٠٩٢هـ/١٦٨١م، وثيقة ٢٨٠.

(٢) سجل ٦١ لسنة ١٠٨٦هـ/١٦٧٢م، وثيقة ٥٥.

(٣) سجلات المحاكم الشرعية، سجل ٦٤ لسنة ١٠٩٢هـ /٥م، وثيقة ٤١٨.

يحملها تجارها كانت عرضة لهجمات اللصوص من جهة أو عجزها عن منافسة منتجات حلب[١]، وهذا يعرض تجارها إلى الخسارة، وأفادت سجلات المحاكم الشرعية أن تجار حماة وجدوا أن تجارتهم مع مركز الولاية أكثر ربحاً وأكثر أماناً، لأن القلاع المنتشرة المزروعة بالعساكر بدأ من مدينة حماة حتى دمشق، ومن حمص غلى مدينة طرابلس أقام حكام سيفا نقاط مراقبة على مختلف طرق الولاية، وبذلك غدت الطرق آمنة، مما دفع القوافل التجارية سواء قوافل محدودة أو كبيرة ومهمة للتحرك بشكل أكثر مما سبق، كما أن التجار المحليين أدوا دوراً مهماً[٢].

تميز لواء حمص التابع إداريا لولاية طرابلس بشخصية تجارية، تفردت بها عن غيرها من ألوية ولاية طرابلس، وبما أنه من الألوية الذي تكثر فيه الزراعة والثروة الحيوانية، وأن بعض قراه ليست بالقرى الغنية، فسلكت صناعته مسلكاً اقتصادياً متطوراً، وللعلم فإن التجارة تطورت في القرن السابع عشر الميلادي بسبب التوافد الأوروبي المستمر على إيالات بلاد الشام عقب الامتيازات التي منحها السلطان سليمان القانوني لفرنسا سنة ١٥٣٥م، واحتلت التجارة المرتبة الثالثة من حيث عدد العاملين فيها غير أنها كانت وقفا على الأغنياء ممن توارثوا الغنى وصناّع القرار في الإيالات كافة، ناهيك أن التجارة ليست علماً بقدر ما هي فن وذكاء وأسلوب مرين، وظل التجار في الدولة العثمانية وألويتها بدون مؤسسات، وتؤخذ منهم الضرائب بناءً على التخمين، ولم يكن هناك تواصل بين التجار قبيل استخدام التغلراف والبريد[٣]، ولم يكن تجار لواء حماة وحمص حاذقين كتجار حلب ودمشق، وقد تمكن التجار من استعادة مكانتهم لدى شرائهم الأراضي والأملاك والعقارات وغيرها[٤]، علماً بأن الدولة العثمانية باشرت منذ النصف الثاني للقرن السابع عشر إلى إصدار قوانين خاصة بالتجارة. وتعد تجارة مدينة حماة حمص الدعامة الأساسية لاقتصاد ولاية طرابلس حيث

(١) سجل ٦١ لسنة ١٠٩٢هـ/١٦٨١م، وثيقة ٢٨٠.

(٢) سجل ٦١ لسنة ١٠٨٦هـ/١٦٧٢م، وثيقة ٥٥.

(٣) بارقان، عمر لطفي، الملكية الزراعية والتجارية، مرجع سابق، ص٨١.

(٤) المرجع السابق، ص٢٨١.

صدرت الألبان والأجبان وبعض المنتجات الزراعية إلى بقية أقضية اللواء، كما صدرت منتجاتها إلى ألوية اللاذقية وألوية حلب(١). وقد أشارت المراسيم السلطانية إلى ضرورة تشجيع التجارة، وضرورة حسن التصرف مع التجار وإصدار المراسيم اللازمة للتجارة، التي تسهم في نشاطها وزيادة حيويتها شريطة الالتزام بما نصت عليه قوانين الدولة. ولم يستغرق السلاطين زمناً للخروج من نظامهم الذي اعتادوا عليه وفي فترة البحث، عدّ الكتخدا وسيلة اتصال ما بين الحكومة والتجار، وبعدما افتتحت الغرف التجارية، غدا منصب الكتخدا منصباً رسمياً لدى الدولة(٢).

تمارس التجارة من قبل أهالي القرى الذين يسرحون بها إلى الأسواق سواء في حماة أو مدن اللواء، أو الأسواق التي تقام، فسوق حماة يقام كل خميس، وسوق معرة النعمان الذي يقام كل يوم أحد(٣)، وهذه الأسواق أقرتها الدولة العثمانية، ففيها جميع المنتجات الحيوانية والصناعية والنسيجية وأقيمت خصيصاً لمساعدة الفقراء، ويتدافع التجار إلى هذه الأسواق في جميع المدن التي تقام بها أسواق مدينة حماة أو غيرها لعرض منتجاتهم في تلك الأسواق(٤).

صحيح أن أسواق حمص و حماة لا تقاس إلى أسواق المدن الكبرى كدمشق وحلب وبيروت واستانبول، وهي تستمر فقط يوماً واحداً من الصباح الباكر حتى منتصف الليل، والدولة تحرص على هذه الأسواق وتهيأ لها الأماكن والأسواق في المدينة أو خارجها

وبمرور الزمن والتوافد الأوروبي الذي حمل معه الكثير من التطور وعلى مختلف الأصعدة، أسهم في خلق تطور متسارعاً، كما طرأ على بعض مدن اللواء، فمدينة

(١) سجل المحكمة الشرعية بطرابلس، سجل رقم٢، ص١٦٠وما بعد.

(٢) سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، ص١٢٧. (الكتخدا: استخدم لمن يعمل نائبا أو قائماً لأعمال، للمزيد: صابان، سهيل: العجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، مرجع سابق، ص١٨٨.

(٣) صياغة، نايف أحمد، الحياة الاقتصادية في مدينة دمشق، مرجع سابق، ص١٨٣.

(٤) سجلات المحكم الشرعية، طرابلس، رقم السجل ١١، ص٧٥.

سلحب ظهرت كمدينة للتسويق الزراعي إضافة إلى وجود عدة محّلات تجارية، أما مدينة السلمية بما تحظى به من مكانة سبقت العثمانيين بقرون، وتمكن دعاة الفقه من تخليد المدينة، ناهيك على أنها مركز تسويق زراعي وحيواني بعد حماة المدينة، ومما منح السلمية هذه المكانة التسويقية وقوعها على أطراف البادية من جهة واعتماد سكان المنطقة على الزراعة كمورد رئيس، وبما أنها تطورت علمياً وصناعياً، فإنها تمكنت من تلبية حاجيات القوى البشرية الوافدة إليها من جهة أخرى(١).

ومن أشهر مراكزها التجارية:

١ – مركز العاصي وله ثلاثة فروع، فرع للمواد الغذائية، وفرع للألبسة وثالث مراكزه للبيض والخميرة.

٢ – مركز القرى وهو متعدد الأماكن ويشمل عدة قرى، وفيه هذه المراكز تؤمن حاجيات الناس، ويبيعون منتجاتهم الحيوانية بشكل خاص(٢). أما المراكز التجارية في مدينة فهي بيوتات تجارية كبيرة أشبه الآن بشركات يدير بعضها تجار مختصون والى جانبهم تجار أوروبيين، غير أن مدينة طرابلس فقدت أهميتها التجارية وحلت محلها في الأهمية مدينة بيروت(٣).

٣- الطرق التجارية:

كانت طرابلس سهلة الاتصال بالمناطق المجاورة لها، فهناك طريق ساحلية تصلها بشمال بلاد الشام وجنوبها، وطريق بحرية تربطها بمختلف الموانئ السورية والمصرية، وطريق ثالثة عبر سهل عكار توطد صلاتها مع بلاد الشام الداخلية كحمص وحماة وحلب ودمشق، وتحمل إليها كل ما تنتجه من سلع وبضائع، وما تخزنه من مواد تأتيها من أقاصي آسية بوساطة طريق قافلة الحجيج المنطلقة من دمشق إلى

---

(١) الحكيم، دعد، التجارة وغرفة التجارة في حلب، مرجع سابق، ص١٥٦.

(٢) المرجع نفسه، ص١٦٠.

(٣) لطفي، لطفي، الإدارة في لواء حماة، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، ٢٠٠٩م، لم تنشر بعد، ص١٥٤.

الحجاز، أو طريق الخليج العربي ووادي الرافدين إلى حلب، ولقد كانت صلتها بالمدينة الأخيرة وثيقة، لأنها كانت مينائها لمدة طويلة قبل الإسكندرون[١].

لم تخل مدن الولاية ولا ألويتها وأقضيتها من طرق عير معبدة، أما قراها فهي بمجملها طرق الماعز وتمتد إلى مختلف الجهات وشمالاً حمص وحماة وصولاً إلى حلب وجنوبا باتجاه دمشق وغرباً، ويتفرع عن طريق حمص طرق عدة[٢]، يصعب على البحث استعراضها لأنها ليست طرق رئيسة، ولا تعرض مسافريها للخطر إلا إذا قام سكان الطريق من قطعه لأسباب خاصة بهم، وهذا نادراً ما يحدث. أما بشأن الطرق داخلية كانت أم خارجية، فقد بشرت بالتحسن يوما بعد يوم، بسبب النشاط التجاري الذي ازداد توسعا بفضل نشاط التجار عربا وأوروبيين وقد بدأ تدريجيا، بتوسعها، ثم برصف الطرق وتعبيدها، وهذا ما زاد من سعر تبادل السلع ما بين الولاية وأقضيتها من جهة واللواء وبقية الألوية والولايات من جهة أخرى. وتطور الطرق وتسحنها، تم بشكل عام بعد الفترة الزمنية المحددة للبحث.

إن إدخال البرق والبريد والهاتف منذ منتصف القرن الثامن عشر، زادت الطرق أمناً ونشاطاً، وغدت بإمكان القوافل التجارية سواء كانت صغيرة أو كبيرة بإمكانها الذهاب ليلاً ونهاراً، يضاف إلى ذلك فإن الدولة لم تهمل رعاية الطرق وحراستها، وتزويدها بعناصر حراسة وحماية مزودة بالأسلحة النارية.

٤ – صادرات الولاية ووارداتها:

على الرغم من سقوط طرابلس كميناء أول للتجارة الأوروبية، وكمصب لسوق حلب، فإنها تمكنت من المحافظة على نشاطها التجاري، وإن كان نشاطا محدودا، بسبب منافسة حلب وصيدا لها، فقد بقيت الدول الأوروبية كفرنسة وإنكلترة والبندقية، ترسل إليها قناصل أو نواب قناصل لحماية مصالح مواطنهم فيها، وكانوا يأتون إليها للبحث عن القطن والحرير والسجاد والزبيب الوارد إليها من بعلبك والصوف والجلود والشمع وأخيرا القوي الذي كان يصدر إلى أوروبة لصناعة الزجاج والصابون، وفي

(١) صباغ، ليلى، الجاليات الأوروبية، مرجع سابق، ج١، ص٢٥٩.

(٢) موسى، علي وحربة، محمد، محافظة حماة، مرجع سابق، ص٤٢٠ وص٤٢١.

طرابلس أفضل نوع منه تنتجه بلاد الشام، وكان الحرير الطرابلسي أمتن خيطا مما هو عليه في الأماكن الأخرى على الساحل، ولذا تستخدم خيوطه في صناعة النسيج المزركش بالفضة والذهب[١].

فالولاية تشتهر بمنتجاتها الزراعية والحيوانية، فما يصدر من قمح وشعير لا يؤمن لميزانه التجاري أي ربح يذكر، ومما يعوض لميزانه التجاري ثروته الحيوانية، وهي على النحو الآتي:

الشعير ٩٠.٠٠٠ جنيه.

القمح ٢٧.٠٠٠ جنيه.

القطن٧٥.٠٠٠ جنيه.

الحرير ١٧٢.٠٠٠جنيه.

وبحسب السجلات لسنة ١٦٩٨م، فإن تجار الولاية صدروا الصوف من ميناء بيروت سنة ١٦٧٨م بقيمة ٦٢٥ ألف فرنك فرنسي، وفي الوقت نفسه فإن حاجياته من الخيوط القطنية تم استيرادها من إنجلترا وفرنسا[٢]، علماً بأن أنوال اللواء بكامل مراكزه لا تزيد عن ألفي نول، وهذه الأنوال غير قادرة على منافسة أنسجة حلب ودمشق[٣].

ما يمكن قوله: إن واردات ولاية طرابلس كانت متنوعة، ومعظمها المواد المصنعة والمنسوجات الأوروبية، رخيصة الثمن ومتقنة الصنع، علما بان المنتجات المهمة تصدر من ميناء بيروت الذي أدي دوراً لتسويق ولتصدير معظم منتجات لدرجة أن تجار ولاية طرابلس، اضطروا لبيع بعض منتجاتهم في أسواق بيروت لأن الفوضى اتسعت دائرتها إثر ثورة الانكشارية التي عمت مناطق البقاع بشكل أكثر من بقية مناطق الولاية، أما مدينة طرابلس، فقد تدخل العلماء وتمكنوا من تهدئة الوضع إلى حد ما.

---

(١) صباغ، ليلى، الجاليات الأوروبية، ج١، ص٢٥٤.

(٢) عيساوي، شارل التاريخ الاقتصادي، مرجع سابق، ص٢٤٤.

(٣) رافق، عبد الكريم، الاقتصاد الدمشقي، مرجع سابق، ص١٥١.

رابعا- الضرائب:

إذا كانت الدولة العثمانية دولة عسكرية، فهي أيضاً دولة ضرائبية بامتياز لدرجة، أنها فرضت على إيالاتها الهواء المحيط بها، ويعلل بعض الباحثين والمؤرخين أن الدولة العثمانية كانت مرغمة على هذا السلوك الضرائبي، كونها نمت وامتلكت ما امتلكته بفضل الحروب التي خاضتها ضد بيزنطة من جهة وتطلع سلاطينها إلى زيادة أملاكهم على حساب الآخرين من جهة أخرى، ولم يتلكأ قادتها البتة في إزالة الخصم، هذا النهج يقتضي أموالا لتغطية النفقات وتأمين رواتب المقاتلين معها، رغم مساوئه، وصعوبة تطبيق العدالة فيه.

أشار البحث سابقاً إلى أن النظام الضرائبي الَّذي فرضته الدولة العثمانية منذ دخولها بلاد الشام ١٥١٦م، كانت الضرائب التي تفرض على أهل الولاية بحسب الشرع وعلى الأشجار وقطعان الماشية والإبل من جهة وعشوائية بحسب تقديرات المحتسب والوالي والقاضي من جهة أخرى، وليس صحيحاً أن الضرائب التي فرضتها على الإيالات العربية وغيرها مستمدة من الشرع الشريف، فكما هي عسكرية وضرائبية من جهة فهي دولة اجتهادات وفتاوى من جهة أخرى، وتفيد بعض الدراسات، أن فتاوى الدولة العثمانية زادت عن ألف فتوى، أكثر من نصفها غير متطابق مع الشرع الشريف[1].

لم يراعِ مسؤولو الضرائب حالة الأهالي بقدر ما يهدفون إلى إرضاء استانبول، لأن الدولة لا تملك مبدأ ضرائبياً له مسوغاته لا دينياً ولا دنيوياً، ولهذا فالضرائب في مواسم كثيرة، تقديرية للمحصول والفلاح ملزم بدفعها، والحال نفسه بالنسبة لميراث

(١) المحمود، سالم: الشرع الإسلامي وفتاواه في الدولة العثمانية، رسالة دكتوراه، لم تنشر بعد، نابلس، جامعة بير زيت، اشرف، عبد الله النشواني، سنة١٩٩٨، لم تنشر بعد، ص٣٨.

الدولة نفسها فبعد تنظيمها تُقرأ بحضور السلطان إما أن يقرها وإما أن ينكر أشياءً منها، هذا كان خلال ثلاثينيات القرن السادس عشر(١).

أنواع الضرائب: تقسم الضرائب إلى نوعين

أ- التكاليف الشرعية

وهي التكاليف الثابتة التي جاءت بها نصوص القرآن والسنة، وحددت مصادرها ومصارفها ومقاديرها وهي:

١-**الزكاة:** وهي الحق الواجب في أنواع مخصوصة من الأموال إذا استوفت الشروط وانتفت الموانع، وقد قسم الفقهاء أموال الزكاة من حيث تولي الحاكم جبايتها وصرفها إلى أموال ظاهرة وأموال باطنة، ولم تتدخل الدولة العثمانية في زكاة الأموال الباطنة، وتركت ذلك لأرباب الأموال. أما الأموال الظاهرة فقد تولت الدولة جباية زكاتها وإنفاقها بواسطة موظفين مخصوصين، وقد أخذت زكاة الأموال الظاهرة تحت أسماء مختلفة مثل رسم الأغنام والعشر والجمرك..[٢]

٢-**الجزية:** وهي ضريبة سنوية نقدية تفرض على رعايا الدولة العثمانية غير المسلمين، مع إعفاء الأطفال والنساء والعاجزين والرهبان، وكانت تجبى بواسطة موظفي الحكومة أو ملتزمي الضرائب، وحصيلتها تحول إلى الخزينة المركزية، ولم يعط أصحاب الاقطاع أبدا حق أخذها ضمن موارد اقطاعهم[٣]. وكانت تؤدى على ثلاثة مستويات، تبعا للحالة المادية للمكلفين، وكان يعنى بضريبة الجزية قلم يقال له

---

(١) نص قانون الدفشرمه، أن الشبان التي تجمع بموجبه للحرب والإدارة، محمد الفاتح فانون نامه، الباب الثالث ص٨٣ وبموجبه استعبدت الخبرات المدنية منذ صدوره سنة ١٣٦٢م وحتى فساده فعلياً سنة ١٥٩٨م.

(٢) عابدين، معاذ محمد والحموري، محمد قاسم، التزام الضرائب في الدولة العثمانية: دراسة تاريخية وشرعية،مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م٢٩، ع٣، (محرم ١٤٣٨ /أكتوبر ٢٠١٦)، ص٢٥٩.

(٣) عابدين، معاذ محمد والحموري، محمد قاسم، التزام الضرائب، ص٢٥٩.

"قلم حسابات الجزية"[1] يتولى عملية إعداد دفاتر الجزية وهي السجلات التي تبين المكلفين بهذه الضريبة، وأسماءهم وبياناتهم والمبلغ المطلوب منهم[2].

٣-الخراج: ضريبة تجبى عن الأراضي الخراجية، أي الأراضي التي فتحها المسلمون ثم تركت لأهاليها المحليين، وتعرف ضريبة الخراج التي تجبى من الأشخاص باسم الجزية، وينقسم خراج الأراضي إلى قسمين: أحدهما "الخراج المقسم" وهو بحسب خصوبة الأرض، ولايؤدى إلا بجمع المحصول، ويتعدد بتعدد المحصولات السنوية، ويكون الواجب جزءا شائعا مما تخرج الأرض، كالربع أو الخمس، وثانيهما: "الخراج الموظف" وهو لا يرتبط بالمحصول، بل هو ضريبة تجبى عن مساحة الأرض[3].

ب:التكاليف العرفية

وهي التكاليف المالية التي لم يدل عليها دليل خاص من الكتاب أو السنة، وإنما فرضتها الدولة العثمانية بموجب السلطة التي منحتها الشريعة لولي الأمر بالتصرف فيما فيه مصلحة المسلمين وحفظ دولتهم، وذلك إذا لم تف التكاليف الشرعية المنصوصة بحاجات المسلمين العامة، كتجهيز الجيش، وبسط الأمن والاستقرار بالدولة، وانشاء المرافق العامة، ويشترط في هذه التكاليف أن تكون عادلة، يراعى فيها حال الناس غنى وفقرا، وقد دأبت الدولة العثمانية على تفصيل أحكام هذه التكاليف في القوانين المالية لكل ولاية، ومراقبة الولاة والإداريين المكلفين بجمعها وتحصيلها[4]. وهي نوعان:

([1]) أوغلي، أكمل الدين إحسان، الدولة العثمانية،ج١، ص٦٤٢.

([2]) عابدين، معاذ محمد والحموري، محمد قاسم، التزام الضرائب، ص٢٦٠.

([3]) أوغلي، أكمل الدين إحسان، الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص٦٤١.و عابدين، معاذ محمد والحموري، محمد قاسم، التزام الضرائب، ص٢٦٠.

([4]) عابدين، معاذ محمد والحموري، محمد قاسم، التزام الضرائب، ص٢٦٠.

١-الرسوم العرفية: تطلق على أنواع الرسوم التي يتقاضاها العاملون في أجهزة الدولة الإدارية والقضائية من الأهالي، وسميت عرفية لأنها من حق "أهل العرف" وهم رجال الإدارة والقضاء.

٢-العوارض الديوانية: وهي الضرائب التي تفرضها الدولة في أوقات الطوارئ والأزمات، كالحروب والكوارث الطبيعية، وسميت عوارض لأنها كانت تفرض لسبب عارض غير اعتيادي، قد جبيت تحت أسماء عدة مثل (آقجة العوارض) و(إعانة جهادية) و(بدل النزول)[١].

خامسا- النقود المتداولة في ولاية طرابلس:

كان استقرار النظام النقدي العثماني مرتبطا بقوة وعافية مالية الدولة وحسن أدائها الاقتصادي، لذلك فقد شهدت الدولة العثمانية في النصف الأول من القرن السادس عشر، فترة من أكثر الفترات استقرارا من الناحية النقدية، في حين شهد القرن السابع عشر تخفيضا سريعا في قيمة العملة، واختفاء النقود العثمانية ولاسيما في الولايات[٢].

لم تستطع الحكومة المركزية، بعد القرن الخامس عشر الميلادي، أن تفرض نظاما نقديا واحدا على الدولة العثمانية كلها، إذ كان يتم تداول أنواع مختلفة من النقود المعدنية العثمانية في أقاليم مختلفة تمتد من القرم والبلقان حتى العراق وبلاد الشام ومصر وشمال غرب أفريقية، بل على العكس فإن العملات الأجنبية كان يتم تداولها بشكل دائم وعلى نطاق واسع في أجزاء مختلفة من الامبراطورية، وكانت أحيانا تفوق بأهميتها نظيرتها المحلية[٣].

---

(١) عابدين، معاذ محمد والحموري، محمد قاسم، التزام الضرائب، ص٢٦٠.

(٢) فاروقي، ثريا وكواترت، دونالد وآخرون، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ترجمة قاسم عبده قاسم، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٧، ج٢، ص٧٤٠ وص٧٤٢.

(٣)المرجع نفسه، ج٢، ص٧٤٢.

كانت الأقجة الفضية هي وحدة النقد، ضربت أول أقجة عثمانية في عهد السلطان عثمان وحافظت على ميزتها كوحدة نقدية حتى القرن السابع عشر، لذلك فإن الفترة الممتدة حتى ١٤٧٩م تعرف في تاريخ النقد بأنها فترة أحادية المعدن في العملة.

وعلى الرغم من أن الأقجة كانت هي العملة الرسمية في الدولة العثمانية إلا أن الناس كانوا يتداولون إلى جانبها نقودا أخرى محلية، ففي أعقاب الاستيلاء على مصر كانت البارة هي المستعملة في تلك المنطقة، أما في شرق الأناضول فكانوا يستخدمون الشاهي وهو عملة إيرانية[١].

التزمت الولايات بألويتها وأقضيتها وقراها بالنقود والعملات التي اعتمدتها الدولة العثمانية، وقد تضرر الموظف والعامل والفلاح لدى اضطراب النظام المالي وتضخم العملة وخلطها، وتؤكد معطيات ووثائق المحكمة الشرعية في طرابلس وسائر الأقضية الأخرى أن عملات مختلفة (عثمانية وفرنسية وإنجليزية) استخدمت في مناطق الساحل السوري أسوة ببقية الإيالات العربية التابعة للإدارة العثمانية[٢]، ومن أبرزها:

١ -الأقجة:

وهي عملة عثمانية ضربت من قبل أورخان سنة ٧٣٩هـ/١٣٢٧م في عهد الغازي أورخان، وظلت تستخدم في الحسابات الرسمية حتى نهاية القرن السابع عشر، وقد وردت إخشا وأقشا ومعناها "الأبيض الصغير"، وقد أصاب هذه القطعة النقدية الكثير من الانخفاض، مع توالي الزمن، ولعب انخفاضها دورا هاما في التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية، فقد تدنت قيمتها منذ عهد أورخان حتى وفاة السلطان سليم الأول سنة ١٥٢٠م إلى نصف قيمتها الأولى، وبقيت ثابتة على هذه القيمة من عهد السلطان سليم الأول حتى بدء حكم مراد الثالث ١٥٧٤م، وفي عهده تدنت قيمتها بالنسبة للنقد الأجنبي، ولم تعد تزن في نهاية القرن السادس عشر سوى ٣ قراريط وبعد قرن وصلت إلى ١.٥قيراط، وفي سنة ١٦٨٧م ألغيت واستخدمت عملة بارة، ولم يتم التعامل بالأقجة سوى الأتراك العثمانيون وبعض الإيالات التابعة لهم، ولم نعثر في

---

(١) أوغلي، أكمل الدين إحسان، الدولة العثمانية، مرجع سابق، ج١، ص٦٦٣.

(٢) سجلات الوثائق الشرعية، طرابلس، دفتر المينا لسنة ١١٧٣ه/١٧٥٦.ص١٤٨.

سجلات الوثائق على ما يؤكد تعامل مناطق الساحل بها، علماً بأن السلطنة العثمانية عممتها على إيالاتها(1).

٢-القرش:

الحاجة لنقد وطني فضي ملائم، دفع السلطان سليمان الثاني (١٦٨٧-١٦٩١م) إلى سك القروش سنة ١٦٨٨م، كما تم سك قرش جديد في سنة ١٦٩٧م تحت حكم السلطان مصطفى الثاني(١٦٩٥-١٧٠٣م)، وقد نقشت عليه الطغراء، ومما ذكر يتضح أنه قبل عهد السلطان سليمان الثاني، لم تكن هناك قروش وطنية في الدولة العثمانية، وإنما كانت القروش المستخدمة من أصل أجنبي، وما يسك منها في تركية كان تقليدا لها، واكتفى الأتراك بطبع كلمة "صح" عليها ليسمح بتداولها[2].

٣-البارة:

جمعها بارات وهي تسمية فارسية الأصل، تعني الجزء أو القطعة عموما، أمر بضربها السلطان مراد الرابع مع بداية القرن ١٧ كعملة فضية تعادل ١/١٠ من القرش، أي كل عشر بارات تعادل قرشا واحدا، وعرفت أيضا بالمصرية، وهي عملة فضية، استخدمت في الولايات العثمانية كافة، وكانت تزن ٥.٥ قيراط، ولفظة بارة اعتمدت لدى الأتراك بمعنى النقود، ولدى العرب أيضاً بمعنى مال أو نقود، وقد سكت من مصر مثقوبة(3).

---

(١) خضر عمران، الأوضاع الاجتماعية في لواء اللاذقية ١٨٧٠ - ١٩١٩م، منشورات جامعة تشرين، ٢٠٠٧، ج١، ص٢٢٠. وصباغ، ليلى، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام، ج١، ص٣٧٩وص٣٨٠.

(٢) صباغ، ليلى، الجاليات الأوروبية، مرجع سابق، ج١، ص٣٨١ وص٣٨٢.

(٣) إسماعيل غالب، تقويم المسكوكات العثمانية، ترجمة: محمود عامر، بيروت ٢٠٠٠، ص٣٦٩. والشهابي، قتيبة، نقود الشام- دراسة تاريخية للعملات التي كانت متداولة في الشام، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٠م، ص١٥٧.

سادسا– **المكاييل والأوزان:** من أبرزها:

أ – **الأوقيـة:** وتستخدم في شراء مواد تموينية كثيرة من الصعب تعداد استخدامها من قبل الفقراء الذين يشترون السكر والشاي والقهوة بالأوقية، ففي الأناضول تساوي ١٢/١ من الرطل، أما في حماة وعموميته، فكانت ٥٤ درهماً، كل درهم ٣١٤ = ١٨٩.٤ غم[١].

ب – **الرطل:** وله استعمالات كثيرة، ويعد الرطل مقياس الربح والخسارة بالنسبة للفلاح، وقد أجمعت المصادر على أن الرطل هو ثابت في مختلف الدول والأماكن ويساوي ١٢ أوقية = ١٠/١ القنطار[٢]، والأوقية = ٤٠ درهماً أي ١.٥ كغ ويقول أبو عبيدة إن صاع النبي صلى الله عليه وسلم يساوي خمسة أرطال وثلث الرطل والمد يساوي أربعة أرطال، فالرطل يزن ١٣٨ درهماً، وقد أيد العلماء والفقهاء مقولة أبي عبيدة

ج – **أقة:** وحدة وزن عثمانية تزن ٤٠٠ درهم[٣].

د – **القنطـار:** وهو اصطلاح وزني شائع في مختلف الأصقاع، ولاسيما عند العرب حسب ما قاله جودت، القنطار مقدمة الكلام عند العرب[٤]، يساوي القنطار ١٠٠ رطل، وقال ابن منظور في كتابه (لسان العرب): القنطار معيار وكيل وزنه أربعون أوقية من الذهب[٥]، وللقنطار أوزان متعددة:

– رطل الذهب = ١٠.٠٠٠ دينار يساوي ٤٢.٣٣ كغ من الذهب.

– ورطل الفلفل = ١٠٠ رطل وكل رطل ١٤٤ درهماً، أي أنه يزن ٤٥ كغ والآن يساوي ٤٤.٩٢٨ كغم. – والقنطار الليثي = ١٠٠ رطل ليتي وكل رطل = ٢٠٠ درهم أي ٦٢ كغ.

---

(١) لطفي، مرجع سابق، ص١٥٨.

(٢) المقريزي تقي الدين أحمد بن علي، رسالة في الأوزان والأكيال الشرعية، القسطنطينية ١٢٩٨هـ، ص٣.

(٣) محمود عامر، المكاييل والأوزان والنقود، مرجع سابق، ص٤٢.

(٤) جودت، مصدر سابق، ج ٣، ص٢٧٩.

(٥) ابن منظور، لسان العرب انظر (مادة قنطار) باب الراء وفصل القاف.

- القنطار الجردي = ١٠٠ رطل جردي وكل رطل ٣١٢ درهم أي ٦٩.٧ كغ[١].

هـ - **التنكة:** وهي المكيال الرئيس لدى الفلاح وتستخدم أوزانها حسب المادة التي يكال بها، فتنكة الحبوب تختلف عن تنكة الزيت وتنكة البرغل والشعير وغيرها من المواد الأخرى. وهناك أوزان كثيرة، وتختلف استعمالاتها وسعتها بحسب مكانة استخدامها، ويكثر استعمالاتها لدى الفلاحين والزراع، وفي أثناء جباية الضرائب تعاملت بالدولة الكيلة الاستانبولية ولاسيما لدى جمع الضرائب ضرائب عينية لتمويل السراي الهمايوني.

(١) سجلات المحكمة الشرعية، طرابلس، رقم ١٢، ص٥٠.

استنتاج الفصل الثاني:

خوّل السلطان العثماني نفسه، بعد احتلال بلاد الشام عام ١٥١٦م، حق الرقبة على سكانها، باعتبارهم رعية في دولته التي أقامها بقوة السيف، مما خوّل سلاطين بني عثمان فيما بعد توزيع مساحات شاسعة من أراضي الميري ببلاد الشام، على جنودهم وأعوانهم في شكل إقطاعات عسكرية.

وجدت أربعة أشكال لملكية الأرض في الدولة العثمانية: وهي الاراضي المملوكة والأراضي الميرية، الأراضي الوقفية والأراضي خارج نظام الميري.

كانت الأراضي المملوكة قليلة إذا ما قيست بغيرها من الملكيات، وتشكلت في غالبيتها من عقارات سكنية أو تجارية وأحيانا زراعية داخل المدينة أو القرية، ولصاحبها حق التصرف بها متى يشاء من بيع وشراء، والأراضي الميرية سميت هذه الأراضي بالميري، لأنها تحت تصرف الأمير الحاكم، الممثل في شخص السلطان العثماني، استغلت الأراضي الميرية، بعدة طرق: إما بمنحها كإقطاع عسكري، أو وفق نظام المقاطعة، أو بالتزام ضرائبها، أو بمنحها كمالكانة.

اعتمدت الدولة العثمانية نظام الإقطاع العسكري، فأقطعت الجندي قطعة من أراضي الدولة الميرية، يعيش من مواردها، ويجهز نفسه وعددا من أتباعه، يتناسب وحجم الإقطاع ووارده، وقد قسم الإقطاع إلى ثلاثة أقسام: التيمار والزعامة والخاص وإقطاع الأمراء.

يتحدد نوع الإقطاع حسب قيمة حاصلاته "المسجلة في دفاتر التيمار" فالذي يدر دخلا سنويا يبلغ ٢٠ ألف أقجة يسمى تيمار، والذي يزيد دخله عن ذلك ولا يتجاوز ١٠٠ ألف أقجة يسمى زعامت، أما الإقطاع الذي يزيد دخله عن هذا الرقم فيسمى خاص.

كما وجد نظام اقطاع، وقد ساد هذا النظام في عموم الولايات، وهو عبارة عن مساحات من الأراضي أعطيت لأمراء الجند كرواتب، نظير خدماتهم للسلطان زمن الحرب، وقد تفاوتت مساحة كل أرض بتفاوت حجم الأعباء الملقاة على عاتق الأمير

صاحب الإقطاع. كما منحت الدولة العثمانية العربان بعض الإقطاعات، وكان إقطاع العربان يشمل المناطق الواقعة خارج المدن، وعلى بعد عشرة كيلومترات، كحد أدنى.

أوجدت الدولة نظام الالتزام بهدف تأمين مورد ثابت وعاجل للدولة، فعهدت بالأراضي الأميرية، التي لم تعط كإقطاع، إلى الملتزمين الذين قاموا بجمع وارداتها وضرائبها من الفلاحين الذين استغلوها، وعين الملتزم لمدة سنة واحدة، ولكن ضعف الدولة وازدياد قوة الملتزمين وتمسكهم بالالتزام لعدة سنوات، نظرا للفوائد المادية التي جنوها منه، ومقاومتهم بالتالي للدولة في عزلهم، جعل الدولة، في تسعينات القرن السابع عشر تصدر نظاما جديدا عرف بالمالكانة وهو التزام مدى الحياة.

أما الأوقاف فقد حظيت باهتمام وانتشار كبيرين في ظل الدولة العثمانية، وازداد عدد الوقفيات وحجمها، وتعددت مجالات الاستفادة منها والإنفاق عليها. ويُقسم الوقف، بشكل عام إلى مسقفات ومستغلات.

عدَّ القانون العثماني أراضي الموات (البور) خارج النظام، وتم استثمارها، تبقى بيد من أحياها خمس سنوات، وبعدها تعد أرضاً حية شملها قانون ملكية الأرض، وأراضي الموات لا يتم استثمارها إلا بموافقة سلطانية رسمية.

تعددت طرق استثمار الأرض، وكان يتم بموجب أسلوبين مباشر من قبل صاحبها، وغير مباشر وتم بعدة طرق، منها الإيجار والمغارسة والضمان والمخامسة والمقاطعة.

ظلت الصناعات اليدوية في إيالات بلاد الشام تقليدية ووراثية لقرون عدة، وإذا كانت قد تطورت وتحسنت، في أوائل القرن الثامن عشر، فذلك نتيجة الاحتكاك مع الأوروبيين، ولم تقم الدولة العثمانية بتشجيع الصناعات والحرف، وقد تشابهت الصناعات الموجودة في ألوية الولاية مع الصناعات الموجودة في ألوية ولايات بلاد الشام الأخرى، حيث تم التركيز، بالدرجة الأولى، على تلبية حاجة الناس الضرورية من الغذاء واللباس والأدوات الزراعية، وبعض الأسلحة التقليدية.

كانت الصناعة الحرفية في الولايات العربية متطورة ومنظمة، وتكاد تضاهي الصناعة قي استانبول، مركز الدولة العثمانية

لعبت الطوائف الحرفية دورا هاما، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية في ولايات الدولة العثمانية، وقد انتظم قسم كبير من السكان، بخاصة في المدن، في الطوائف الحرفية

طبقت الطوائف الحرفية مبدأ توزيع العمل، والتخصص الدقيق، وهما من صفات الاقتصاد المنظم، فهناك طوائف عنيت بالإنتاج وأخرى بالخدمات، وثالثة بالتسويق، وقد ساعد هذا التخصص على رفع الكفاءة في المهنة. وكان التخصص وتقسيم العمل على ثلاثة أنواع: تقسيم العمل الطبقي والتخصص و تشابك العمل.

ازدهرت في ولاية طرابلس عدة صناعات، منها النسيجية كصناعة الغزل والنسيج، صناعة الحير، ومنها غير نسيجية كصناعة الجلود والدباغة والرماد الصناعات الخشبية وصناعة الزيت والصابون وصناعة النحاس والصياغة.

تمتع ميناء طرابلس بأهمية كبيرة في بداية العهد العثماني، وكان يعد ميناء حلب الرئيسي حتى سنة ١٦١٢م، ولكن بعده عن حلب من ناحية، واستبداد يوسف باشا سيفا وابتزازه أموال التجار الأجانب من ناحية أخرى، وتلك المنازعات الدموية الطويلة بينه وبين خصمه الأمير فخر الدين المعني الثاني، أدى إلى تفوق الإسكندرونة ، ففي سنة ١٦١٢م انتقلت الجاليات الأجنبية من طرابلس إلى الاسكندرونة، فرارا بأنفسهم وأموالهم من استبداد الباشا.

كانت طرابلس سهلة الاتصال بالمناطق المجاورة لها، فهناك طريق ساحلية تصلها بشمال بلاد الشام وجنوبها، وطريق بحرية تربطها بمختلف الموانئ السورية والمصرية، وطريق ثالثة عبر سهل عكار توطد صلاتها مع بلاد الشام الداخلية كحمص وحماة وحلب ودمشق، وتحمل إليها كل ما تنتجه من سلع وبضائع، وما تخزنه من مواد تأتيها من أقاصي آسية بوساطة طريق قافلة الحجيج المنطلقة من دمشق إلى الحجاز، أو طريق الخليج العربي ووادي الرافدين إلى حلب، ولقد كانت صلتها بالمدينة الأخيرة وثيقة، لأنها كانت مينائها لمدة طويلة قبل الإسكندرون

لم تخل مدن الولاية ولا ألويتها وأقضيتها من طرق عير معبدة، أما قراها فهي بمجملها طرق الماعز وتمتد إلى مختلف الجهات وشمالاً حمص وحماة وصولاً إلى حلب وجنوبا باتجاه دمشق وغرباً، ويتفرع عن طريق حمص طرق عدة

على الرغم من سقوط طرابلس كميناء أول للتجارة الأوروبية، وكمصب لسوق حلب، فإنها تمكنت من المحافظة على نشاطها التجاري، وإن كان نشاطا محدودا، بسبب منافسة حلب وصيدا لها، فقد بقيت الدول الأوروبية كفرنسة وإنكلترة والبندقية، ترسل إليها قناصل أو نواب قناصل لحماية مصالح مواطنهم فيها، وكانوا يأتون إليها للبحث عن القطن والحرير والسجاد والزبيب الوارد إليها من بعلبك والصوف والجلود والشمع وأخيرا القلي الذي كان يصدر إلى أوروبة لصناعة الزجاج والصابون، وفي طرابلس أفضل نوع منه تنتجه بلاد الشام، وكان الحرير الطرابلسي أمتن خيطا مما هو عليه في الأماكن الأخرى على الساحل، ولذا تستخدم خيوطه في صناعة النسيج المزركش بالفضة والذهب.

الفصل الثالث:

الأوضاع الاجتماعية والثقافية في ولاية طرابلس

أولا: الأوضاع الاجتماعية

١. أصول السكان والتوزع الديموغرافي

أ-العنصر العربي

ب-العنصر التركماني

ج-العنصر الكردي

د-الجركسي

هـ-العنصر التركي

و-المغاربة

ب. طبقات المجتمع

أ-الهيئة الحاكمة

ب- الأعيان

١-دور الأعيان في الحكم

٢-أهم أسر الأعيان في ولاية طرابلس

أ-بنو عساف

ب-بنو سيفا

ج-المعنيون

د-بنو حرفوش

هـ-الشهابيون

ج-الهيئة المحكومة

١-طبقة التجار والفلاحون والحرفيون

٢-أهل الذمة

٣-البدو

الفصل الثالث

الأوضاع الاجتماعية والثقافية في ولاية طرابلس

أولا: الأوضاع الاجتماعية

١-الأصول والتوزع الديموغرافي:

تخوف العثمانيون، منذ المراحل الأولى لخضوع طرابلس ومناطقها لسيطرتهم من التلاحم الاجتماعي الذي يلف الطرابلسيين، مسلمين ومسحيين، فعمد السلطان سليم الأول وخلفائه إلى توطين قوى بشرية مؤيدة لهم من تركمان وأكراد وجركس، فضلا عن قواتهم العسكرية.

أ - العنصر العربي:

يعد العنصر العربي في مدينة طرابلس وضواحيها، العنصر الأساسي والرئيس منذ العصر الأموي، وإذا كان العثمانيون قد فرضوا على الهوية العربية قوميات تركمانية وكردية، فلم يتمكنوا من تغليب القوميات الجديدة على القومية العربية، بل على العكس انسجمت تلك الأقوام تدريجيا بالنسيج العربي، وتقبلوا عاداته وتراثه العلمي والأدبي، وضم العنصر العربي في ولاية طرابلس مسلمين ومسيحيين، وهو يشكل الغالبية العظمى لسكان مدينة طرابلس وريفها.

ب - العنصر التركماني:

أفادت وثائق المحاكم الشرعية في لواء طرابلس أن هناك محلة في مدينة طرابلس تدعى (محلة التركمان) يحتمل أن هذه المحلة بحسب الوثائق مجاورة للقلعة، ووطنّتها إدارة طرابلس العثمانية لحماية الانكشارية، وأشارت وثائق سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس إلى أن القبائل التركمانية كلفت بالسكن بجوار القلاع في مختلف مناطق بلاد الشام، وعلى الممرات الرئيسة الواصلة بين الريف والمدينة، وذلك لمساعدة

الإنكشارية[١]، وقد عدّتهم الوثائق العثمانية مواطنين عثمانيين، ومنحتهم امتيازات واسعة وعهدت إليهم في النصف الثاني من القرن السابع عشر الانخراط في سلك الجندرمه (الشرطة) وفي سلك الدرك المكلف بالعمل خارج مركز لواء، وكلفتهم بمهام أمنية أكثر مما هي مهام إدارية، إضافة إلى جمع الضرائب المفروضة على معظم أقضية الألوية، وفي بعض الدراسات أنهم مارسوا ظلما على فلاحي طرابلس وألويتها[٢].

ج – العنصر الكردي:

إن الأكراد الذين استوطنوا مدينة طرابلس قدموا من ناحية جبل الأكراد قضاء صهيون، وعمل بعضهم في الجيش العثماني المكلف بضبط الأمن في لواء طرابلس، تزوجوا من النساء العربيات (ريفاً ومدينة)، وتعد منطقة تلكلخ المركز الرئيس للتجمع الكردي في ولاية طرابلس وألويتها[٣].

د – العنصر الجركسي:

لقد اعتاد سكان بلاد الشام على التعايش مع الجراكسة منذ العهد المملوكي الثاني ١٣٨١ – ١٥١٧م، ومع هزيمة الدولة المملوكية على يد السلطان العثماني سليم الأول ١٥٢٠ – ١٥١٢ في معركتي مرج دابق والريدانية ١٥١٦ و١٥١٧م[٤]. تفرقوا في مدن وقرى بلاد الشام ومصر وتعايشوا مع السكان المحليين، واختلطوا بهم وتزاوجوا وزوجوا وانصهروا بالمجتمع العربي الإسلامي، وقد أفادت الوثائق أصلهم وهجراتهم،

---

(١) سلوم، عدنان أحمد، مهام التركمان في ولاية طرابلس، بيروت، دار النهضة، ط١، ١٩٧٥م، ص١١ – ١٦.

(٢) سلوم، عدنان أحمد، مهام التركمان في ولاية طرابلس، مرجع سابق، ص١٧.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص١٧.

(٤) المحامي، محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية، مرجع سابق، ص٨٣ وص١٨٨.

وقد توطن قسم منهم في طرابلس في محلة الكاملية[1]، وتفيد الوثائق أن هؤلاء الجراكسة يعودون بأصولهم إلى بلاد كورجستان[2]، ومما يستخلص من الوثائق أن التجمع الجركسي في مدينة طرابلس كان تجمعاً مهما، وخير دليل على هذا وجود مقبرة لهم بالقرب من محلة الضنية[3].

هـ - العنصر التركي:

بعد الاحتلال العثماني لبلاد الشام، أبقت الدولة العثمانية فرقا من الانكشارية في ولاياتها، فاستقرت هذه القوى العسكرية (الإنكشارية) في الولايات العربية، وتزوجت من النساء المحليات وأنجبت جيلاً جديداً اسمه القولوغلية[4]، وتجذرت في المدن الرئيسة، وحملت أسماء إسلامية[5].

من الصعوبة بشيء التمييز بين السكان المحليين والأتراك الذين استوطنوا المدن العربية وعملوا بالتجارة إضافة إلى توليهم المناصب الرئيسة، وقد عمد السلاطين العثمانيون إلى نقل عائلات تركية إلى مختلف بلاد الشام وطرد سكانه الأصليين من مسلمين وعرب إلى الجبال ومنحوا العائلات التركية إقطاعات أرضية واسعة، تمذهبت

---

(١) محلة الكاملية وتقع في الجزء الغربي من محلة الصباغين، وهي تتصل بميناء المدينة أي منطقة البريد والمصالح العقارية، بارقان، لطفي، المهن الحرفية في بلاد الشام، ترجمة أسعد مليّ، مصر القارة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٧، ص٨٦.

(٢) كورجستان، بلاد الكرج (جورجيا الروسية وهي تقع على البحر الأسود).

(٣) سجل المحكمة الشرعية طرابلس رقم ٥ ص٩٣ - ٩٤ تاريخ ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م.

عادل، عبد السلام، الجركس ودورهم الاجتماعي والاقتصادي، دمشق، مطبعة ألف بأء، ط١، ١٩٦٥م، ص٤٥.

(٤) القولوغلية وهي الجيل الجديد الناشئ نتيجة زواج الإنكشارية من النساء المحليات وقد ظلت القولوغلية تحكم سورية حتى مطلع السبعينيات من القرن العشرين، أتر، عزيز سامح، قولوغلية اوجاق الغرب، ترجمة عبد السلام أدهم، مركز الجهاد الليبية، ١٩٨٤م، ص٢٤٥.

(٥) دأب العثمانيون الذين تزوجوا من محظيات أوروبيات و تسمية أولادهم بأسماء إسلامية.

إسلامياً مع مذاهب المنطقة، وغدت جزءاً من النسيج السكاني، وكانت دوماً عقبة في المحاولات الرامية إلى الوحدة العربية[١].

إن الأتراك الذين استوطنوا في بلاد الشام كانوا يخدمون في سلك العسكرية العثمانية ولاسيما في مركز لواء طرابلس التابع للولاية، وقسم منهم تمركز في مدينة حمص وحماة التابعين إلى ولاية طرابلس، وبعضهم عمل كموظفين مدنيين، وجميع من استقر في المدن والقرى تزوجوا من نساء محليات، بعدما أحيلوا إلى التقاعد، وحافظ كل منهم على كنيته وعاش كمواطن له حقوقه وعليه واجبات، لكنهم كانوا عبر تاريخهم متعاطفين مع الدولة التركية حتى عائلاتهم، وحتى الجيل المسمى وقولوغليه لا تزال حتى الآن بعضها استملك وتملك، وبعضهم يعرف من كنيته مثل (الاستامبولي – الرومية – والعثماني – بايزيد وغيرهم)[٢]

و– المغاربة

إضافة إلى هذه القوى البشرية، كما وجد مغاربة (الجزائر، تونس، المغرب) قدموا إلى بلاد الشام بحجة الحج هرباً من الظلم التركي، وبعضهم جاء لأداء فريضة الحج، فطاب له المقام فاستوطن في بلاد الشام، وبمرور الزمن غدوا من مواطنين، وهاجر بعضهم إلى الساحل السوري، وسكن في مدنها، ومنها مدينة صافيتا، وقد أدى المغاربة نشاطاً واضحاً في مختلف المجالات الرسمية وغير الرسمية والفعاليات الاقتصادية والتجارية، وأيضاً حافظوا على ألقابهم، وبالعودة إلى سجلات المحكمة الشرعية في

---

(١) إن رؤساء الجمهورية السورية كانوا منذ رحيل العثمانيين سنة ١٩١٨ من الأتراك من محمد علي العابد وشكري القوتلي وقادة الانقلابات في سورية، وكانوا دائماً يعارضوا قيام الوحدة العربية بصورة غير مباشرة. حوراني، محمد: الكتلة الوطنية، رسالة دكتوراه، بيروت، ٢٠١٨م، لم تنشر بعد، ص٤٣.

(٢) الزين، مصطفى أحمد: لواء اللاذقية ١٨٣٩ – ١٩٧٦م، رسالة ماجستير، طرابلس، جامعة الجنان، ٢٠١٥، لم تنشر بعد، ص٥٦.

طرابلس أو حماة وحتى في استانبول فإننا نجد ألقاباً تدل على موطنهم الأصلي، لكن هاجروا لأسباب كثيرة(1).

٢-طبقات المجتمع في ولاية طرابلس

لم يكن واقع ولاية طرابلس ولا ألويته، يختلفان عن واقع الإيالات الأخرى، فالقوى البشرية التي تمركزت في إيالات الدولة العثمانية انقسمت إلى طبقات اجتماعية، ومن دون هذا الانقسام الطبقي، لما تمكنت الدولة أولا، وإدارتها ثانيا من ضبط الأمن وربطه

هناك عدة آراء حول البنية الاجتماعية في العهد العثماني، ومنها وجهة نظر تقول إن المجتمع كان يتألف من أربع فئات: هي أصحاب القلم والسيف والتجار والفلاحين، وكانت هذه الفئات مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا، ووجهة نظر أخرى تشبه التنظيم الاجتماعي بهرم، الطبقات الاجتماعية فيه مرتبة هرميا حسب الثروة والوضع الاجتماعي، وثمة رأي آخر يقول بعدم وجود ترتيب هرمي بل بوجود طبقتين أفقيتين كانتا تتألفان من الحاكم والمحكوم، وهناك رأي اعتبر المجتمع مجموعة من الهيئات المستقلة، تصطف إلى جانب بعضها، ولم تكن مرتبة في نظام خاص حسب الأولوية، ويمكن اعتبار الحكومة نفسها إحدى تلك الهيئات[2].

يمكن تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات أو هيئات

أ-الهيئة الحاكمة

وتضم أركان الدولة الحاكمين في الولاية وقد تمت دراستهم في الفصل الأول (الوالي والقاضي، والدفتردار، والعسكر).

ب-الأعيان:

تضم الزعامات المحلية الذين عملوا كملتزمين

---

(١) بالرجوع إلى سجلات المحكمة الشرعية وفي محاكم القضاء نجد أسماء مغربية كثيرة مثل التونسي والمغربي والفاسي وغيرها للمزيد، سجل رقم٩، ص١٠٤.

(٢) يوسف، الهام، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في ولاية حلب مابين ١٨٤٠-١٨٧٦م، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، ٢٠٠٥، ص٢١٠.

١-دور الأعيان في الحكم

لم تكن طبقة الأعيان في ولاية طرابلس أو ألويتها حكراً على دين أو طائفة أو قومية، بل كانوا من شتى أطياف المجتمع الطرابلسي، ويلمس هذا الأمر من خلال سجلات الأوامر السلطانية بضرورة المحافظة على بعض الأعيان، وعدم التعدي عليهم، وكذلك توجيه الالتزام الضريبي إليهم، بغض النظر عن انتمائهم. فقد جاء في إحدى سجلات الأوامر السلطانية مايلي: (... بعد مراجعة البطريرك، أو رئيس بطريرك الطائفة الأرمنية للسلطات في الأستانة، صدر مرسوم سلطان يعطي الحق لبطريرك الأرمن بجباية الأموال الأميرية العادة للخزينة السلطانية في ولاية طرابلس وبعض ألويتها كلواء جبلة ولواء السلمية وتوابعها. وهذه المبالغ هي ستة آلاف أقجة، ويعد البطريرك ورهابنته مسؤولون عن جباية هذه الأموال. حرر في ١١٣٤هـ) [١].

تدل الوثيقة السابقة إلى أن الدولة العثمانية، استخدمت رجال الدين كوسيلة تواصل بينها وبين رعاياها الذميين، بغية ضبطهم من جهة، والمحافظة على جمع الضرائب بهدوء من جهة أخرى.

تدخل الأعيان أكثر من مرة كوسطاء بين الحكومة والشعب، ولم تكن الحكومة وحدها تحتاج إلى تدخل الأعيان، بل كان هذا التدخل مطلوباً من السكان في تعاملهم مع الحكومة. فالطرائق الجديدة في فرض الضرائب وجمعها وتأسيس حاميات في المدن، ومحاولة إضعاف الاستقلال الذاتي المحلي أو تدميره، كل ذلك يعني أن الأهالي ملزمون أكثر من أي وقت مضى بالاتصال بالحكومة، فلجأوا إلى الأعيان لكي يؤدوا دورهم التقليدي كوسطاء. وهذا ما وطد سيطرتهم على المدينة، وجعلها تمتد

---

(١) سجل الأوامر السلطانية رقم /٢/، وثيقة رقم ١٨، ص١٢، تاريخ ١١٠٣هـ، ١٦٩٢ (انظر أيضاً نفس السجل كل من الأمر رقم /٣٨٥/ ص٢٣٦. القاضي بتوجيه التزام إلى الحاج = = مصطفى فوزي وكذلك الأمر رقم /٣٩٦/ ص٢٤٣ القاضي بعدم إيذاء الشيخ صالح من قرية قضاء صافيتا وعدم التعرض له بأي ضرر).

إلـى الريـف، وأصـبح الأعيـان حمـاة القـرى. وهـذه أحـد السـبل التـي كانـت مـن أسـس ادعائهم ملكيتها، وأوجدوا تحالفات مع أبناء الريف[1]،

ولا مفر من الاعتراف بأن الأعيان قد استخدموا هذه التكاليف السلطانية بجباية الضرائب من أجل الإثراء السريع على حساب من يمثلونهم من رعايا الدولة العثمانية. كما تدخل الأعيان لدى السلطات العثمانية أكثر من مرة، لحل مشكلة ما أو منع قرار أو استصدار قرار أو تغيير حق أو إلباس الحق بالباطل[2].

كما نجد في سجلات المحاكم الشرعية، أن الدولة العثمانية كانت تقدر الأعيان ووجوه الولاية، وتشركهم في بعض الأمور التي هي من صلب اهتماماتها الاقتصادية أو الإدارية، فقد جاء في أحد الأوامر السلطانية مايلي: (تكليف متصرف لوائيي حمص وحماة القيام بمعونة وجوه الولاية على ترميم وتعمير النزل والخانات والإسطبلات في مركز الولاية طرابلس[3].

لا يُفهم من الوثيقة السابقة من أهل الوجاهة في الولاية على وجه الدقة، فهل المقصود بهم أصحاب الأراضي الكبيرة والواسعة، أو زعماء الحرف ومشايخ الحارات، أم المقصود أركان الإيالات مثل، المتصرف والقاضي وغير ذلك. ولكن الأرجح أن وجوه طرابلس تعني أعيان الأسر في مدينة طرابلس، وهو لفظ درج إطلاقه في العربية على الأعيان في الأسر الكبيرة، وبالتدقيق فيما ورد من استانبول، فالسلطات العثمانية اعتادت توجيه الفرمان السلطاني إلى إيالات بلاد الشام وإلى كل وال أو متصرف بضرورة العمل به، وعدم التحرش بالأهالي[4].

---

(١) هرشلاغ، ز.ي، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، بيروت، دار الحقيقة، ١٩٧٣، ص١٣٤.

(٢) سجل الأوامر السلطانية، رقم /٤/، وثيقة رقم ٢٥٧، ص١٢٥، تاريخ ١١٠٨هـ/١٦٩٧م.

(٣) سجل الأوامر السلطانية رقم /٤/، وثيقة رقم ٣٤٠، ص١٦٦، تاريخ ١١٠٧هـ/، ١٦٩٦م.

(٤) صباغ، ليلى: الجاليات الأوروبية في بلاد الشام، ج١، ص٧٨.

٢-أهم أسر الأعيان في ولاية طرابلس:

هي الأسر ذات الزعامات العصبية الإقطاعية، التي أقرها السلطان سليم على مناطقها، فعندما دهم الخطر العثماني وخرج لمواجهته في شمالي حلب السلطان قانصوه الغوري، كان معه أشهر الأمراء الاقطاعيين في سورية، يقود كل منهم قواته: الأمير عساف التركماني حاكم كسروان والأمير جمال الدين الأرسلاني اليمني حاكم الشويفات، والأمير فخر الدين المعني الأول حاكم الشوف والأمير منصور الشهابي حاكم وادي التيم، والأمير البحتري التنوخي القيسي حاكم الغرب، ولكن يبدو أن هؤلاء الأمراء قد تأمروا سرا مع جان بردي الغزالي وخاير بك، ففي أثناء معركة مرج دابق انحازوا إلى جانب السلطان سليم عدا الأمير البحتري الذي ثبت مع المماليك، ولاشك أن لهذا الموقف أثره في النصر الذي حازه العثمانيون في معركة مرج دابق سنة ١٥١٦م[١].

"قابل الأمراء السلطان سليما ومنهم الأمير فخر الدين المعني الأول أمير الشوف، فخطب أمامه بالنيابة عن أمراء البر خطبة جميلة استمالت بها قلب الفاتح، فأحسن إليه وخلع عليه وسماه سلطان البر، وأفضل عليه وعلى رفاقه الأمراء مثل الأمير جمال الدين الأرسلاني اليمني الذي جعله واليا على بلاد الغرب والأمير عساف التركماني أمير بلاد كسروان وجبيل، وقدمت إليه الناس من كل جانب إلا الأمراء التنوخيين القيسيين فإنهم لم يأتوا لأنهم من حزب الدولة الجركسية"[٢].

وعلى هذا النحو استمر النظام الاقطاعي قائما في سورية وفي لبنان خاصة خلال العهد العثماني. بل إن هذا النظام الاقطاعي في العهد العثماني قد رسخت أصوله ونمت فروعه، حتى غدا إلى حد كبير أحد المقومات الأساسية في حياة لبنان السياسية والاجتماعية في العصر الحديث[٣].

---

(١) عبد الكريم، أحمد عزت، دراسات في تاريخ العرب الحديث، مرجع سابق، ص١٣٤.

(٢) كرد علي، محمد، خطط الشام، مصدر سابق، ج٢، ص٢١٣.

(٣) عبد الكريم، أحمد عزت، دراسات في تاريخ العرب الحديث، مرجع سابق، ص١٣٥

كان هؤلاء الباشوات يتولون مناصبهم بالالتزام، أي أنهم كانوا يتعهدون لخزينة الدولة بمال معين يؤدون بعضه عاجلا ويؤجلون منه شطرا، وقد يطلب منهم الأداء كاملا ويزداد عليه مقدار من المال أيضا لبعض المقربين وأصحاب النفوذ في الدولة ويسمى "خدمة" وللباشا لقاء هذا الالتزام أن يجبي الأموال الأميرية من باشويته إما باستيفائه مباشرة أو بتلزيم المقاطعات لأربابها من الأمراء والمقدمين، فيجري هؤلاء الملتزمون منه على خطته في الجباية والتلزيم: مثال ذلك أن الأمراء من بني معن كانوا يتولون لبنان من الشمال إلى الجنوب فيلتزمون من باشا طرابلس الأنحاء الشمالية حتى كسروان، ومن باشا صيدا بلاد الشوف، ومن باشا الشام بلاد نابلس وعجلون وصفد والأمير يعطي التزام القرى لأتباعه من المشايخ والمقدمين فيتولونها على مال يؤدونه له[1].

حاول جان بردي الغزالي في عهد ولايته على الشام أن يقضي على العصبيات اللبنانية كما فعل حين قضى على الزعيم البدوي ناصر الدين بن الحنش، وفتك به ليتسنى له الانفراد بالسلطة كلها في سورية دون شريك، فدبر لهؤلاء أمرا، وقبض عليهم وأرسلهم منفيين إلى استانبول، ولكن السلطان كان لايزال يذكر لهم موقفهم في مرج دابق، أو كان يقدر كفايتهم لحكم طوائفهم من التركمان أو الأكراد أو الدروز، فأطلق السلطان سراحهم وردهم إلى بلادهم. ولاشك أن هذا النصر الذي أحرزه الاقطاعيون السوريون قد زاد نفوذهم ووطد سلطانهم بإزاء باشوات الدولة العثمانية، مما أحنق السلطان على العصبيات الاقطاعية في سورية ولبنان فظل يتربص بهم للفتك بهم[2].

جاءت الفرصة سنة ١٥٨٤م " عندما وثب جماعة من الأردياء على خزينة السلطان في جون عكار– الجون بمعنى الزاوية، ويذكر عادة مضافا إلى عكار– فانتهبوا المال، فصدر الأمر إلى جعفر باشا الطواشي والي طرابلس أن يجمع العسكر من ساحل البحر من صيدا إلى حمص ويصادر يوسف باشا بن سيفا الذي كان قد اعتزل عن طرابلس وأقام في عكار فنهب العسكر بلاد عكار وأحرق كثيرا من قراها،

---

(١) المرجع نفسه، ص١١٥.

(٢) المرجع نفسه، ص١٣٥.

ورفع جعفر باشا الشكوى إلى السلطان، بأن الأمير محمد بن منصور عساف وأمراء بلاد الدروز إنهم هم الذين نهبوا الخزينة، فصد الأمر إلى إبراهيم باشا والي مصر أن يجمع العساكر من حلب والشام ومصر فجمعها وقطع طرق البحر والبقاع على الدروز"[1] وقبض على بعض الأمراء العسافيين والتنوخيين، وحاول القبض على الأمير قرقماز المعني فهرب منه إلى إحدى المغارات، وأمعن الباشا في دروز الشوف قتلا وفتكا، ولكن الأزمة مرت سريعا، وعاد الأمراء إلى اقطاعاتهم، بل عادوا أشد قوة مما كانوا عليه، ولم تجد الدولة سبيلا إلا أن تقيم لونا من ألوان التوازن بين هذه العصبيات المسلحة، حتى لا تطغى إحداهما فتستأثر بالحكم في سورية من دون الباشوات العثمانيين، فكانت تطلق أميرا على آخر، حتى إذا كاد أحدهم أن ينتصر تدخلت الدولة على يد أمير آخر أو بواسطة باشواتها، فحرمت الأمير المنتصر ثمار نصره، وهكذا دواليك، حتى أصبح التاريخ الحديث المحلي لسورية ولبنان خاصة سلسلة متصلة من الكيد والعنف[2].ومن أهم هذه الأسر:

أ-بنو عساف التركمان في كسروان:

بعد استدعاء المماليك لعشائر التركمان للإقامة في كسروان منذ أوائل القرن١٤م، على أثر قضاء الدولة على حركات التمرد والفتنة في كسروان. وكانت الزعامة فيهم لبني عساف واستمروا يحكمون في كسروان وجبيل حتى الاحتلال العثماني لبلاد الشام ١٥١٦م فانحاز الأمير منصور عساف إلى السلطان سليم في معركة مرج دابق، فأقره على بلاده، يحكم أهلها ويجبي أموالها، على أن يكون تابعا لباشا الشام[3]، وقد عظم شأن العسافيين فأثارت الدولة عليهم بني سيفا أصحاب عكار وعلى أيدي السيفيين تم القضاء على بني عساف.

ف "في سنة ١٥٧٩م شكا البعض الأمير منصور بن عساف إلى الباب العالي بسبب قتله ابن شعيب حاكم طرابلس، فأمر السلطان أن يكون والي طرابلس لكسر

(١) الدبس، يوسف، تاريخ سورية الديني والدنيوي، مصدر سابق، ج٧، ص٤١.

(٢) عبد الكريم، أحمد عزت، دراسات في تاريخ العرب الحديث، مرجع سابق، ص١٣٦.

(٣) المرجع نفسه، ص١٣٨ وص١٣٩.

شوكة بني عساف يوسف باشا آل سيفا التركماني، وفي سنة ١٥٨٠م توفي الأمير منصور العساف وخلفه في ولايته بغزير ابنه الأمير محمد ... وفي سنة ١٥٩٠ خرج الأمير محمد بن عساف من زير إلى مقاتلة يوسف باشا بن سيفا في عكار، وعرف يوسف باشا بذلك فجمع عسكره وكمن للأمير محمد بين البترون وعقبة المسيلحة فقتله هناك وبدد عسكره، ولم يكن للأمير محمد ولد فانقرضت به دولة بني عساف الذين سكنوا غزير منذ سنة ١٣٠٦م بعد جلاء الصليبيين، وضبط يوسف باشا بن سيفا بعد ذلك أملاك بيت عساف وأخذ أموالهم"[١].

ب-**بنو سيفا من الأكراد في عكار**: ينتسبون إلى المقدم جمال الدين الملقب بسيفا ابن أحد مماليك الجراكسة وعمالهم في طرابلس وعكار وحصن الأكراد[٢] سكنوا أولا في عكار، ثم تطلعوا إلى بسط نفوذهم على طرابلس التي كانت بيد أسرة من بني شعيب فحالف السيفيون أولا بني عساف وبني معن، حتى تم لهم التخلص من بني شعيب، وعظم نفوذ آل سيفا في عهد زعيمهم يوسف باشا سيفا، حتى حجب نفوذه نفوذ الباشا العثماني في طرابلس، وقد فتكوا بالعسافيين، وانفردوا بالسلطان في شمالي لبنان، وامتد نفوذهم في الداخل حتى حماه وحمص، وأنشأوا لهم في عكار بلاطا فخما، وقد عرفوا بالكرم وتقرب الشعراء، حتى دعوا برامكة عصرهم، ولكنهم أرهقوا الناس، والتجار الأجانب خاصة، بالضرائب، وكان سلطان بني معن في لبنان الجنوبي يعلو تدريجيا حتى وصل ذروته في عهد الأمير فخر الدين الثاني، وعلى يد بني معن كانت نهاية السيفيين[٣].

ج-المعنيون في الشوف:

ظهورهم في القرن ١٢م حين ندبهم أمراء السلاجقة لقتال الفرنجة على الساحل السوري، فأبلوا بلاء حسنا، فكوفئوا بإقليم الشوف، وحالفوا جيرانهم التنوخيين في الغرب

---

(١) الدبس، يوسف، تاريخ سورية الديني والدنيوي، مصدر سابق،ج٧، ص٤١ وص٤٢.

(٢) الشدياق، طنوس، كتاب أخبار الأعيان، مصدر سابق، ص١٨٩.

(٣) عبد الكريم، أحمد عزت، دراسات في تاريخ العرب الحديث، مرجع سابق، ص١٠٦.

والشهابيين في وادي التيم، وأشهرهم في أواخر أيام المماليك الأمير فخر الدين المعني الأول الذي غابت به شمس الإمارة التنوخية وأشرقت شمس الامارة المعنية[١].

لما قدم السلطان سليم إلى دمشق، خلع عليه السلطان، وفوّض إليه أمور الشام وجعله مقدما على الجميع، ولما نهبت خزنة مصر كلف السلطان والي مصر لمقاصة أمراء لبنان فهرب قرقماس–ابن فخر الدين– إلى مغارة تيرون، وتوفي فيها وله ولدان صغيران الأمير فخر الدين والأمير يونس[٢]. وظل الأميران عند خالهم الأمير سيف الدين التنوخي، الذي تولى بلاد الشوف بعد موت والدهم، وعند نهاية الست سنوات ولى الأمير سيف الدين الأمير فخر الدين على الشوف[٣].

أعاد الأمير فخر الدين المعني الثاني(١٥٩٠–١٦٣٥م) بن قرقماز للمعنيين نفوذهم وسيطرتهم بعد انتصار اليمنيين على والده، ففي عام ١٥٩٠م كان فخر الدين قد بلغ الثانية عشرة من عمره وبدأ يعمل بالتدريج لاستعادة نفوذ أسرته في الشوف والسيطرة على جبل لبنان والبلاد المجاورة، ولتحقيق ذلك قوى فخر الدين صلاته بالشهابيين، وضم إلى جانبه آل حرفوش المسيطرين على منطقة بعلبك بالسياسة وإظهار القوة، وقد أدت سياسة فخر الدين، وهي العمل على بسط نفوذ أسرته على لبنان، إلى قيام النزاع مع القوى المنافسة في داخل لبنان، ومع ولاة دمشق العثمانيين، وفي النهاية مع السلطان العثماني نفسه[٤].

د–**بنو حرفوش:** أمراء بعلبك والبقاع، كانوا شيعة، بل كانوا في نظر الدولة من الغلاة الشيعيين، ولهذا حل بهم سخطها، ودارت بينهم وبين أصحاب العصبيات الدرزية من المعنيين والشهابيين وقائع كثيرة، بسبب تطلع هؤلاء إلى انتزاع البقاع منهم، وهي أخصب جهات لبنان. وقد استمر الحرفوشيون يناوئون الدولة مدة طويلة، حتى

---

(١) المرجع نفسه، ص١٠٧ وص١٠٨.

(٢) الشدياق، طنوس، كتاب أخبار الأعيان، مصدر سابق، ص٢٣٨.

(٣) الدويهي، البطريرك أسطفان، تاريخ الأزمنة، مصدر سابق، ص٤٨٨.

(٤) عمر، عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي، مرجع سابق، ص١٦٥.

سنة ١٨٥٠م، حين سيرت الدولة قوة عسكرية كبيرة على بعلبك فقبضت على أميرها الحرفوشي وأهله ونفتهم إلى كريت[1].

هـ-الشهابيون في وادي التيم

أمراء الدروز في وادي التيم، نزلوه سنة ١١٧٣م واشتركوا بنجاح في قتال الصليبيين ثم في قتال المغول أثناء إغارتهم على بلاد الشام، وقد حافوا المعنيين وأصهروا إليهم ثم خلفوهم في إمارة لبنان في أواخر القرن ١٧.

أقر السلطان سليم الشهابيون على وادي التيم، وحالفوا المعنيين وأصهروا إليهم وداروا في فلكهم، فلما انقرض نسل المعنيين في لبنان سنة ١٦٩٧م اجتمعت كلمة الأمراء والمقدمين والمشايخ على اختيار الأمير بشير الشهابي الأول أميرا للجبل، فقد كانت الأسرة الشهابية أقوى الأسر القيسية في ذلك الوقت، وأصبحت لها الصدارة بعد انقراض المعنيين.

وقد أثبت الشهابيون جدارتهم لتزعم القيسية ففي سنة ١٧١١م جمع الأمير بشير الشهابي جموع القيسية من اللمعيين وبني الخازن وحمادة وجنبلاط وتلحوق وغيرهم من الدروز والموارنة وهاجم اليمنيين في عين دارا وفتك بهم[2].

٣-الهيئة المحكومة "الرعية"

وهو القسم الباقي خارج طبقة العسكريين، وبالتالي فهم لا يشاركون في الحكم والإدارة، ويشكلون الطبقة الثانية في المجتمع العثماني، والقطاع الذي يدفع الضرائب، ويؤمن معيشته بالعمل في الزراعة والصناعة والتجارة، وهذه الطبقة من الناس هي التي تعرف باسم الرعايا أو الرعية، أي قطاع الأهالي الذين يشملهم السلطان أو الوالي برعايته وحمايته، تتشكل هذه الطبقة من جماعات وطوائف مختلفة، تنتمي لأديان ومذاهب وأعراق متعددة[3].

---

(1) عبد الكريم، أحمد عزت، دراسات في تاريخ العرب الحديث، مرجع سابق، ص١٣٨.

(2) عبد الكريم، أحمد عزت، دراسات في تاريخ العرب الحديث، مرجع سابق، ص١٠٨ وص١٤١ وص١٤٢.

(3) أوغلي، أكمل الدين إحسان، الدولة العثمانية، مرجع سابق، ج١، ص٥٥١.

١. **طبقة التجار والفلاحين والحرفيين**

تضم هذه الطبقة، الفلاحين والمزارعين اللذين يعملون في سهول حمص وحماة وسهل عكار ومناطق البقاع وسهول جبلة والسلمية، وهم واقع الأمر أنصاف مزارعين وأنصاف بائعين متجولين وقوى اقتصادية تمد أسواق مدن الولاية وألويتها بالخضروات والفاكهة، وهؤلاء بعرقهم وعرق عيالهم يضمنون لقمة عيشهم ويأكلون من جهدهم، وحياتهم شاقة من الصباح إلى المساء، ليس لديهم منتجات زراعية تزيد عن حاجة الأسواق[١].

بقدوم العثمانيين تزايد الإقطاع، لدرجة أنه أصبح إلى حد كبير أشبه بالرقيق وبحسب الدراسات الميدانية، فإن الإسلام كان مدركاً استحالة تفكيك مجتمع الأرقاء[٢]

من الصعب قراءة واقع أحوال الطبقة العاملة في ولاية، قواها البشرية برمجت على أساس طائفي ومذهبي من جهة، وتسليط قوى على قوى بالأصل هي مضطهدة سلفا منذ فجر التاريخ، وإذا كانت تلك الطبقة، قد رحبت بالغزاة الجدد من العثمانيين ممن يتطلعون إلى الهيمنة والاستعباد، فلأنها اعتقدت أنها اعتقدت أنهم سيخففون عنها عبودية أنهكت قواها، وشردتها نتيجة الممارسات القاسية وفرضها الضرائب، غير أن الغزاة أضافوا عليها، السباهي في تيماره يومين في الأسبوع، وثلاثة أيام في زعامات ضباط السباهية وفي الأيام الباقية خدم وحشم في بيوت زعاماتهم التقليدية المحلية[٣].

السؤال المطروح، ماذا يملك العامل غير جهده، فإذا مرض يموت من الجوع فلا حماية للعمال ولا سند له، فالنقابات لم تكن قد تأسست حتى ولو تأسست ما ولا ولن تنقذ العامل والفلاح من مأساته، ولم يكن هناك مشافٍ مجانية، والأطباء يعدون على

---

(١) محمد بن طولون، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة ١٩٦٢م و١٩٦٤م، ج٢، ص٨٢.

(٢) الأنصاري، فاضل: العبودية، الرق والمرأة بين الإسلام الرسولي، والإسلام التاريخي، دراسة اجتماعية، توضح مراحل العبودية وتطورها تاريخيا، الأهالي للتوزيع، ط١، ٢٠٠١م، ص٨٩.

(٣) حنا عبد الله: الحركة العمالية في سورية ولبنان ١٩٠٠-١٩٤٥، دار القلم، ١٩٧٣م ص١٢٧.

الأصابع، والدولة العثمانية بالأصل تشكو شكوى العامل في طرابلس أو غيرها، وليس بمقدورها تطبيق العدالة ما بين المسؤول والسائل، كما أن واقعها العسكري ينفي تطبيق العدالة والمساواة بين الجميع.

إذا كان العيساوي يذكر أن العامل يستطيع أن يشتري أوقة اللحم بثلاثة قروش وأجره في اليوم لا يتعدى ١ – ٢ قرش، والخبز بـ٣٠ باره للكيلو الواحد، خلال القرن التاسع عشر، فبحسب عمر لطفي بارقان أن العامل في ضواحي أزمير لم يكن بمقدوره شراء أوقة لحم بعمل يومين كاملين، وأن أجره يتقاضاه بالبارة، وكانت الباره بحسب غالب أدهم لا تساوي سوى أقجتين آنذاك، والعامل أجره باليوم الواحد باره وربع[١]، وبالرجوع إلى السالنامات التي استمدت معلوماتها من وقائع نويس المدونة لمعلوماتها خلال القرن الخامس عشر، توضح أن إلزام العامل والفلاح بالعمل أسبوعيا أيام دون أجر، أسهم بدفعه للهرب.

إن الفلاح أو المزارع في القرى يتناول ما تنتجه أرضه، وإنتاج حيواناته من حليب وزبدة يكفيه وعياله، فهو وبقية الفلاحين، ويربون الأبقار والأغنام والماعز. وهم بالغالب يتبادلون كل شئ، فيما بينهم، لكن عامل المدن محروم مما ذكر سابقاً.

لا شك أن كيلو الخبز بـ٣٠ باره وكيلو الحليب بـ٥ بارات، والزيت زيتون أو سمسم بحدود ٢٠ – ٢٥ باره، وكيلو الجبن بـ١٧ باره، غير أن جهد العامل لا يحقق هذا المبالغ المتفرقة في الأسبوع، لأن أجره لا يتعدى فرنك واحد من الصباح إلى المساء[٢]. لا بد من قراءة حالة الريفيين الَّذين يملكون أراضي إنتاجها لا تكفيهم، فيضطرون إلى الاستدانة وشراء حاجياتهم بالدين، وقد أشار عبد الكريم رافق في بحثه (مظاهر اقتصادية واجتماعية من لواء حماة) فذكر أن نسبة الريفيين في ديون الحبوب ٧٢,٤٦% وفي ديون القطن ٤٥,٢٣% ويضيف أن شراء الحبوب يكون في وقت البذار[٣]، إذا اعتمدنا لواء حماة كمثال للألوية التابعة لولاية طرابلس وأيضاً لواء

---

(١) بارقان عمر لطفي: الحياة الزراعة، مرجع سابق، ص٢٣٤ .

(٢) الفرنك = ٢/١ ٤ قرش = ٤٠ باره.، إذا كان قرش صاغ، والرائج – ٢٠باره.

(٣) رافق،عبد الكريم، دراسات اقتصادية واجتماعية، مرجع سابق، ص٣١.

حمص، فإنه يمكننا القول إن ريف حماة أكثر رفاهية من ٧٠% من بقية الألوية ولاسيما لوائي جبلة والسلمية، ولربما تكون حياة العامل في لواء السلمية أحسن حالا من لواء جبلة ولاسيما القرى التابعة له، لأن طابع البداوة هو الغالب[١] ويضيف رافق أن سكان ريف حماة يأخذون أقمشتهم بالدين ونسبتهم ٧.٥٨% ويستدل رافق على أن انخفاض النسبة قصر يدهم (فقر حالهم) فإذا عممنا ذلك على ريف ألوية، لاتضح أنه لا خلاف كبير بين الواقع الاجتماع ومن خلال الاعتماد التقديري كأقرب وسيلة للدلالة على الفقر الَّذي يعصف بريف إيالات بلاد الشام، أما ما يتعلق في القرى البعيدة عن مركز اللواء، فليس من دراسة علمية توضح حالة العامل والفلاح، إلا بالمقايسة، وبتعبير آخر، ساكني الجبال المهملين تاريخياً[٢].

ما يمكن قوله إن حياة الفلاح، ولاسيما الوضع المعيشي لديه أقل كلفة من سكان المدن، ففيها البساطة، وأرضه تنتج معظم مواده الغذائية، وحيواناته تؤمن له ما يحتاجه من حليب ولحم، ويتبادل مع جيرانه الكثير من وسائل العيش لدرجة الكفاف، وبحسب ما ذكره الزواهرة في مؤلفه، أن الريفيين في أرياف بلاد الشام أو غيرها، فظاهرة الفقر غدت جزءا منهم، وما يؤلمهم الممارسات التي تمُارس عليهم من قبل إقطاعي المنطقة من جهة، وجباة الضرائب من جهة أخرى[٣].

إذا كانت معظم أراضي الإيالات موزعة ما بين تيمار وزعامت وملك خاص بيد أشخاص عسكريين، وفي عهد السلطان أحمد الثاني ١٦٩١ – ١٦٩٥م، اقترح اعتماد نظم جديدة (مالكانة، جفتليك، التزام) إنقاذا لدولته التي ازداد عجزها، وفسد نظام

---

(١) موسى، علي وحربه، محمد، محافظة دراسة إدارية اقتصادية اجتماعية، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٨٥، ص١٤٩.

(٢) إينالجيك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، مرجع سابق، مجلد٢، ص١٦٩.

(٣) الزواهرة، تيسير، تاريخ الحياة الاجتماعية في لواء دمشق من١٢٥٥ – ١٢٨٢هـ /١٨٤٠-١٨٦٤م، دمشق، ١٩٩٢، ص٨٥ -٩٧، وأيضاً سجلات المحكمة الشرعية، سجل رقم ٦ الوثيقة ٥٦.

انكشاريتها وُكثرت هزائمها، فإن أوضاع المعيشة لم تتبدل بالنسبة للعامل والفلاح ويعلق جودت على الإجراءات التي اتخذتها الدولة في أواخر القرن السابع عشر، بالقول متحدثاً بلسان الدولة: (نحن كدولة مهمتنا أن نزيد من غنى الغني، ونؤّمن للفقير لقمة عيشه)[١] ومما زاد الأمور المعيشية وتعقيداً على العامل والفلاح بالدرجة الأولى، أن تجارة الحبوب بأنواعها، أصبحت بأيدي

تجار ينحدرون من منبت عسكرين، وأن الدولة غضت الطرف عن تجاوزاتهم أو عجزت، أما ريف ألوية إيالات بلاد الشام، فهو مرتهن للإقطاعيين، أما ريف ولاية طرابلس فتتحكم به قوى منبتها عسكري، وما تبقى من أصول غريبة (تركمانية وكردية العثمانيون أقرب إليهم) ومن جانب آخر، فإن ريف بيروت مرهون للتجار وتشاركهم الزعامات الإقطاعية الملكية، أما جبل لبنان فهو مرتهن بالكامل للمقاطعجية ممن توارثونها منذ قرون[٢].

لم يكن ريف ألوية ولاية حمص بأفضل من بقية أرياف ولاية حلب أو الشام (دمشق)، فالزعامات مهيمنة هيمنة كاملة، وأن الأسواق في تلك الألوية مرتهنة لتجار العقارات، وتّعد مناطق سهل عكار بمختلف عشائرها وقبائلها مرتبطة بزعامتها العشائرية التي تعهدت أن تقدم للدولة ما عليها من ضرائب دون أن تتدخل الدولة بشؤونها البتة[٣].

ما يمكن قوله إن الطبقة العاملة متفاوتة بين حي وحي داخل المدينة، ولا يمكن القول إن سكان الجبال جياع لدرجة يصعب التعبير عنها قياسا بريف لواء حمص البدوي الذي يعيش على منتجات حيواناته من أغنام وإبل، وهم يستفيدون أكثر من غيرهم من تأجير إبلهم للتجار الَّذين يتاجرون مع بغداد وغيرها، كما ينقلون بضائع

---

(١) جودت باشا، أحمد: تاريخ جودت، مطبعة دار سعادة، المجلد العاشر، ١٣٢٠ هـ ١٩٠٣م، ص٤٢.

(٢) غنام، رياض، مقاطعات جبل لبنان، مرجع سابق، ص١٦٩.

(٣) حقي، إسماعيل، لبنان مباحث علمية واجتماعية، واقتصادية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٦٩م، ج ٣، ص٤٧٣.

تجارية لحلب وبالعكس وذلك منذ صدور الامتيازات التي انعكست عن بدو بلاد الشام بالخير الوفير نسبيا ولاسيما خلالً القرن السابع عشر وما بعد.

من العبث بشيء أن يتساوى عمال المدن بعمال المناطق الزراعية في مناطق الريف، فعمال مدينة طرابلس وغيرها من المدن قد يستطيع العامل أن يحصل لقاء جهده بالحد الأدنى٣ – ٥ قروش وعلاقته بالغالب مع تجار البواكي والبيوتات والشركات والزوار وغيرهم، أما عمال الريف مجبرين للعمل لتأمين دخلهم المحدود لأنه مرتبط بالمواسم الزراعية من جهة، وعلاقتهم مع الإقطاعي، أما حالتهم المادية لا بأس بها إلى حد ما، وبإمكانهم أن يؤمنوا معيشتهم من الأرض التي تجود عليه وعلى عياله في أدنى حالاتها[١]، أما العامل في حمص وحماة فقد يحصل بالحد الأعلى على٥ قروش، وفي هذه الحالة يعيش عيشة حد الكفاف، أما بقية الألوية الذين يعملون بالزراعة، قلة قليلة يعملون كتجار متجولين مابين الريف والمدينة، أما بدو حمص وحماة، فيحصلون على ما يحتاجونه من أسواق مدينتي حمص وحماة، وهم بدورهم يستفيدون من نقل إبلهم للحجيج سنويا، والفائدة العظمى ليست لفقرائهم، بل لزعامتهم القبيلة والعشائرية[٢] إن رخص من الصناعات اليدوية، فإن أوضاع الصنّاع تحسنت، ففي القرن السابع عشر ولاسيما أواخره، تنفس التجار الصعداء بتقلص نفوذ الانكشارية، وكذلك العامل تخلص من العمل مجبرا في تيمارات السباهية، وغدت الأراضي موزعة مابين مالكانات وجفتليكات، لكن محاولات تحسين أوضاع الدولة ماديا وسد عجزها باءت بالفشل، لأن مستجدات أواخر القرن السابع عشر تأثرت بالأفكار الأوروبية التي غزت مدن بلاد الشام، ولكن تأثيراتها في الأرياف ضئيلة، اقتصرت فعليا على المدن الساحلية المنفتحة للأفكار الأوروبية من خلال السفن الأوروبية الراسية في موانئ بلاد الشام، أما مدينة طرابلس كان محدودا لأنها مشبعة بالتعصب الديني الذي ولد ولادة

---

(١) حسين، أحمد محمد أسعد، دراسة الأوضاع الاقتصادية لريف بلاد الشام، رسالة ماجستير، لم تنشر بعد، نابلس٢٠١٠م، ص٢٣٦.

(٢) كنغ ليك: رحلة كنغ ليك، إلى المشرق (١٨٣٤ – ١٨٣٥م)، ترجمة: محمود العابد، المطابع التعاونية، عمان، ط١، ١٩٩٠م، ص٢٦.

غير طبيعية أثناء الغزو الصليبي، وتنامى بشكل منظم منذ السيطرة العثمانية سنة ١٥١٦م[(١)].

إن قراءة الوثائق من خلال سجلات المحاكم الشرعية ولاسيما رقم ٩ ورقم ١١ الوثائق وكتاب عيساوي وسعيد حماده، أفادت إن ما ذكر عن مستوى المعيشة أقرب إلى الحقيقة في ولاية طرابلس وألويتها، وحينما تعرض البحث لقضاء عكار فالحياة طابعها بدوي بامتياز، أما مستوى معيشة لدى القرى المحيطة بحمص وحماة ليس أهلهم بأفضل حالاً من قرى الألوية الأخرى.

على ضوء وضع مدينة طرابلس الاجتماعي يقرأ واقعهم الاقتصادي لكل لواء من ألوية الولاية، ربما وضع طرابلس مشابه لوضع مدينة دمشق، لكن بيروت حظيت بمرفأ احتل المرتبة الثانية بعد ميناء إسكندرونة، وأهمل ميناء طرابلس منذ العقود الخيرة للقرن السابع عشر، ولهذا فإن العمال فيها أكثر رفاهية من عمال الولاية قاطبة، والواقع الميداني أن مدينة طرابلس ومدن ألويتها تسير الحياة فيهم بفضل عمالها، وتمتلئ أسواقهم بفضل أنصاف المزارعين من جهة وتجار موسميين مؤقتين من جهة أخرى، علماً أن مدينة طرابلس تدار الأمور فيها من قبل العائلات التي هيمنت على كل شيء فيها فكثر فيها المتسولون، وعلى الرغم من الفقر الذي عاناه الفقراء بحسب رضا نور كلما ازداد الفقر في منطقة كلما ازداد اللجوء للجامع حيث أفسح المجال لخطباء الجوامع لزيادة قبضة الأغنياء على المحيط الذين يعيشون به.

والحال نفسه بالنسبة لريف حماة وريف حمص منهم مزارعون من جهة ورعاة أغنام وأبقار وتجار من جهة أخرى، أما قضاء عكار فله زعامته البدوية والعشائرية، وللواء حمص زعامته الإقطاعية التي تمتلك معظم سهولها، أما بالنسبة للواء حماة فحاله أشد ضيقا على عماله لأن الطبقة المتنفذة وصاحبة القرار الطبقة التركمانية المدعومة من الإدارة العثمانية وتليها طبقة رجال الدين والتجار الذين يشترون أصحاب القرافي اللواء، وما تبقى فهم عمال زراعيون أكثر مما هم عمال (مكارية)، أما مدينة

---

(١) غنام، رياض: مقاطعات جبل لبنان، مرجع سابق، ص١٩٤.

طرابلس ومحيطها فالعمال تآخوا مع الأرصفة بحثاً عن عمل. أما الطبقة العاملة في ولاية طرابلس بكل ألويتها يعانون وضعاً شبه سيء قياساً بريف إيالات الشمال الأفريقي، أما من حيث الواقع الاجتماعي في ولاية طرابلس، فالقرار يصنعه عسكر القابي قول (عبيد الباب) الذين تمركزوا في قلاعها وأبراجها، وعلى الأهالي تأمين حاجياتها، فهي لا تمنح إقطاعات أرضية أسوة بعناصر السباهية، فهم جنود السلطان، وعليهم يعتمد في ضبط شؤون الإيالات المتمركزين بها(١).

إن تمركز عناصر القابي قول في القلاع، زاد من أعباء ولاية طرابلس(٢).

٢- أهل الذمة:

خضع أهل الذمة لنظام الملل الذي يقسمهم على أساس المذهب الديني، وكان لكل ملة رئيس ديني يحكم في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية - الزواج والطلاق والإرث - دون تدخل من جانب الدولة التي تكفل لكل ملة حرية ممارسة الشعائر الدينية والتأمين على الأنفس، وكان على الشبان دفع الجزية بدل ذهابهم إلى الخدمة العسكرية(٣).

ويستدل على ذلك من التسميات التي أُطلقت على أحياء طرابلس وحاراتها مثل: محلة اليهود التي كانت تضم أفراداً من اليهود بما في ذلك مساكنهم وأعمالهم ولهم فيها كنيس، ومحلة الحجازيين حيث توّطن الحجازيون واتخذوا لأنفسهم مكاناً مخصصاً للسكن يجمعهم، وكذلك محلة المسيحيين، ولا شك في أنها كانت مكاناً لسكنهم، ولهؤلاء أماكن في أسواق ومحلات تجارية وورشات صناعية يمارسون فيها صنائعهم وأشغالهم، وهذا ما كان عليه معظم مجتمعات بلاد الشام خلال العهد العثماني(٤)، وقد أثر نظام

---

(١) جودت باشا، أحمد: تاريخ جودت، ترجمة أحمد الدونا، بيروت، ١٩٦٧م، ج٢، ص٤٥.

(٢) محمد الفاتح، قانون نامه سي، الباب الأول، ص٣٦.

(٣) قازان، نزار، سلاطين بني عثمان بين قتال الأخوة وفتنة الانكشارية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٢م، ص١٣.

(٤) نعيسه، يوسف: مجتمع مدينة دمشق ١٧٧٢ - ١٨٤٠م، دار طلاس، ١٩٨٤م، ج١، ص٣٣٣.

الملل هذا على المجتمع الطرابلسي، فكان سبباً في التفرقة بين سكانه، لأن الدولة العثمانية سعت إلى جعل طرابلس والمناطق التابعة لها إمارة دينية، وكذلك الحال في لواء حمص وحماة، ولهذا وطّنت القبائل التركمانية في الصحراء المجاورة لحمص وحماة، كما جعلت السيادة في المدن الثلاث للزعامة التركمانية والكردية، ولم تكتف بذلك بل فرضت طوقا من العزلة بين الطوائف، وقد عانى المسيحيون من حرمانهم بعض الحقوق، فلم يكن باستطاعتهم ركوب الخيل، ولم تكن شهادتهم مقبولة أمام المحاكم، كما أُلزِموا بلباس معين (لباس أزرق اللون، وعمامة نعال سوداء)، وذلك لتمييزهم عن المسلمين، أما الطائفة اليهودية فكانت تعيش بأمن وسلام(١).

ومن سلبيات نظام الملل أنه خلق نزاعاً بين الطوائف المسيحية ذاتها، فأصبحت كل طائفة يتصارع رعاياها، تلجأ إلى السلطنة طالبة التدخل لإعادة الأتباع المنشقين، مما أفسح المجال لألوية العثمانية أن تؤدي دور الخصم والحكم بآن واحد، وقد تناست الإدارة العثمانية أن ما فعلته هيأ للدول الأوروبية التدخل واستغلال هذه النزعات للحصول على امتيازات حماية الطوائف المسيحية، وأتاح للدولة العثمانية تنصيب نفسها حامية للمسلمين، ذلك لأن السلطة التي أعطيت لها فيما بعد كانت اسمية أكثر مما هي فعلية.

منحت الدولة العثمانية منذ ثلاثينيات القرن السادس عشر الميلادي امتيازات واسعة للدول الأوروبية بالتدريج، أولها كانت لفرنسا سنة ١٥٣٥م وهي امتيازات تجارية وتتضمن حماية للأقلية في السلطنة العثمانية وحماية قناصلها، كما نصت على عدم محاكمة التجار الفرنسيين ومستخدميهم وخادميهم فيما يخص المسائل الدينية، وأن تكون محاكمتهم أمام الباب العالي، كما صرحت لهم بممارسة الشعائر الدينية، وقد تسببت هذه الامتيازات في تدخل فرنسا وباقي الدول الأوروبية في شؤون السلطنة، ولاسيما في فترة ضعف السلطنة العثمانية بعد سنة ١٥٦٦م أي بعد وفاة السلطان سليمان القانوني، وقد أُديرت الدولة العثمانية في عهد خلفه السلطان سليم الثاني من

---

(١) الأسطواني، محمد سعيد، مشاهد وأحداث دمشقية، وزارة الإعلام، ١٩٩٣، ص١٠١.

قبل والدته اليهودية روكسلانة وزوجه نوربانو، وكانت الأخرى يهودية أيضا، واستمر الأمر بالانهيار تدريجياً حتى أواخر العهد العثماني، وسعت فرنسا لمد دائرة نفوذها لتشمل الرعايا الأوروبيين في المرحلة الأولى كافة، وكل المسيحيين الكاثوليك في المرحلة الثانية، وسرعان ما لحقتها بريطانيا للحصول على امتيازات مشابهة سنة ١٥٧٩، وكذلك هولندا سنة ١٦١٢م وروسيا في أعقاب الحرب مع السلطنة عبر معاهدة كوجك قينارجيه سنة١٦٧٩حيث حصلت على حماية المسيحيين، وتعهد ت السلطنة لها بحماية الأقلية المسيحية وعدم المساس بالكنائس والسماح لرهبان دولة روسيا وسائر رعاياها بزيارة الأماكن المقدسة كافة، ولاسيما القدس الشريف، كما نصت على امتيازات تجارية وتعيين قناصل روس ووكلاء قناصل في عموم المواقع المهمة بالنسبة لها.

غدت فرنسا بموجب هذه الامتيازات المنصوص عليها سابقاً حامية للملة المسيحية الكاثوليكية وروسيا حامية للملة المسيحية الأرثوذكسية داخل إيالات السلطنة العثمانية، وأصبحت تمارس إلى جانب انكلترا وغيرها النشاطات الاقتصادية التجارية بكل فروعها داخل أسواق السلطنة كافة، وتنافست فيما بينها على اقتطاع حصة وجزء من أراضي السلطنة في مرحلة الضعف المتنافي يوما بعد يوم[١].

ما يهمنا من هذا العرض للامتيازات الأجنبية التي مُنحت من قبل السلطنة العثمانية هو أثرها على الأوضاع العامة في إيالات بلاد الشام من اقتصادية وسياسية واجتماعية، كما أدت هذه السياسة بشكل عام إلى نتائج جلّها سلبية سواء من الناحية الاقتصادية[٢] أو الاجتماعية وحتى السياسية ولاسيما الأزمات التي ولدت فيما بعد حيث أحدثت خلخلة في مجتمع إيالات بلاد الشام عامة وطرابلس وجبل الشوف،

---

(١) سليمان، هلا: أثر الحملة المصرية، مرجع سابق، ص١٦٨، ١٦٩، ١٧٠.

(٢) سليمان، هلا: أثر الحملة المصرية، مرجع سابق، ص٧٨.

وذهب ضحية هذا الاضطراب الكثير من الأرواح والأملاك، وزرعت روح الكراهية التي سيكون لنا نتائج بالغة السوء على المنطقة مستقبلاً[(١)].

فالمجتمع الطرابلسي شبيه بمعظم مجتمعات بلاد الشام والعراق، فقد ساد بين الجميع الإخاء والمودة وحسن المعاملة والتمسك بالتقاليد العربية والإسلامية الأصيلة[(٢)]، فمجتمع طرابلس ممثلاً بكل فئاته علماء ورؤساء الطوائف الدينية المختلفة وتجار وصناع ومزارعين وأدباء وشعراء وأطباء و... الخ كان شعارهم الأول الخلق الحسن وأدب المعاملة، مما جعل الأجنبي المقيم بطرابلس يتبنى شعور الأهالي ويقلّدهم، وكان نفوذهم مرتبطاً بمكانتهم الشخصية وبما أحرزوه من ثقة واعتبار لمواطنيهم، وخاب أمل العثمانيين في جعل طرابلس إمارة دينية.

٣-البدو في ولاية طرابلس:

سكن طرابلس الشام وألويتها العديد من العشائر التي استقرت منذ العهد المملوكي في مناطق عكار والضنية وطرابلس، ولم تكن هذه العشائر منضبطة خلال العهد المملوكي، فرضوتهم على الطرق الرئيس مابين حمص وطرابلس وما بين طرابلس

---

(١) فالامتيازات كانت بمثابة دولة داخل دولة والحملة المصرية قلبت الوضع وجاءت بمفاهيم جديدة عرفها المجتمع من قبل ولكن جاءت هذه المرة بغلاف غربي بحت لم يرضه المجتمع الذي غلب الطابع الإسلامي عليه، مما أدى إلى خلخلة المجتمع وإثارة الحق والكراهية، ثم جاءت الإصلاحات التي أكدت المفاهيم التي جاءت بها الحملة المصرية، كل ذلك كان آثاره السلبية، فالإصلاحات لم ترضها الرعية مسلمين منها ومسيحية ولاسيما مبدأ المساواة ومبدأ الخدمة العسكرية، فهذه الإصلاحات جاءت لإرضاء شرائح معدودة في المجتمع، وتوسيع قاعدة الذين ترتبط مصالحهم مع الأجنبي وتقوية السوق المحلية لاستيعاب السلع الواردة من الغرب.
للاطلاع أكثر عن أزمة ١٨٦٠م، انظر الاسطواني، مشاهد وأحداث... ص٧٤ وما يليها. كما أعطت الامتيازات الأجانب حق عدم الخضوع للمحاكم المحلية وأصبحت المحاكم القنصلية تنظر في خلافات الأجانب وفي فترة ضعف الدولة العثمانية أصبحت القنصليات الأجنبية على صورة دولة ضمن دولة... للمزيد: سميح وجيه الزين، تاريخ طرابلس قديما وحديثا من أقدم الأزمنة حتى عصرنا الحالي، مرجع سابق، ص٣٣١.

(٢) الحكيم، يوسف، سوريا والعهد العثماني، مرجع سابق، ص٢٢٩.

والطرق الساحلية، وتعد بعض العشائر القاطنة بالقرب من تلكلخ مأوى رسمي للعشائر التركمانية التي استقدمها السلطان سليم الأول ١٥١٢ – ١٥٢٠ م، وتفيد الوثائق أن السلطان مراد الرابع١٦٢٣ – ١٦٤٠، وجه عدة فرمانات إلى ولاة طرابلس من آل سيفا يحذرهم من ممارسة أكراه ضد تركمان وأمرهم أن يهيؤوا لهم لوازم سكنهم في منطقة زاره(١)، لأنهم من جانب الدولة، ومكلفين بحماية الطريق الذي يربط ما بين طرابلس وحمص ومن أهم هذه العشائر:

أ – **عشائر الزريقات:** هذه العشائر ليس لديها سيد أو قائد يأتمرون بأمرهم يتبعون للمرابعة قادة عكار ويتبعون لآل رعد في الضنية، ويرعوا من أغنامهم وماشيتهم ويستقرون في سهل عكار شتاء ويقضون الصيف في سفوح عكار والضنية(٢).

ب – **العويشات:** هم من كانوا يملكون وادي خالد، ثم انضم قسم منهم إلى عشائر آل مندش.

ج – **العتيق:** يسكنون ما بين لواء طرابلس في قضاء عكار وبين قضاء حمص في، ويعرفون بتعدياتهم على جيرانهم.

د – **الغنّام:** يسكنون في وادي خالد بين قضاء عكار وقضاء حمص يرعون الماشية من أغنام وجمال ويتاجرون بها.

هـ – **عجارفة:** رعاة لدى بكوات الضنية، غير معروف أصلهم.

و – **اللهيب:** رعاة لدى بكوات عكار في القضاء نفسه.

ز – **اللقلوق:** وهم قبائل قديمة من أواسط جبال لبنان تمتد إلى إقليم الكورة في طرابلس الشام، ولهم تسمية أخرى غير عرب اللقلوق وهي عرب الشارية.

ح – **الدادشة:** وهي من القبائل والعشائر الكردية المعروفة ومناطق سكناهم تمتد من قضاء عكار إلى حمص وإلى اللاذقية، وقد سميوا دانادتشة بسبب تزيينهم للخيول

---

(١) أحمد وصفي زكريا: عشائر الشام، جزأين، تحقيق.غسان سبانو، ط٢، دار الفكر، دمشق، ج٢، د.ت، ص٤٧٣.

(٢) فاروق حبلص: تاريخ عكار، مرجع سابق، ص٣٠٨.

بعذبات تدعى دنداش، وكان لهم دور كبير بحماية الطريق بين قضاء حمص وقضاء عكار وتأمين سبله وحماية المارة والقوافل.

وبحسب ما أفادت المصادر والمراجع فإن جميع العشائر السابقة هي خليط عشائري معروف بحسن التعامل فيما بينهم، وسكنت في المنطقة الممتدة بين قضاء حمص وقضاء عكار، علما أن آل مرعب يعودون بأصولهم إلى أصول كردية، استعربوا، وقد أصبح لهم مكانة كبيرة في طرابلس الشام(١).

فرضت الدولة العثمانية نظمها الضرائبية على إيالاتها كافة، وكانت ولاية طرابلس من جملة الإيالات التي شملتها الضرائب، وقد تسببت الضرائب في تردي أحوال الطبقات الفقيرة وزادتها فقراً، ولم تكتف بزيادة أحوال الطبقة الفقيرة سوءا فقط بل أطلقت العنان للطبقات الغنية التي كانت تعمل بمعظمها كملتزمين لجمع مال الضرائب لزيادة ثرواتها أضعافاً مضاعفة على حساب الفلاح والعامل والحرفي الذي لا يستطيع مجرد التفوّه بكلمة لا أو معارضة هؤلاء الجباة العثمانيين أو المحليين المعتمدين؛ لأن التفوه أو الاحتجاج يتعرض للسجن والضرب وربما يؤدي الحال به للقتل(٢).

عدت مدينة طرابلس نافذة الفقراء نحو الساحل ومنها إلى الخارج، وما لبث أن بدأ هذا الدور بالتراجع والانحدار التدريجي في بداية القرن السادس عشر الميلادي، متأثرا بعوامل عدة، كان أبرزها ضعف طرابلس الداخلي، وبروز قوى مجاورة ازدادت قوة وجبروتا ولاسيما في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، حيث بلغت شفير السقوط، ولم تستطع الدولة أن تتجاوز جمودها وتواصل السير على الخطى السابقة نفسها، فكانت الظروف أقوى منها.

---

(١) أحمد وصفي زكريا، عشائر الشام، مصدر سابق، ج٢، ص٤٧٣ – ٤٧٥.

(٢) فاروق حبلص، تاريخ عكار، مرجع سابق، ص٨٣.

٣- مستوى المعيشة في ولاية طرابلس وألويتها:

بداية لا بد من استعراض الأرقام العديدة عن سعر المواد وغيرها الَّتي جُمعت من مصادر عدة تحتمل الأقرب للواقع، يمكن القول إن مستوى المعيشة يخضع للواقع الاجتماعي، ويعبر عنه الواقع الاقتصادي، بحسب ما قال، خليل الساحلي، إن أوضاعهم المعيشية جيدة، قياسا بريف الشمال الأفريقي، ولاسيما ريف مصر الذي يعّد الأسوأ في أرياف الدولة العثمانية، فالفقر يعم الصعيد المصري منذ القديم(١).

وتوضيحاً على سوء المعيشة في ولاية طرابلس، تتفرد الطبقة العاملة (الفلاح والمزارع بالفقر والقهر أينما حلت أو رحلت، وبحسب السجلات الشرعية تم استخلاص لائحة أسعار بعض المواد لفترة زمنية امتدت طوال القرن السابع عشر ومنتصف القرن الثامن عشر(*):

أوقه لحم الضأن = ٣ قروش، كل قرش = ٤٠ باره الصاغ، والرائج٢٠ بارة.

رطل عنب = ١ - ٣ قروش.

رطل عوامة = نصف قرش.

رطل كشك = ٥ - ٦ قروش.

رطل سمنة الغنم = ١٠ - ٢٠ قرشاً.

رطل سمنة البقر=١٠ - ١٥ قرشاً.

رطل القشطة = ١٠ - ٤٠ قرشاً.

رطل كعك = ٤ - ٥ قروش.

ذراع شال = ٦٠ - ١٠٠ قرش.

---

(١) عباس، رؤوف: المجتمع المصري، مرجع سابق، ص١٧٣.

(*) جمعت هذه المعلومات من التقويمات السنوية من ١٢٤٧ - ١٣٠٩م، واستاتيسيق عمومي إدارة سي، وشارل عيساوي، ومن وثائق المحكمة الشرعية بطرابلس لنهدي الحمصي وعمر عبد السلام التدمري والمحاكم الشرعية بدمشق وسجلات حماة، للطفي لطفي، وعينيات من سجلات المحاكم الشرعية بحمص وحماة، وساعدني زملائي في مكتبة الأسد ودار الوثائق بدمشق (الطالب).

جزه صوف = ٧ – ١٢ قرش.

قطعة شال مطبوعة = ٣ قروش.

قنطار قطن = ١٠٠٠ – ٣٠٠٠ قرش.

أجرة الجزار يومياً٣,٧٥ قرش =١٥٠ بارة.

ساعي بريد بين دمشق وطرابلس = ٣/٤ مجيدي.

المجيدية الواحدة = ٤٠٠ أقجه = ٢٠ قرشاً = ٨٠٠ باره.

البراك = ٢٠ – ٣٠ باره.

الطحان = ٢٠ قرشاً.

طيان = ٢٠ قرشاً.

عربجي = ٨ قروش.

غسالة = ٣ – ٦ قروش، (خادمة = ليفاية).

عامل بناء = ٧ قروش/ (معمارجي).

مزين = مجيدي، (حلاق).

كناس = ٤ قروش(*).

بالطبع أن هناك مشكلات عدة أوصلت عمال بلاد الشام عامة، وولاية طرابلس إلى هذا المستوى ويمكن إجمالها بالآتي:

١ – الاضطرابات الَّتي أثارتها سوء الإدارة العثمانية.

٢ – المنافسة الحادة ما بين البضائع المحلية والبضائع المستوردة.

٣ – سوء المواسم واعتماد الإدارة على ما تجود به الأرض.

(*) بعد حصولنا على أسعار المواد الغذائية من سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس رقم٣، ص٦٥، وسجل رقم ٧، ص٣٢، وما ذكره التدمري، مختارات من سجلات المحكمة،وأنطوان ضوميط، وثائق الحكمة، عمدنا إلى إجراء مقايسة بين الأسعار في ولاية دمشق نقلا من زميلة اسمها حنان جنح، تعد رسالة عن الحياة الاقتصادية في دمشق، واتضح عدم وجود فروق في أسعار المواد الغذائية بين الإيالاتين، والفضل في تقارب الأسعار للصوباشي من جهة، وزميلي يدرس بيروت، قال الفضل للروزنامجي.

٤ – تزايد تسخير الفلاحين وزيادة عبوديتهم.

٥ – الاعتماد على الإنتاج الزراعي بمجهود عضلي .

ومن أبرز المحاصيل الرئيسة الزراعية لولاية طرابلس وألويتها الخمس:

فواكه أخرى (فستق بندق مشمس تين يابس وغيرها) مردودها =١١٠ ملايين فرنك.

اللحوم والألبان والأجبان وغيرها	مردودها = ١٠٠ مليون فرنك.
الدواجن وزراعات متنوعة	مردودها =١٠٠مليون فرنك.
الصناعة اليدوية	مردودها = ٣٠ مليون فرنك.
الحج والسياحة	مردودها =١٠ ملايين فرنك[١].

أن الحديث عن الموارد الرئيسة لولاية طرابلس الغلال (زيت الزيتون، والحرير، والسمسم)، تتعرض أحيانا للكساد وسط الأسواق بسبب أسعارها المرتفعة، يوازيها رخص في أسعار الموارد الغذائية الأخرى[٢]، فالعامل لم يكن أجره يزيد عن ١.٠٢ شلن وفي المعامل ١.٠٤ – ١.٠٨شلن أَي ما يعادل من ٥ – ١٠ قروش، وهذا الأجر لا يؤمن لعياله إن زادوا عن ثلاثة أشخاص، أي الوالدان وطفل واحد، ورغم ذلك فهو يعدّ دخلاً جيداً بالنسبة للعامل والفلاح والمزارع، فما يملكه من قروش لم تكن للكماليات الَّتي كانت مفقودة تماماً من القرى، وربما كان كبار الإقطاعيين يملك من الكماليات (الشاي، القهوة، ربطة عنق، راديو)، ومنزله يعج بالخدم والخادمات اللواتي يعملن لقاء لقمة طعام وحمل بعض ماُ يعطى لهم ولأولادهن من فضلات الطعام غالبا وليس دائما، وإذا أردنا تحديد الثروات النقدية للإقطاعيين أو الرأسماليين فثروتهم تتراوح من ٢٥ – ٥٠ ألف ليرة، أما أملاك الإقطاعيين من الأراضي مغروسة بأشجار زيتون والحمضيات تزيد عن مئات الدونمات، وبعضهم امتلك قرى بكاملها (أرض وقوى

---

(١) سجلات المحكمة الشرعية طرابلس، سجل رقم ٩، ص١٦٤.

(٢) السكري، محمد أمين الصوفي الطرابسي: سمر الليالي، جزءان، مطبعة الحضارة، طرابلس، ١٣٢٧هـ، ج٢، ص٥٤.

بشرية)[1]. ومن الزراعات التي تحظى باهتمام الأهالي الملفوف والقرنبيط والشوندر واللفت والجزر، الهليون والبازلياء، وهذه الخضروات موسمية، وتحتاج إلى تربة خصبة ومياه وفيرة[2].

إن المآسي التي تواجه الفلاح والمزارع، أكثر من الضرائب، احتباس المطر، ومهاجمة الجراد للمزروعات، وفوضى القبائل البدوية لدى تعرض البادية للجفاف، ورغم ذلك فالدولة العثمانية، لم ترحم الزارع ومزروعاته، فتعلو أصوات المزارعين مطالبين بتأجيل دفع الضرائب للعام المقبل، وقد فرضت الدولة ضرائب على الحيوانات الأليفة على النحو الآتي:

غنم قرش ونصف للرأس الواحد، الإبل خمسة قروش، الأبقار ٧قروش الحلوب منها ١٠قروش، الماعز قرش، ضرائب على الخيام ربع قرش، المنازل والبساتين وهي تقديرية، حيث يدفع ٣٠ بالألف من القيمة عند البيع أو الشراء ثم ارتفع لتصبح ٤٠ بالألف وألا تقل عن ٢٠ ألف، القبائل مرهونة بزعامتها، وعن القوافل التجارية العابرة للصحراء السورية ذهاباً وإياباً مقدار العشر، و٣٠ قرشاً على الخضر والفاكهة المنقولة من مكان لآخر.

إن زيادة الاضطرابات السياسية والعجز الاقتصادي تزايد في الفترة التي تلت محمد الرابع وتحديدا الصدور العظام من آل كوبريلي، حيث اتسمت بالاضطراب والفوضى، وتفاقمت الأمور أكثر بعجز السلاطين، فعمت الفوضى سائر الإيالات، وساح قطاع الطرق واللصوص يمارسون سلب المارة والقوافل التجارية، وكل ما يقع بين أيديهم.

---

(١) صياغه، نايف: الحياة الاقتصادية في مدينة دمشق، ١٨٤٠ – ١٨٥٨م، جامعة دمشق ١٩٨٤م، ص٤٠.

(٢) سجلات المحاكم الشرعية، طرابلس، سجل رقم ٤، ص٢٤١.

٤ – تصريف المنتجات الزراعية:

لم يدرِ في خلد المزارع والفلاح مسألة تصريف منتجاته الزراعية، والكل يعلم أن السكان في القرى يعتمدون بشكل رئيس على الزراعة، علماً أن كل قرية تمثل وحدة اقتصادية تسعى لتأمين حاجياتها كافة رغم الإطار الاقتصادي المغلق في معظم أجزاء الريف من العثمانيين الَّذين يتطلعون إلى إبقاء الوضع الاجتماعي والاقتصادي دون تطوير، أما المدن فهي بأيدي الطبقات المخملية (عائلات الأعيان ورجال الدين)، ولتصريف المنتجات فهناك مراحل ثلاث:

أ – التجهيز والتعبئة، وهذه يقوم بها المزارع بالتعاون مع جيرانه وأفراد عائلته، وينقل إلى ميدان القرية لتهيئته للنقل إلى الأسواق

ب – النقل إلى الأسواق.

بالطبع لكل مدينة سوق يسمى سوق الهال حيث تجمع فيه خضراوات وثمار المنطقة فيه، وإليه يتوافد تجار المفرق لشراء ما يلزمهم منه، ويكلف القنطار الواحد ٥ فرنكات لإيصاله إلى سوق الهال(١)، وربما هذا الرقم قابل للزيادة أو النقصان، في حين تبلغ كلفة القنطار ١٨ فرنك لإيصاله من دمشق إلى بيروت، لكن وسائل النقل تطورت وتعددت من نقل بري وبحري، وتقلص النقل البري على ظهور الحيوانات، وغدت البضائع تنقل للأسواق الداخلية والخارجية من خلال عربات تنقل أضعاف ما ينقله الحيوان، علماً أن الجمل مكانه البادية وصالح لنقل بضائع على شكل قوافل، ولهذا أقيمت الخانات كمحطة تجارية، لاستراحة مرافقي القافلة من جهة، وربما لعقد صفقات من جهة أخرى.

لا تتوافر في ولاية طرابلس أنهار صالحة للملاحة مثل نهر دجلة والفرات، لأن كلفة الطن الواحد بالنقل النهري ١٠٥ فرنكات وبحري ٩٥ فرنكاً بالطبع قلما تجارة

---

(١) عيساوي، شارل: التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٤٠ – ١٩٠٠ترجمة رؤوف عباس، بيروت، ط١، ١٩٩٠ ص٣٥٩.

تخلو من سماسرة، فهم يصرفون المحاصيل المعدة للبيع حيث تجمع طلبات تجار المفرق، ويعمل على تنفيذها ويشترى من تجار الجملة بالمساومة لقاء عمولة[١].

بما أن العمولة والسمسرة متشعبة في مختلف مناحي الحياة، ورغم هذا التشعب فهي ظاهرة إيجابية، بفضلها تم تسويق جهد الفلاح، ولكن هناك فرق ما بين ثمن الخضراوات أو الفواكه أو الحبوب من المزارع مباشرة، وفرق لدى شرائها من تجار الجملة، وسعرها النهائي لدى تجار المفرق، والسؤال المطروح أين يذهب هذا الفرق ما بين المزارع وتاجر المفرق، وقد يبلغ ٧٠ - ٨٠%.

ثانيا- الحياة الثقافية في طرابلس:

صحيح أن الدولة العثمانية لم تقف ضد التعليم، إلا أنها بالوقت نفسه لم تشجعه، وكان التعليم في الولايات تعليما دينيا، وتجلى التخلف العثماني في المجال الثقافي في قلة عدد المكتبات، وفي قلة عدد الكتاب، فلم يكن في استانبول كلها في القرن السادس عشر غير ثلاث مكتبات فقط، ولا يتجاوز عدد الكتب فيها عن ثلاثة آلاف كتاب، وفي القرن السابع عشر تطورت المكتبات بحيث بلغ عددها في استانبول عشرين مكتبة كانت تحوي أكثر من خمسين ألف كتاب[٢].

لخص جرجي زيدان حال الآداب العربية في العصر العثماني "في أحط أدوارها، وندر نبوغ العلماء أو المفكرين أو المستنبطين فيها، وأكثر ما كتب في هذا العصر، إنما هو من قبيل الشروح والحواشي والتعاليق، وشرح الشروح ونحوها، ويصح أن نسمي هذا العصر عصر الشروح والحواشي، كما سمينا العصر المغولي عصر الموسوعات والمجاميع، شاع في هذا العصر التصوف، وتعددت الطرق الصوفية"[٣] فكان عصر

---

(١) صياغه، نايف: الحياة الاقتصادية في مدينة دمشق، مرجع سابق، ص٤٨ - ٥٠.

(٢) النابلسي، شاكر، عصر التكايا والرعايا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٩، ص٣٤١.

(٣) زيدان، جرجي، تاريخ آداب اللغة العربية، دار الهلال، ١٩٥٧، ج٣، ص٢٩١.

جمود وعقم، فالحكم الاعتباطي، والضرائب الفادحة، والتدهور الاقتصادي، والانهيار الاجتماعي لا تغري بالابتكار الشخصي، أو الإنتاج الخلاق في الفن والعلم والأدب[1]

من الواضح أن التعليم في المدارس الإسلامية التابعة للمؤسسة الدينية ظل على ما كان عليه في العهود الماضية، سواء بالنسبة للطرائق أم بالنسبة للمناهج، وإذا كان هناك تطور حصل في هذه المدارس، فهو أن هذه المدارس زادت كما ولم تزد كيفا، فلم يخرج إلينا مؤرخ نابغ أو شاعر مبدع أو كاتب مجدد، فنوعية المثقفين التي أنتجها هذا القرن هي النوعية ذاتها التي أنتجتها القرون الماضية مادام نظام التعليم وكيفيته كانت كما هي دون أن تتغير أو تتطور[2].

فطرابلس لم تقدم اسما لامعا أو كاتبا بارزا في أي مجال من المجالات، بالرغم من التشجيع الذي عرفه عهد بني سيفا للشعراء والمتفقهين في بداية القرن السابع عشر، إلا أن هذا التشجيع لم يخلق في أية حال نهضة في الثقافة أو العلم، ومن المؤكد أن التشجيع قد انحسر بعد زوال دولة بني سيفا، وبسبب العثرات التي عرفتها طرابلس في الفترة اللاحقة، فإن الاهتمام بالثقافة والعلوم قد اضمحل وتقهقر[3].

١ – التعليم عند المسلمين:

فطرابلس لم تقدم اسما لامعا أو كاتبا بارزا في أي مجال من المجالات، بالرغم من التشجيع الذي عرفه عهد بني سيفا للشعراء والمتفقهين في بداية القرن السابع عشر، إلا أن هذا التشجيع لم يخلق في أية حال نهضة في الثقافة أو العلم، ومن الؤكد أن التشجيع قد انحسر بعد زوال دولة بني سيفا، وبسبب العثرات التي عرفتها طرابلس في الفترة اللاحقة، فإن الاهتمام بالثقافة والعلوم قد اضمحل وتقهقر[4].

كانت الكتاتيب نوعين: الأولى خصوصية، يقوم على إدارتها أفراد يتقاضون الخميسية عن كل ولد، حيث يأخذ المعلم أجرته يوم الخميس، والثانية وقفية يجري

([1]) حتي، فيليب، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، مرجع سابق، ج٢، ص٣٢٠ وص٣٢١.

([2]) النابلسي، شاكر، عصر التكايا والرعايا، مرجع سابق، ص٣١١ وص٣١٢.

([3]) الحمصي، نهدي الحمصي، تاريخ طرابلس، مرجع سابق، ص١٧٦.

([4]) الحمصي، نهدي الحمصي، تاريخ طرابلس، مرجع سابق، ص١٧٦.

التعليم فيها دون مقابل، ويعين في شروط الوقف مقدار راتب مؤدب الأطفال من الوقف[1]. وقد وصف شفيق جبري الكتاتيب والتعليم فيها " أكثر الكتاتيب كانت في المساجد، وكان الكتاب في غرفة مظلمة لا يدخلها نور ولا هواء، فكان الأولاد محشوكين فيها حشكا وكان الشيخ في بعض الكتاتيب يجلس على طراحة في الأرض وأمامه منصة صغيرة، يصوب نظره في الأولاد ويصعده، وفي يده عصا طويلة اسمها بالعامية مسطيجة، وهي من القصب، فإذا تحرك الولد في أخر الكتاب أو ضحك أو كلم رفيقه، كان الشيخ يهزه بهذه المسطيجة، من محلة دون أن يتلحلح، فمرة تقع العصا على طربوشه، ومرة على طاقيته، وحينا على كتفه وحينا على صدره، فيقلع الولد عن الحركة ... وطريقة التدريس كانت قائمة على أن يضع كل ولد قرآنا على ركبتيه، فيتربع على الحصير، فيقرأ القرآن وهو يهتز، مرة يميل ذات اليمين ومرة ذات الشمال، وحينا يهبط برأسه وحينا يرفع الرأس، وكثيرا ما كان الأطفال يقرأون والشيخ لاه يأكل التسقية في الصباح، وينتظر الخميس لأخذ الخميسية، وأكثر ما يصل إليه الولد في قراءة القرآن الكريم، سورة يس، فإذا وصل إلى هذه السورة الشريفة ظهرت دلائل النجابة عليه، وإني لا أنس انصراف الأولاد من الكتاتيب في العصر وكل واحد منهم قرآنه في كيس من الكتان معلق على كتفه"[2].

لم تعبأ الدولة بمسألة التعليم في البداية، وقد ازدهرت في الفترة النصف الثاني للقرن السابع عشر والفضل يعود للبعثات التبشيرية التي قدمت إلى بلاد الشام، مستغلة الصلاحيات التي أعطيت لدولهم بموجب الامتيازات الممنوحة لهم منذ ثلاثينيات القرن السادس عشر، وتوسعت بشكل كبير في عهد خلفاء سليمان القانوني.

---

(١) الغزي، كامل، نهر الذهب في تاريخ حلب، ط٢، دار القلم العربي، حلب، ١٩٩١، ج٢، ص١٢٥.

(٢) جبري، شفيق، دمشق في ماضيها القريب، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج٣٦، ج٤، ص٥٣٠ وص٥٣١.

وقد أدت المساجد دورا مهما في تثقيف الراغبين وذلك من خلال الدروس التي يقوم بعض العلماء بإعطائها في المساجد[١]، والكتاتيب وبعض حلقات التعليم في البيوت، واقتصر تعليمها على تلقين مبادئ الكتابة والقراءة والفقه ومبادئ الحساب والجبر والتصوف ومعرفة الأحكام الشرعية، وهذه الكتاتيب كان يدرس فيها شيخ يجلس طلابه حوله على شكل قوس والشيخ أو الخطيب، وقد أوقفت لهذه الكتاتيب الأوقاف المختلفة مثل أسواق أو دكاكين أو حمامات وغيرها[٢] التي كان يصرف من ريعها على رواتب الأساتذة وترميم المدارس والكتاتيب في حال تعرضت للخراب، ففي حال أراد الطالب أن يتم تعليمه بعد أن ينتهي من التحصيل العلمي في هذه المساجد والمدارس يستطيع الذهاب إلى مصر حيث جامع الأزهر لمتابعة التحصيل العلمي الذي كان له الأثر الأكبر في نشر العلوم العربية من صرف ونحو وبلاغة ومنطق وتخريج العديد من العلماء في سائر الأقطار الإسلامية ومنها طرابلس أمثال الشيخ محمود نشابة وعلي ميقايتي وعبد الغني الرافعي والشيخ نجيب الزعبي الجيلاني وغيرهم، وكما للمسلمين كتاتيب ومدارس، كما وجد للمسيحيين مدارس كانت تعنى بتعليم الصبية مبادئ القراءة والكتابة والحساب وأصول الدين المسيحي[٣].

٢-التعليم عند أهل الذمة:

أن حال المدارس وحال الثقافة هذا لم يكن على هذا النحو في بلاد الشام كلها، وإنما كان حال المدارس والثقافة الإسلامية على وجه الخصوص. أما المدارس والثقافة

---

(١) أمثال الجامع المنصوري الكبير الذي بناه السلطان محمد بن قلاوون سنة ١٢٩٤م، وقد ألحقت به عدة مدارس قديمة انحصر تدريسها في العلوم الدينية والعربية منها المدرسة القرطانية ومدرسة الناصر قلاوون وغيرها للمزيد: عبد العزيز سالم، طرابلس الشام، مرجع سابق، ص٤١٨، ٤٢٤، ٤٢٩.

(٢) النابلسي، عبد الغني، التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية، تحقيق هربرت بوستر، المعهد الألماني، بيروت، ١٩٧١، ص٧٢- ٧٤.

(٣) أنيس الأبيض، الحياة العلمية ومراكز التعليم في طرابلس خلال القرن التاسع عشر الميلادي، طرابلس، د. ت، ص٣٠ وص٣١.

الشامية المسيحية فكان مختلفا، فبفضل المدارس العربية التي أنشأتها أوربة في عواصمها، خاصة في روما وباريس، لتدريس اللغة العربية ولتخريج الشباب العرب الجدد من مبشرين دينيين مسيحيين، ومن فقهاء في اللغة العربية والتاريخ واللاهوت، تخرج عدد لابأس به من هؤلاء الشباب الذين عادوا إلى لبنان وسورية مفعمين بأنوار النهضة، حاملين مشاعلها، داعين إلى الانفتاح عليها والاستفادة من منجزاتها، وكان هؤلاء هم مؤسسو ومدرسو المدارس الجديدة التي افتتحت في جبل لبنان لتدريس العلوم الجديدة إلى جانب علم اللاهوت، وكانت أهم هذه المدارس مدرسة حوقة في جبل لبنان التي تأسست عام ١٦٣٣م، ثم المدرسة التي تأسست في حلب عام ١٦٦٢م، كما تحولت بعض الأديرة إلى مدارس[١].

ولم يقتصر دور المثقفين الشاميين المسيحيين على فتح المدارس الجديدة والتعليم فيها، وإنما امتد هذا الدور إلى ترجمة الكتب من اللغات اللاتينية والإيطالية والفرنسية والسريانية إلى اللغة العربية، كما امتد إلى الطباعة أيضا. وقد بدأ عصر الترجمة في القرن السابع عشر بترجمة الكتب الدينية أولا من اللغات الإيطالية والفرنسية واللاتينية والسريانية إلى اللغة العربية، فقام المطران جرمانوس فرحات (١٦٧٠-١٧٣٢م) بترجمة الإنجيل من السريانية إلى العربية، كما ترجم هذا المطران عدة كتب دينية أخرى، وذلك بعد أن انقطعنا عن الترجمة فترة كادت تصل إلى سبعمائة سنة، منذ عهد الخليفة المأمون.

وفي هذه الفترة أدخلت أول مطبعة في الشرق في دير قزحيا في لبنان كانت تطبع بالأحرف السريانية حيث طبعت في العام ١٦١٠م سفر المزامير باللغة السريانية، أما الطباعة باللغة العربية، فتمت لأول مرة في الشرق في بداية القرن الثامن عشر سنة ١٧٠٢م في حلب، وذلك بفضل البطريرك اثناسيوس دباس[٢].

(١) النابلسي، شاكر، عصر التكايا والرعايا، مرجع سابق، ص٣١١.
(٢) المرجع نفسه، ص٣١١ وص٣١٢.

٣- الإرساليات التبشيرية:

تواقدت على طرابلس وألويتها وسائر ولايات بلاد الشام الإرساليات الأجنبية من كاثوليكية وأرثوذكسية وبروتستانتية، وكانت معظمها مدارس ابتدائية أرثوذكسية تعلم العربية والفرنسية والحساب ومبادئ الدين المسيحي وفق المذهب الأرثوذكسي، وحضرت إلى طرابلس الدفعة الأولى لراهبات المحبة (العازرية) برئاسة الأخت ماري آديل كارولين راميل، وعلى أثر ذلك بنت الراهبات مدرستين في حي النوري، وعلّمن الفرنسية والعربية والعلوم الأخرى المختلفة والدين المسيحي على المذهب الكاثوليكي، واستقر أخوة المدارس المسيحية في طرابلس، واشتروا دير الآباء الكبوشيين فهدموه، كم افتتحت مدارس في ألوية الولاية وكلها صبغت بطابع ديني، وأقاموا في مكانه مدرسة في حي الزهرية، وكان قوام تعليمهم الفرنسية إلى جانب العربية والعلوم الحديثة المختلفة، وإلى جانب الرهبنات الكاثوليكية برز المراسلون الأمريكيون البروتستانت في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي ومدرستهم الأولى في الميناء، وكانت البعثة الروسية آخر الوافدين حيث دخلوا إلى أنحاء بلاد الشام وكان نصيب طرابلس من ذلك أربع مدارس توزعت في أحياء طرابلس، اثنتين للذكور واثنتين للإناث، وقد أشرف على هذه المدارس الجمعية الإمبراطورية الأرثوذكسية الفلسطينية، وأسهمت بشكل مباشر في نشر اللغة الروسية، بالإضافة للعلوم الأخرى[١].

وفي الحقيقة أن هذه المدارس لم تبدأ بممارسة نشاطها التعليمي بشكل رسمي إلا بعد فترة الدراسة التي أنبرى البحث، واقتصر نشاط هذه البعثات في بداية القرن على التبشير بين نصارى البلاد والاهتمام بالمقيمين الأجانب، وكان نتائج عمل هذه البعثات هو نشر وتعزيز اللغات الأجنبية في البلاد كالإنكليزية والفرنسية بشكل رئيس والإيطالية والروسية في نسبة أقل بين أبناء بلاد الشام بشكل عام واطلاعهم على الحركة العلمية لدى الغرب والثقافة الغربية بشكل خاص التي عكس تأثيرها لدى الخريجين الذين أعجبوا بتلك الثقافة، أما تأثير هذه الإرساليات على المجتمع والثقافة

---

(١) حكمت بك شريف، تاريخ طرابلس، مرجع سابق، ص١٨٨ الهامش.

الإسلامية خلال العهد العثماني لم تظهر بوضوح ولاسيما أن هذه المدارس كانت تقام في القرى المسيحية أو ذات الأغلبية المسيحية، فكانت تجذب أبناء المسيحيين فقط حيث بقى المسلمون يرسلون أبنائهم إلى المدارس إلى الأزهر، واستانبول لتعلم اللغة التركية[1].

كما استفاد العديد من أعيان طرابلس خاصة وبقية مسيحي المدن الأخرى من تعيين أبنائهم كتراجمة لدى القناصل، وذلك كي يستفيدوا من شروط الإعفاء من الضرائب، وقد كان المترجم يعين بموجب مرسوم سلطاني يصدر من العاصمة استانبول إلى والي طرابلس وغيرها من مدن بلاد الشام، ويحدد نص المرسوم ضرورة إعفاء المترجم من كامل الضرائب المفروضة على المواطن الذي يعمل مترجما في القنصليات الأوروبية. فقد جاء في إحدى الوثائق: (تعيين عبد الله بن سمعان ترجماناً لقنصل انكلترا في مدينة تلكلخ وإعفاؤه من جميع الضرائب والرسوم. وهو من أهالي طرابلس حيث عُين بعد وفاة يوسف وهبة ١١٦٢هـ) [2].

---

(١) أنيس الأبيض، الحياة العلمية، مرجع سابق، ص٣٣ – ٣٤.

(٢) سجل الأوامر السلطانية، رقم /١/، وثيقة رقم ٣٧٨، ص٢٠٧، ان٦٢هـ/١٦٤٨م.

استنتاج الفصل الثالث:

ركزت الوثائق الشرعية في طرابلس على الواقع الاجتماعي الذي كان يضم خليطا اجتماعيا، من أعراق وطوائف متعددة، فوُجد العنصر العربي إلى جانب العنصر الكردي والتركي والجركسي والتركماني، ووجد المسلم السني إلى جانب الدرزي والشيعي والمسيحي.

انقسم المجتمع في ولاية طرابلس، كغيره من ولايات بلاد الشام إلى ثلاث طبقات، الهيئة الحاكمة والهيئة المحكومة والأعيان، ضمت الهيئة الحاكمة أركان الحكم في الولاية ممثلة بالوالي والقاضي والدفتردار والعسكر، أما طبقة الأعيان فضمّت الزعامات المحلية الذين عملوا كملتزمين، ويمكن أن نذكر منهم العائلات التالية: آل عساف وآل سيفا وبنو معن وحرفوش والشهابيون وآل حمادة.

لم تكن طبقة الأعيان في ولاية طرابلس أو ألويتها حكراً على دين أو طائفة أو قومية، بل كانوا من شتى أطياف المجتمع الطرابلسي، وقد استخدمت الدولة العثمانية رجال الدين كوسيلة تواصل بينها وبين رعاياها الذميين، بغية ضبطهم من جهة، والمحافظة على جمع الضرائب بهدوء من جهة أخرى، وتدخل الأعيان أكثر من مرة كوسطاء بين الحكومة والرعية، ولم تكن الحكومة وحدها تحتاج إلى تدخل الأعيان، بل كان هذا التدخل مطلوباً من السكان في تعاملهم مع الحكومة، واستخدم الأعيان موقعهم من أجل الإثراء السريع على حساب من يمثلونهم من رعايا الدولة العثمانية.

أما الهيئة المحكومة فضمّت بقية الرعايا من تجار فلاحين وحرفيين، وهم لا يشاركون في الحكم والإدارة، ويشكلون القطاع الذي يدفع الضرائب، ويؤمن معيشته بالعمل في الزراعة والصناعة والتجارة، وهذه الطبقة من الناس هي التي تعرف باسم الرعايا أو الرعية، أي قطاع الأهالي الذين يشملهم السلطان أو الوالي برعايته وحمايته، تتشكل هذه الطبقة من جماعات وطوائف مختلفة، تنتمي لأديان ومذاهب وأعراق متعددة.

استمر التعليم على ما كان عليه سابقا، فالدولة العثمانية لم تقف ضد التعليم، إلا أنها بالوقت نفسه لم تشجعه، وكان التعليم في الولايات تعليما دينيا، استمر على ما كان عليه في العهود الماضية، سواء بالنسبة للطرائق أم بالنسبة للمناهج، فطرابلس لم تقدم اسما لامعا أو كاتبا بارزا في أي مجال من المجالات، بالرغم من التشجيع الذي عرفه عهد بني سيفا للشعراء والمتفقهين في بداية القرن السابع عشر، إلا أن هذا التشجيع لم يخلق في أية حال نهضة في الثقافة أو العلم، ومن المؤكد أن التشجيع قد انحسر بعد زوال دولة بني سيفا.

عند المسلمين كان التعليم يجري في الكتاتيب، وكانت نوعين: الأولى خصوصية، يقوم على إدارتها أفراد يتقاضون الخميسية عن كل ولد، والثانية وقفية يجري التعليم فيها دون مقابل، أو تكون في المساجد.

بالنسبة للمسيحيين، فقد ازدهر التعليم في النصف الثاني للقرن السابع عشر، والفضل يعود للبعثات التبشيرية التي قدمت إلى بلاد الشام، مستغلة الصلاحيات التي أعطيت لدولهم بموجب الامتيازات الممنوحة لهم منذ ثلاثينيات القرن السادس عشر، وتوسعت بشكل كبير في عهد خلفاء سليمان القانوني.

بالإضافة للدور الذي لعبته المدارس العربية التي أنشأتها أوربة في عواصمها لتعليم اللغة العربية، حيث تخرج بعض الشباب منها، وعملوا كمبشرين دينيين مسيحيين، وعادوا إلى لبنان وسورية مفعمين بأنوار النهضة، حاملين مشاعلها، داعين إلى الانفتاح عليها والاستفادة من منجزاتها، وكان هؤلاء هم مؤسسو ومدرسو المدارس الجديدة التي افتتحت في جبل لبنان لتدريس العلوم الجديدة إلى جانب علم اللاهوت، وكانت أهم هذه المدارس مدرسة حوقة في جبل لبنان، كما قاموا بترجمة بعض الكتب من اللغات اللاتينية والإيطالية والفرنسية والسريانية إلى اللغة العربية، وفي هذه الفترة أدخلت أول مطبعة في الشرق في دير قزحيا في لبنان كانت تطبع بالأحرف السريانية حيث طبعت في العام ١٦١٠.

توافدت على طرابلس وألويتها وسائر ولايات بلاد الشام الإرساليات الأجنبية من كاثوليكية وأرثوذكسية وبروتستانتية، وكانت معظمها مدارس ابتدائية أرثوذكسية تعلم العربية والفرنسية والحساب ومبادئ الدين المسيحي وفق المذهب الأرثوذكسي.

خاتمة البحث

انتقلت الدولة العثمانية بعد وفاة السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦م) من عصر قوتها إلى عصر ضعفها، وقد اختلفت السياسة العثمانية في عصر ضعفها، ما بين فترات ثلاث رئيسة، تميزت اثنتان منها بانتعاش مؤقت وملموس لقوة الإدارة المركزية للدولة، تمثلت بفترة حكم السلطان مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠م)، وفترة تولي أفراد من أسرة كوبريلي منصب الصدارة العظمى (١٦٥٦-١٦٨٣م)، أما الفترة الثالثة فتوزعت قبل وبعد هاتين الفترتين، وقد انعكس هذا التأرجح بين فترات القوة الضعف على الولايات العثمانية، ومنها ولاية طرابلس.

عدّت طرابلس منذ بداية خضوعها للسيطرة العثمانية سنة ١٥١٦م واحدة من أهم ولايات الدولة العثمانية، على الأقل من الجانب العسكري، فقد حظيت بسبب موقعها الهام على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، بمركز تجاري هام للسفن القادمة من أوروبا ومنها إلى الشرق الأقصى وبالعكس.

قسم العثمانيون بلاد الشام إلى ثلاث ولايات: ولاية دمشق وولاية حلب وولاية طرابلس، وقد اعتمدت الدولة العثمانية في ولاية طرابلس على نوعين من الإدارة: أسلوب الإدارة غير المباشرة، القائمة على اعتبار مناطقها أشبه بـ "صناجق أوجاقلق" تحتكر وتتوارث الإدارة أو الإمارة فيها عائلة محلية معينة، تمتلك الطبل والعلم كرمز للإمارة التي يتولاها أمراءها مدى الحياة طالما يواصلون ولاءهم للسلطان، وفي حال عزلهم أو نقلهم ينصب أحد أبنائهم أو أقاربهم، وأسلوب الإدارة المباشرة طبقته في مركز الولاية.

قد ظل هذا التقسيم الإداري قائما حتى سنة ١٦٦٠م، حين زيدت عليه ولاية جديدة جعل مقرها أولا صيدا ثم انتقلت إلى عكا، بهدف مراقبة العصبيات الاقطاعية

المسلحة في جبل لبنان، بعد قيام فخر الدين المعني بحركته، ذلك بسلخ بعض الألوية من ولايتي طرابلس ودمشق، مما حدّ من قوة ولاية طرابلس.

مارست الدولة العثمانية سلطتها على ولاية طرابلس من خلال جهاز إداري مؤلف من أربعة عناصر: الوالي والقاضي والدفتردار والعسكر، جاء تعيينهم من العاصمة، من أصل تركي، إلا أنها عينت يوسف باشا سيفا واليا على طرابلس، وكان الزعيم المحلي الوحيد الذي حمل رتبة الباشوية "باستثناء بني جان بولاد في كلز"، ولكن يوسف سيفا لم يتمتع بباشوية طرابلس طويلا، ففضلا عن مخاصمة فخر الدين المعني له وإخراجه من طرابلس عدة مرات، فإن الدولة قد عينت لطرابلس، على أيام يوسف باشا سيفا نفسه، باشا آخر هو عمر باشا، ولو أن نفوذ يوسف باشا كان يحجب نفوذ الباشا العثماني.

تمكن آل سيفا من تأمين مناطق طرابلس، غير أن صراعاً حاداً ومريراً، استمر طويلاً بينهم وبين أمير الشوف فخر الدين المعني الثاني، وبناء على سياسة الدولة العثمانية التي تهدف على إقامة التوازن بين القوى المختلفة، لم تمانع الدولة العثمانية في استمرار هذا الصراع حيث هدفت من ذلك تقليم أظافر الطرفين حتى لا يتزايد نفوذ أي منهم على حسابها، ولهذا استمر الصراع بين الطرفين على أشده حتى القضاء على الأمير فخر الدين المعني الثاني ١٦٣٥م .

أسهم آل سيفا في ازدهار الأوضاع الاقتصادية لولاية طرابلس، وأبعدوها عن الاضطرابات التي كانت المنطقة تمر بها، ولاسيما مناطق البقاع وجبل لبنان، كما أحسنوا إدارتها وشجعوا الزراعة، ورفعوا الظلم عن كاهل الفلاحين، واهتموا بتسويق منتجاتهم.

بعد انقراض آل سيفا، تولي إدارة ولاية طرابلس ولاة أتراك ضعفاء، وبدأت مكانتها تضعف، لأن ولاتها أهملوا شؤون الدولة وبدأوا الاغتناء على حسابها، هذا بالإضافة لتقليص مساحتها بعد إنشاء ولاية صيدا سنة ١٦٦٠م.

وهكذا في نهاية القرن١٧م، كانت طرابلس قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بالإدارة العثمانية، بعدما تضاءل شأن القوى المحلية نسبيا، وقد صار الوالي التركي الحاكم الفعلي في طرابلس وولايتها، ولم يحدث ذلك فعليا إلا بعد غياب آل سيفا نهائيا عن واجهة الأحداث، وغياب تأثير العائلات الأخرى، ولم يعكر صفوها أحداث كبرى، سوى جور حاكم من حين لآخر أو كارثة طبيعية أو وباء، وكانت مشاكلها تتحصر في المشاكل التي يثيرها الملتزمون في المقاطعات المجاورة .

خوّل السلطان العثماني نفسه، بعد احتلال بلاد الشام عام ١٥١٦م، حق الرقبة على سكانها، باعتبارهم رعية في دولته التي أقامها بقوة السيف، مما خوّل سلاطين بني عثمان فيما بعد توزيع مساحات شاسعة من أراضي الميري ببلاد الشام، على جنودهم وأعوانهم في شكل إقطاعات عسكرية.

وجدت أربعة أشكال لملكية الأرض في الدولة العثمانية: وهي الاراضي المملوكة والأراضي الميرية، الأراضي الوقفية والأراضي خارج نظام الميري.

كانت الأراضي المملوكة قليلة إذا ما قيست بغيرها من الملكيات، وتشكلت في غالبيتها من عقارات سكنية أو تجارية وأحيانا زراعية داخل المدينة أو القرية، ولصاحبها حق التصرف بها متى يشاء من بيع وشراء، والأراضي الميرية سميت هذه الأراضي بالميري، لأنها تحت تصرف الأمير الحاكم، الممثل في شخص السلطان العثماني، استغلت الأراضي الميرية، بعدة طرق: إما بمنحها كإقطاع عسكري، أو وفق نظام المقاطعة، أو بالتزام ضرائبها، أو بمنحها كمالكانة.

اعتمدت الدولة العثمانية نظام الإقطاع العسكري، فأقطعت الجندي قطعة من أراضي الدولة الميرية، يعيش من مواردها، ويجهز نفسه وعددا من أتباعه، يتناسب وحجم الإقطاع ووارده، وقد قسم الإقطاع إلى ثلاثة أقسام: التيمار والزعامة والخاص وإقطاع الأمراء.

يتحدد نوع الإقطاع حسب قيمة حاصلاته "المسجلة في دفاتر التيمار" فالذي يدر دخلا سنويا يبلغ ٢٠ ألف أقجة يسمى تيمار، والذي يزيد دخله عن ذلك ولا يتجاوز

١٠٠ ألف أقجة يسمى زعامت، أما الإقطاع الذي يزيد دخله عن هذا الرقم فيسمى خاص.

كما وجد نظام اقطاع، وقد ساد هذا النظام في عموم الولايات، وهو عبارة عن مساحات من الأراضي أعطيت لأمراء الجند كرواتب، نظير خدماتهم للسلطان زمن الحرب، وقد تفاوتت مساحة كل أرض بتفاوت حجم الأعباء الملقاة على عاتق الأمير صاحب الإقطاع. كما منحت الدولة العثمانية العربان بعض الإقطاعات، وكان إقطاع العربان يشمل المناطق الواقعة خارج المدن، وعلى بعد عشرة كيلومترات، كحد أدنى.

بعد فشل نظام الإقطاع، أوجدت الدولة نظام الالتزام بهدف تأمين مورد ثابت وعاجل للدولة، فعهدت بالأراضي الأميرية، التي لم تعط كإقطاع، إلى الملتزمين الذين قاموا بجمع وارداتها وضرائبها من الفلاحين الذين استغلوها، وعين الملتزم لمدة سنة واحدة، ولكن ضعف الدولة وازدياد قوة الملتزمين وتمسكهم بالالتزام لعدة سنوات، نظرا للفوائد المادية التي جنوها منه، ومقاومتهم بالتالي للدولة في عزلهم، جعل الدولة، في تسعينات القرن السابع عشر تصدر نظاما جديدا عرف بالمالكانة وهو التزام مدى الحياة.

أما الأوقاف فقد حظيت باهتمام وانتشار كبيرين في ظل الدولة العثمانية، وازداد عدد الوقفيات وحجمها، وتعددت مجالات الاستفادة منها والإنفاق عليها. ويُقسم الوقف، بشكل عام إلى مسقفات ومستغلات.

عدَّ القانون العثماني أراضي الموات (البور) خارج النظام، وتم استثمارها، تبقى بيد من أحياها خمس سنوات، وبعدها تعد أرضاً حية شملها قانون ملكية الأرض، وأراضي الموات لا يتم استثمارها إلا بموافقة سلطانية رسمية.

تعددت طرق استثمار الأرض، وكان يتم بموجب أسلوبين مباشر من قبل صاحبها، وغير مباشر وتم بعدة طرق، منها الإيجار والمغارسة والضمان والمخامسة والمقاطعة.

ظلت الصناعات اليدوية في إيالات بلاد الشام تقليدية ووراثية لقرون عدة، وإذا كانت قد تطورت وتحسنت، في أوائل القرن الثامن عشر، فذلك نتيجة الاحتكاك مع

الأوروبيين، ولم تقم الدولة العثمانية بتشجيع الصناعات والحرف، وقد تشابهت الصناعات الموجودة في ألوية الولاية مع الصناعات الموجودة في ألوية ولايات بلاد الشام الأخرى، حيث تم التركيز، بالدرجة الأولى، على تلبية حاجة الناس الضرورية من الغذاء واللباس والأدوات الزراعية، وبعض الأسلحة التقليدية.

كانت الصناعة الحرفية في الولايات العربية متطورة ومنظمة، وتكاد تضاهي الصناعة قي استانبول، مركز الدولة العثمانية.

لعبت الطوائف الحرفية دورا هاما، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية في ولايات الدولة العثمانية، وقد انتظم قسم كبير من السكان، بخاصة في المدن، في الطوائف الحرفية.

طبقت الطوائف الحرفية مبدأ توزيع العمل، والتخصص الدقيق، وهما من صفات الاقتصاد المنظم، فهناك طوائف عنيت بالإنتاج وأخرى بالخدمات، وثالثة بالتسويق، وقد ساعد هذا التخصص على رفع الكفاءة في المهنة. وكان التخصص وتقسيم العمل على ثلاثة أنواع: تقسيم العمل الطبقي والتخصص و تشابك العمل.

ازدهرت في ولاية طرابلس عدة صناعات، منها النسيجية كصناعة الغزل والنسيج، صناعة الحرير، ومنها غير نسيجية كصناعة الجلود والدباغة والرماد الصناعات الخشبية وصناعة الزيت والصابون وصناعة النحاس والصياغة.

تمتع ميناء طرابلس بأهمية كبيرة في بداية العهد العثماني، وكان يعد ميناء حلب الرئيسي حتى سنة ١٦١٢م، ولكن بعده عن حلب من ناحية، واستبداد يوسف باشا سيفا وابتزازه أموال التجار الأجانب من ناحية أخرى، وتلك المنازعات الدموية الطويلة بينه وبين خصمه الأمير فخر الدين المعني الثاني، أدى إلى تفوق ميناء الإسكندرونة، ففي سنة ١٦١٢م انتقلت الجاليات الأجنبية من طرابلس إلى الإسكندرونة، فرارا بأنفسهم وأموالهم من استبداد الباشا.

كانت طرابلس سهلة الاتصال بالمناطق المجاورة لها، فهناك طريق ساحلية تصلها بشمال بلاد الشام وجنوبها، وطريق بحرية تربطها بمختلف الموانئ السورية والمصرية، وطريق ثالثة عبر سهل عكار توطد صلاتها مع بلاد الشام الداخلية

كحمص وحماة وحلب ودمشق، وتحمل إليها كل ما تنتجه من سلع وبضائع، وما تخزنه من مواد تأتيها من أقاصي آسية بوساطة طريق قافلة الحجيج المنطلقة من دمشق إلى الحجاز، أو طريق الخليج العربي ووادي الرافدين إلى حلب، ولقد كانت صلتها بالمدينة الأخيرة وثيقة، لأنها كانت مينائها لمدة طويلة قبل الإسكندرون
لم تخل مدن الولاية ولا ألويتها وأقضيتها من طرق غير معبدة، أما قراها فهي بمجملها طرق الماعز، وتمتد إلى مختلف الجهات وشمالاً حمص وحماة وصولاً إلى حلب وجنوبا باتجاه دمشق وغرباً، ويتفرع عن طريق حمص طرق عدة.

على الرغم من سقوط طرابلس كميناء أول للتجارة الأوروبية، وكمصب لسوق حلب، فإنها تمكنت من المحافظة على نشاطها التجاري، وإن كان نشاطا محدودا، فقد بقيت الدول الأوروبية كفرنسة وإنكلترة والبندقية، ترسل إليها قناصل أو نواب قناصل لحماية مصالح مواطنهم فيها، وكانوا يأتون إليها للبحث عن القطن والحرير والسجاد والزبيب الوارد إليها من بعلبك والصوف والجلود والشمع، وأخيرا القلي الذي كان يصدر إلى أوروبة لصناعة الزجاج والصابون، وفي طرابلس أفضل نوع منه تنتجه بلاد الشام، وكان الحرير الطرابلسي أمتن خيطا مما هو عليه في الأماكن الأخرى على الساحل، ولذا تستخدم خيوطه في صناعة النسيج المزركش بالفضة والذهب.

ركزت الوثائق الشرعية في طرابلس على الواقع الاجتماعي الذي كان يضم خليطا اجتماعيا، من أعراق وطوائف متعددة، فوُجد العنصر العربي إلى جانب العنصر الكردي والتركي والجركسي والتركماني، ووجد المسلم السني إلى جانب الدرزي والشيعي والمسيحي.

انقسم المجتمع في ولاية طرابلس، كغيره من ولايات بلاد الشام إلى ثلاث طبقات، الهيئة الحاكمة والهيئة المحكومة والأعيان، ضمت الهيئة الحاكمة أركان الحكم في الولاية ممثلة بالوالي والقاضي والدفتردار والعسكر، أما طبقة الأعيان فضمّت الزعامات المحلية الذين عملوا كملتزمين، ويمكن أن نذكر منهم العائلات التالية: آل عساف وآل سيفا وبنو معن وحرفوش والشهابيون وآل حمادة.

لم تكن طبقة الأعيان في ولاية طرابلس أو ألويتها حكراً على دين أو طائفة أو قومية، بل كانوا من شتى أطياف المجتمع الطرابلسي، وقد استخدمت الدولة العثمانية رجال الدين كوسيلة تواصل بينها وبين رعاياها الذميين، بغية ضبطهم من جهة، والمحافظة على جمع الضرائب بهدوء من جهة أخرى، وتدخل الأعيان أكثر من مرة كوسطاء بين الحكومة والرعية، ولم تكن الحكومة وحدها تحتاج إلى تدخل الأعيان، بل كان هذا التدخل مطلوباً من السكان في تعاملهم مع الحكومة، واستخدم الأعيان موقعهم من أجل الإثراء السريع على حساب من يمثلونهم من رعايا الدولة العثمانية.

أما الهيئة المحكومة فضمّت بقية الرعايا من تجار فلاحين وحرفيين، وهم لا يشاركون في الحكم والإدارة، ويشكلون القطاع الذي يدفع الضرائب، ويؤمن معيشته بالعمل في الزراعة والصناعة والتجارة، وهذه الطبقة من الناس هي التي تعرف باسم الرعايا أو الرعية، أي قطاع الأهالي الذين يشملهم السلطان أو الوالي برعايته وحمايته، تتشكل هذه الطبقة من جماعات وطوائف مختلفة، تنتمي لأديان ومذاهب وأعراق متعددة.

استمر التعليم على ما كان عليه سابقا، فالدولة العثمانية لم تقف ضد التعليم، إلا أنها بالوقت نفسه لم تشجعه، وكان التعليم في الولايات تعليما دينيا، استمر على ما كان عليه في العهود الماضية، سواء بالنسبة للطرائق أم بالنسبة للمناهج، فطرابلس لم تقدم اسما لامعا أو كاتبا بارزا في أي مجال من المجالات، بالرغم من التشجيع الذي عرفه عهد بني سيفا للشعراء والمتفقهين في بداية القرن السابع عشر، إلا أن هذا التشجيع لم يخلق في أية حال نهضة في الثقافة أو العلم، ومن الؤكد أن التشجيع قد انحسر بعد زوال دولة بني سيفا.

عند المسلمين كان التعليم يجري في الكتاتيب، وكانت نوعين: الأولى خصوصية، يقوم على إدارتها أفراد يتقاضون الخميسية عن كل ولد، والثانية وقفية يجري التعليم فيها دون مقابل، أو تكون في المساجد.

بالنسبة للمسيحيين، فقد ازدهر التعليم في النصف الثاني للقرن السابع عشر، والفضل يعود للبعثات التبشيرية التي قدمت إلى بلاد الشام، مستغلة الصلاحيات

التي أعطيت لدولهم بموجب الامتيازات الممنوحة لهم منذ ثلاثينيات القرن السادس عشر، وتوسعت بشكل كبير في عهد خلفاء سليمان القانوني.

بالإضافة للدور الذي لعبته المدارس العربية التي أنشأتها أوربة في عواصمها لتعليم اللغة العربية، حيث تخرج بعض الشباب منها، وعملوا كمبشرين دينيين مسيحيين، وعادوا إلى لبنان وسورية مفعمين بأنوار النهضة، حاملين مشاعلها، داعين إلى الانفتاح عليها والاستفادة من منجزاتها، وكان هؤلاء هم مؤسسو ومدرسو المدارس الجديدة التي افتتحت في جبل لبنان لتدريس العلوم الجديدة إلى جانب علم اللاهوت، وكانت أهم هذه المدارس مدرسة حوقة في جبل لبنان، كما قاموا بترجمة بعض الكتب من اللغات اللاتينية والإيطالية والفرنسية والسريانية إلى اللغة العربية، وفي هذه الفترة أدخلت أول مطبعة في الشرق في دير قزحيا في لبنان كانت تطبع بالأحرف السريانية حيث طبعت في العام ١٦١٠.

المـلاحـق والـوثـائـق

للعلـم إن الوثـائق التـي تغص بهـا المحـاكم الشـرعية الموجـودة فـي المـدن العربيـة كافة

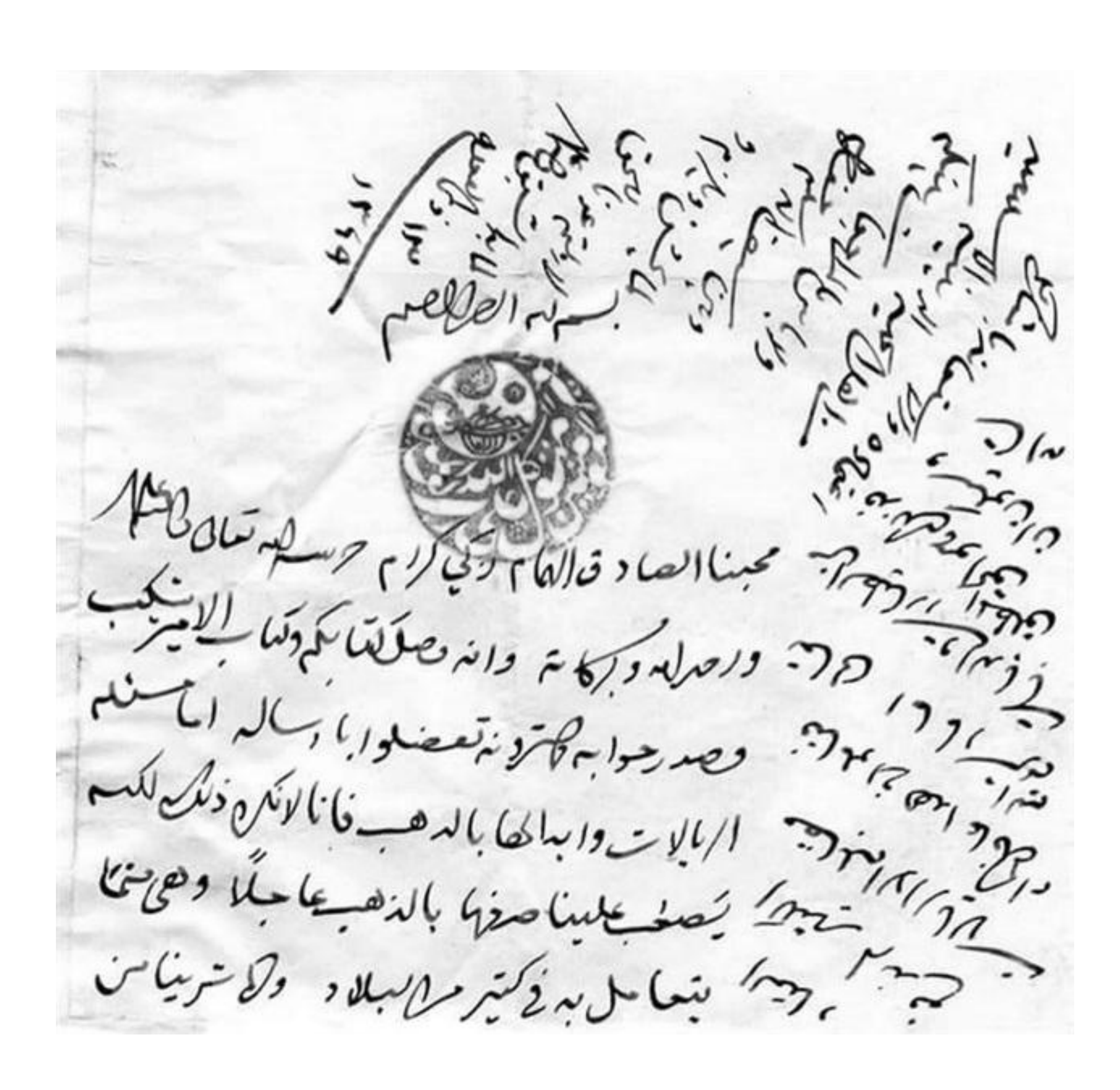
إلـى أعيان طرابلس وقضاتها وأعيانها، حكم:

علمنـا أن باشا طرابلس يمارس ظلما على القبائل التركمان الذين يعيشون تحت الخيـام، أمـلا منـه إلينـا تخصـيص منطقـة لهـم، وعلمنـا أن فـي الجهـة الشـمالية بجـوار منطقـة مـا يسـمى تـل كلخـو (أي تلكلـخ) منطقـة جبليـة طالحـة لسـكناهم ن نـأمركم بتجهيزهم ونقلهم إليها بالسرعة الممكنة، وإعلامنا فور إسكناهم فيها، وعما يلزمهم.

والأمر لمن له الأمر كدر ٤ ذي القعدة ١٠٤٣هم ١٦٣٣

تم الحصول على هذه الوثيقة من كتاب التدمري (نصوص مختارة)

تذكر من محمد باشا بشأن شكون التركمان ردا أرسله إلى الصدر الأعظم خسرو باشا بتاريخ٢٠ ذي الحجة بواسطة البريد المعتمد على الخيول بمراحل

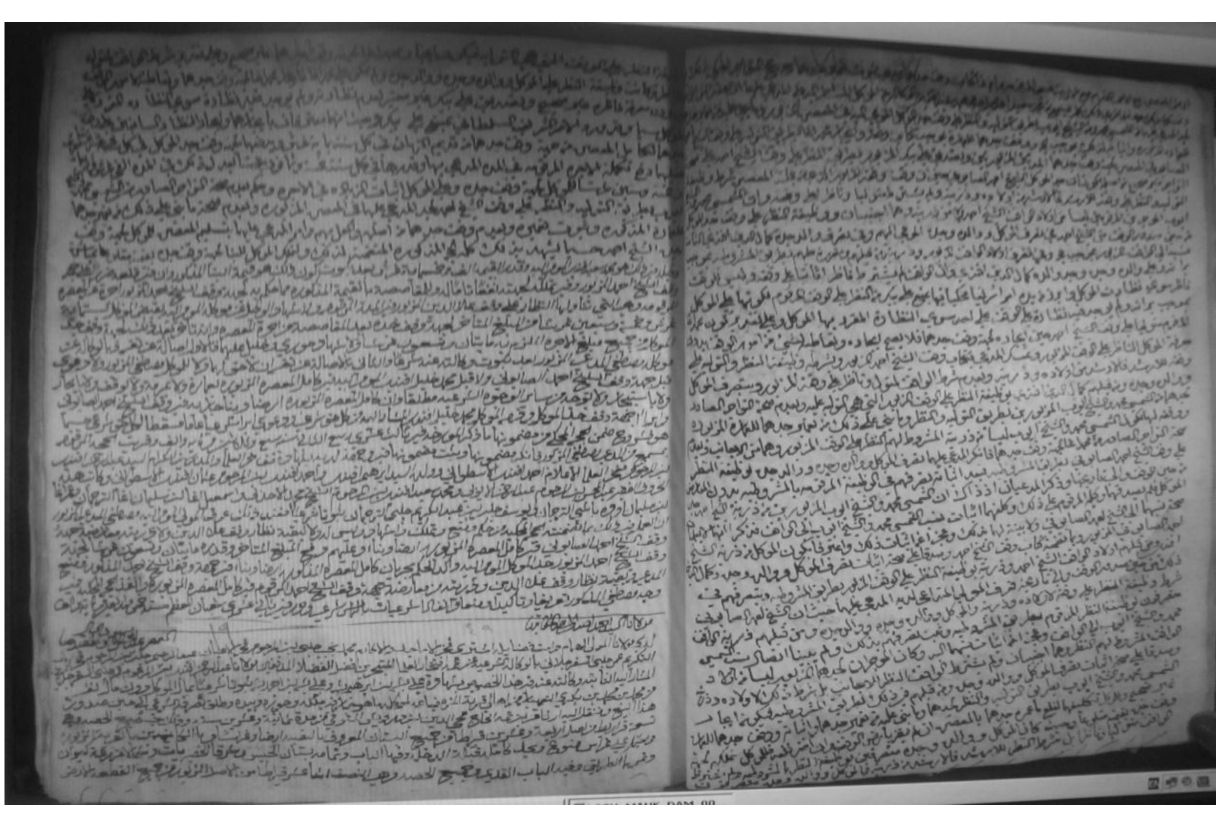


محبنا الصادق الهمام ذوي الكرام حرسه الله تعالى
ورحمة الله وبركاته وانه وصل كتابكم وكتاب الامير [illegible]
وصدر جوابه ما تردونه تتفضلوا بارساله اما مسئلة
الريالات وابدالها بالذهب فانا لا نكره ذلك لكنه
يصعب علينا صرفها بالذهب عاجلاً وهي [illegible]
يتعامل به في كثير من البلاد [illegible]

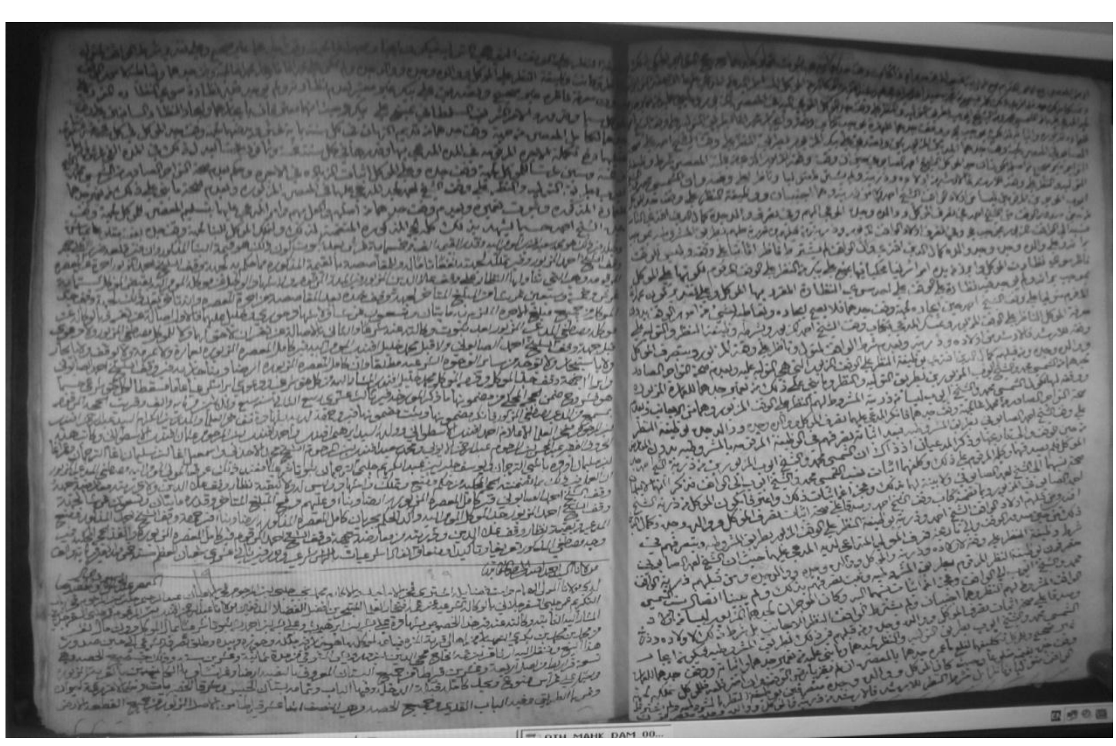
مضمونها بضبط الأمن في ألوية الولاية



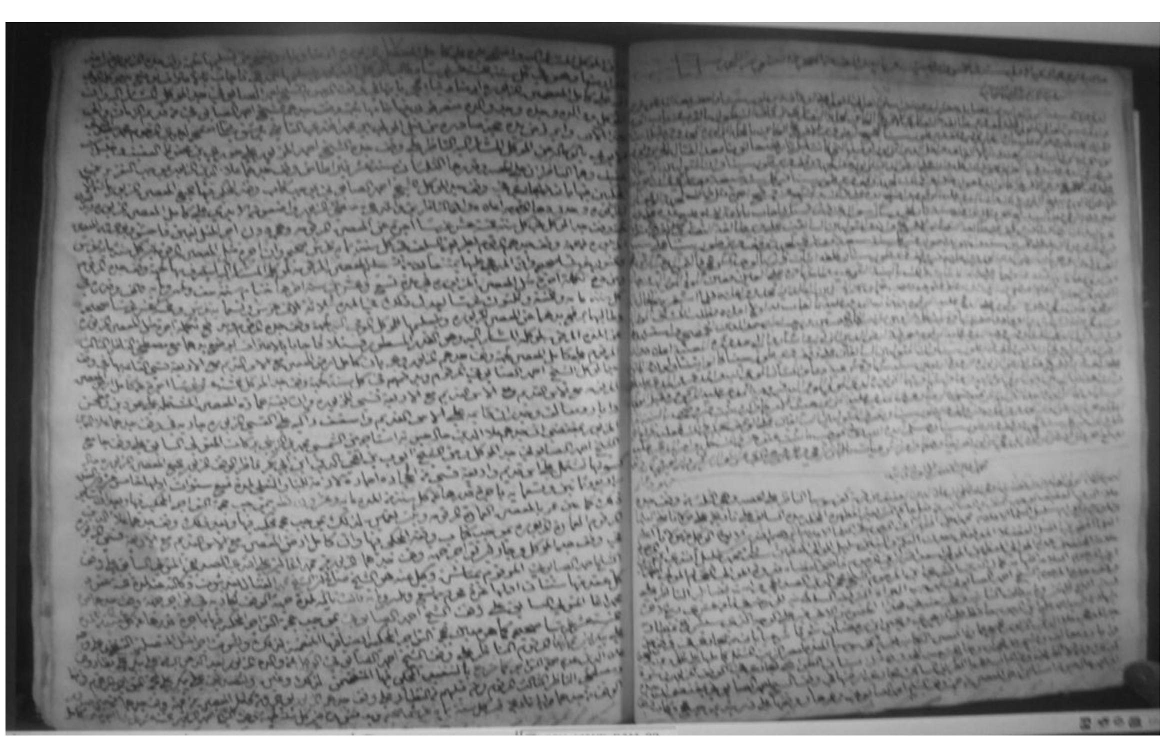
مضمونها القاضي حمدي أفندي يعلم استانبول بتعين مفتي لمدينة طرابلس بدلا من المفتي سليم المرعبي الذي توفي ١٠٥٦هـ/١٦٤٦ في عهد السلطان إبراهيم الأول، وجاء الرد بتعين محمد بن أحمد الميقاتي أفندي لعلمه ومكانته الدينية.



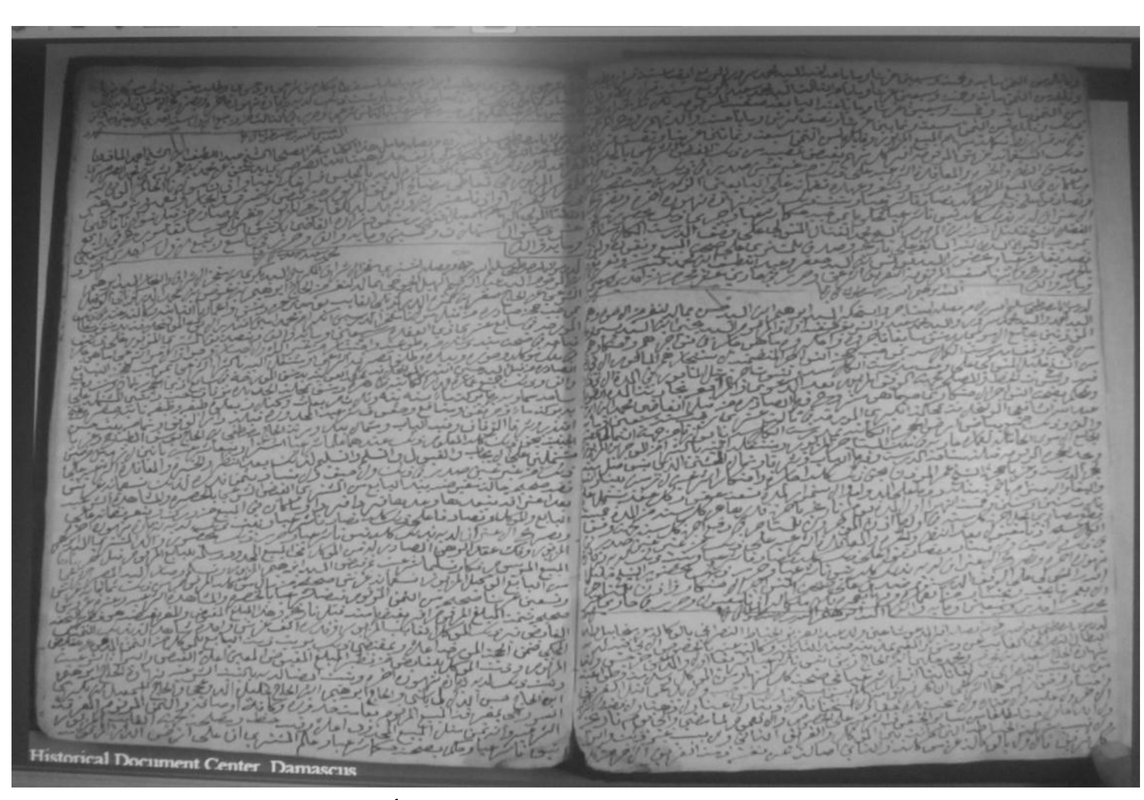
كتاب من مؤسسة الإسلام بتعين محمد حمدي أفندي قاضي شرعي في قضاء تلكلخ سنة صفر ١٠٦٩هـ/١٦٥٨م بناء على بيورلدي (حكم) من الصدر الأعظم محمد باشا كوبريلي.



مضمونها إرسال كاهن من طرف الدولة العلية للمسيحيين الأرثوذكس.



مضمونها إلى والي طرابلس المحروسة بضرورة انتزاع الأراضي التي منحت إلى آل حماده لتعاونهم مع الجالية الانكليزية دون إذن من استانبول، وبمتابعة الفرمات السلطانية فيما بعد فترة البحث تم طردها نهائيا من طرابلس وانتقلوا إلى بيروت واستقروا بها حتى الآن.



مضمونها ملاحقة آل حمادة ومصادرة أملاكهم.

الديرية العامة لدار الوثائق | مركز الوثائق التاريخية

رقم المجلد	رقم الصحيفة	رقم الوثيقة	المصدر	تاريخ الوثيقة	الملاحظات	ترجمة الوثيقة وخلاصتها محمد اغا العبدي
٥	١١٩	١٦١	شكوى الرزحيم	٢٢/٨/٦١		المرجع: من أهالي قرية الرزحيم الى السادة الكبرا
						الموضوع: شكوى أهالي القرية على الصوباشي [illegible]
						المعروض: نحن أهالي [illegible] قرية الرزحيم [illegible]
						[illegible]
					الصوباشي:	[illegible]
						[illegible]

عن مهم الصوباشي أثناء قيامه بمهمة عن فقدان السمسم من الأسواق.

مصادر البحث ومراجعه

١ - الوثائق

السالنامات

- دولت عثمانية سالنامه سي، لسنة١٢٧١هـ/١٨٥٣م.
- دولة عثمانية، سالنامه سي لسنة١٢٥٥هـ/١٨٣٨م.
- سالنامة ولاية سورية لسنة ١٣١٢هـ/١٨٩٤م

٢- سجلات الأوامر السلطانية

- سجل الأوامر السلطانية رقم /٢/ .
- سجل الأوامر السلطانية رقم /٤/ .
- سجل الأوامر السلطانية رقم /٦/.

٣-سجلات المحكمة الشرعية بطرابلس

- سجل محكمة طرابلس الشرعية رقم ١
- سجل محكمة طرابلس الشرعية رقم ٢
- سجل محكمة طرابلس الشرعية رقم ٥
- سجل محكمة طرابلس الشرعية رقم ٦
- سجل محكمة طرابلس الشرعية رقم ٧
- سجل محكمة طرابلس الشرعية رقم ٩
- سجل محكمة طرابلس الشرعية رقم ١١
- سجل محكمة طرابلس الشرعية رقم ١٢
- سجل محكمة طرابلس الشرعية رقم ١٣
- سجل محكمة طرابلس الشرعية رقم ١٨
- سجل محكمة طرابلس الشرعية رقم ٢٠
- سجل محكمة طرابلس الشرعية رقم ٦٠

-سجل محكمة طرابلس الشرعية رقم ٦١

-سجل محكمة طرابلس الشرعية رقم ٦٢

-سجل محكمة طرابلس الشرعية رقم ٦٣

-سجل محكمة طرابلس الشرعية رقم ٦٤

- سجل محكمة طرابلس الشرعية، بلا ترتيب١٠٧٥هـ /١٦٦٤م.

- سجل محكمة طرابلس الشرعية، بلا ترتيب، ١٠٧٦هـ/١٦٦٥م.

- سجلات محكمة طرابلس الشرعية، دفتر المينا، سنة ١١٧٣هـ/١٧٥٦م.

- سجل المحكمة الشرعية بطرابلس، ١٠٨٩هـ/١٦٨١م.

- سجل المحكمة الشرعية طرابلس -سجل الأوقاف السلطانية لسنة ١٠٧٦هـ/ ١٦٦٨م.

٤- سجلات المحكمة الشرعية بحماة

- سجل محكمة حماة الشرعية رقم ٥٤.

- سجل محكمة حماة الشرعية رقم ٥٥.

- سجل محكمة حماة الشرعية رقم ٦٢.

٥-سجلات محكمة دمشق الشرعية

- سجل محكمة دمشق الشرعية رقم ٥٢.

٦- سجلات محكمة حمص الشرعية

- سجل محكمة حمص الشرعية - وقفية حمص، ١٠٧٣هـ/١٦٦٢م.

٢ - المصادر

- ابن بركة، مصطفى بن جمال الدين، أحداث بلاد طرابلس الشام، تحقيق عدنان بخيت، مجمع اللغة العربية، المجلد٢، ١٩٧٨م.

- ابن طولون، محمد، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة ١٩٦٢م.

- الحصري، ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٠.
- الحكيم، يوسف، سوريه والعهد العثماني، بيروت، ١٩٨٠م.
- الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧.
- الدبس، يوسف، تاريخ سورية الديني والدنيوي، دار نظير عبود، د. ت.
- الدويهي، البطريرك أسطفان، تاريخ الأزمنة، تحقيق الأب بطرس فهد، ط٢، دار لحد، بيروت، ١٩٨٣م.
- السكري، محمد أمين، سهر الليالي، مطبعة البلاغة، طرابلس، ١٨٩٩م.
- الشدياق، طنوس، كتاب أخبار الأعيان في جبل لبنان، تحقيق فؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية- المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٧٠.
- الشريف، حكمت بك، طرابلس الشام من أقدم أزمانها إلى هذه الأيام، دار حكمت شريف ودار الإيمان، طرابلس –لبنان، ١٩٨٧.
- العطيفي، رمضان بن موسى، رحلتان إلى لبنان، المعهد الألماني، بيروت، ١٩٧٩.
- الغزي، كامل، نهر الذهب في تاريخ حلب، ط٢، دار القلم العربي، حلب، ١٩٩١.
- القاسمي، محمد سعيد، قاموس الصناعات الشامية، تحقيق ظافر القاسمي، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٨.
- المحامي، محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ١٩٨١م.
- المر، دعيبس، أحكام الأراضي المتبعة في البلاد العربية المنفصلة عن الدولة العثمانية، مطبعة بيت المقدس، القدس، ١٩٢٣
- المعلوف، عيسى إسكندر، تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٧١م.

- المقريـزي تقـي الـدين أحمـد بـن علـي، رسـالة فـي الأوزان والأكيـال الشـرعية، القسطنطينية، ١٢٩٨هـ.
- النابلسـي، عبـد الغنـي، التحفـة النابلسـية فـي الرحلـة الطرابلسـية، تحقيـق هربـرت بوستر، المعهد الألماني، بيروت، ١٩٧١م.
- أوغلـو مصـطفى كـاتوك، طـرابلس الشـام، تـاريخي اسـتانبول، دار المعـارف، ١٨٩٧م.
- أوغلو، مدحت سرت، تاريخ العثماني المصور، أنقرة، ١٩٥٨م.
- بيهم، محمد جميل، فلسفة التاريخ العثماني، دار صادر، بيروت، ١٩٢٥.
- جـودت، أحمـد باشـا، تـاريخ جـودت، اسـتانبول، ط٦، دار المعـارف، ١٣٠٩هـ /١٨٩٢م.
- حتـي، فيليـب، تـاريخ سـورية ولبنـان وفلسـطين، ترجمـة جـورج حـداد وعبـد الكـريم رافق، دار الثقافة، بيروت، د.ت.
- رضا نور، الاستكبار العثماني، استانبول، ١٩٣٥م.
- زكريـا، أحمـد وصـفي، عشـائر الشـام، جـزأين، تحقيـق: غسـان سـبانو، ط٢، دار الفكر، دمشق.
- علي أفندي، قانون نامه، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، بيروت، د.ت.
- كرد علي، محمد، خطط الشام، ط٣، مكتبة النوري، دمشق، ١٩٨٣.
- نور، رضا، عثمانلي تاريخي، استانبول، ١٩٢٤م.
- يوري، أركوي، دور الإفتاء، بورصه ١٨٧٦م.

٣-المراجع

- أبـو بكـر، مسـعود أمـين، ملكيـة الأراضـي فـي متصـرفية القـدس ١٨٥٨ – ١٩١٨م، مؤسسـة عبد الحميد شومان، عمان، ١٩٩٦م.
- أبـو جبـل، كاميليـا و محمـد، نجـاح، تـاريخ الـوطن العربـي الحـديث (بـلاد الشـام والعراق) ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٥م.
- أحمد رضا سالم، ثورة الجلالية ١٦٠٦م، دار القلم، بغداد، ١٩٧٩م.

- أحمد، رفعت طه، ثورات الانكشارية ١٦٠٣ – ١٦٩٥م، ط٣، دار المنفلوطي، القاهرة، ١٩٧٤م.
- إسماعيل غالب، تقويم المسكوكات العثمانية، ترجمة محمود عامر، بيروت، ٢٠٠٠م.
- الأسطواني، محمد سعيد، مشاهد وأحداث دمشقية، وزارة الإعلام، ١٩٩٣م.
- البخيت، عدنان، الأوقاف في بلاد الشام، مؤسسة آل البيت، ١٩٨٦م.
- الحسني، عبد العزيز، تاريخ سوريا الاقتصادي، مطبعة بدائع الفنون، دمشق، ١٩٢٤م.
- الحمصي، نهدي صبحي، تاريخ طرابلس من خلال وثائق المحكمة الشرعية في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦.
- الزين، مصطفى أحمد، لواء اللاذقية ١٨٣٩ – ١٩٧٦م، رسالة ماجستير، طرابلس، جامعة الجنان، ٢٠١٥م.
- الزواهرة، تيسير، تاريخ الحياة الاجتماعية في لواء دمشق من١٢٥٥ – ١٢٨٢هـ /١٨٤٠– ١٨٦٤م، دمشق، ١٩٩٢.
- السامرائي، خالد، الإدارة العثمانية للسلطان سليم الأول، ط٢، دار البحتري، بغداد، ١٩٨٣.
- السباعي، بدر الدين، أضواء على قاموس الصناعة الشامية، دار الجماهير الشعبية، دمشق، ١٩٧٧.
- الشناوي، عبد العزيز محمد، الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠.
- الصباغ، ليلى، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩م.
- العلي، نور، تشكيلات السراي الهمايوني، رسالة دكتوراه في التاريخ العثماني، ٢٠١٣م، لم تنشر بعد.

- القطار، الياس، نيابة طرابلس في عهد المماليك، دائرة منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٨.
- المدني، زياد، الأوقاف في القدس وجوارها خلال القرن التاسع عشرالميلادي ١٢١٥هـ/١٨٠٠م –١٣٣٦هـ/١٩١٨م، دائرة المطبوعات الأردنية، عمان، ٢٠٠٤.
- النابلسي، شاكر، عصر التكايا والرعايا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٩.
- أنيس الأبيض، الحياة العلمية ومراكز التعليم في طرابلس خلال القرن التاسع عشر الميلادي، طرابلس (د. ت).
- أوزجان، يشار، النظام الضرائبي في الدولة العثمانية، ترجمة فاضل الربيعي، دار البحتري، بغداد، ١٩٨١م.
- أوزجان، يشار، الصناعات اليدوية في بلاد الشام، ترجمة احمد راجي الموصلي، بغداد، ١٩٨١م.
- أوغلي، أكمل الدين إحسان، الدولة العثمانية، تاريخ وحضارة، ترجمة صالح السعداوي، استانبول، ١٩٩٩م.
- أوغلي، خليل ساحلي، المقاطعجية وانعكاساته، بحث مجلة دراسات تاريخية، استانبول، العدد ٣٠٥ لسنة ١٩٩٦م.
- أوغلي، خليل ساحلي، مداخيل الخزانة العامرة خلال القرن التاسع عشر، عمان، ١٩٧٨م.
- أوغلي، خليل ساحلي، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، استانبول، ٢٠٠٠.
- أوغلي، خليل ساحلي، ميزانية الدولة وضرائبها، عمان، ١٩٧٥م.
- أيمن، أحمد محمد محمود، الأرض والمجتمع في العصر العثماني، ط٢، مصر، ٢٠٠٨م.

- إينالجيك، خليل، إقطاع السلطان سليم الأول، ترجمة عبد اللطيف الحارس، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٤م.
- إينالجيك، خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد الأرناؤود، دار المدى الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٢.
- بارقان عمر لطفي، نظام المقاطعة، ترجمة ناجي أحمد الموصلي، الموصل ١٩٧٣م.
- بارقان، لطفي، المهن الحرفية في بلاد الشام، ترجمة أسعد ملي، مصر القارة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٧.
- بارقان، عمر لطفي، الملكية الزراعية والتجارية في بلاد الشام، ترجمة عبد اللطيف الحارس، القاهرة، ١٩٧٢م.
- بركات، مصطفى، الألقاب والوظائف العثمانية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- بقالين، محمد زكي، تاريخ قاموس المصطلحات والأساليب العثمانية، استانبول ١٩٥٤م.
- جبر، أميرة، الرحالة الفرنسيون في موطن الأرز، مؤسسة خليفة للطباعة، ١٩٩٣.
- جبري، شفيق، دمشق في ماضيها القريب، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج٣٦، ج٤.
- جودت، أحمد باشا، التحولات الضرائبية، ترجمة عبد اللطيف الحارس، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٦م.
- جيب، هاملتون وبوين، هارولد، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة عبد المجيد القيسي، دار المدى للثقافة والنشر، ١٩٩٧.
- حبلص، فاروق، أرشيف المحكمة الشرعية، مجلة تاريخ العرب والعالم، عدد ٥٣ سنة ١٩٨٣م.

- حبلص، فاروق، تاريخ عكار الاداري والاجتماعي والاقتصادي ١٧٠٠-١٩١٤، دار الدائرة، بيروت، ١٩٧٨.
- حسن، محمد سلمان، التطور الاقتصادي في العراق ١٨٦٤ - ١٩٥٨م، المكتبة العصرية، صيدا،١٩٦٥م.
- حسين، أحمد محمد أسعد، دراسة الأوضاع الاقتصادية لريف بلاد الشام، رسالة ماجستير، لم تنشر بعد، نابلس٢٠١٠م.
- حقي، إسماعيل، لبنان مباحث علمية واجتماعية، واقتصادية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٦٩م.
- حماده، سعيد، النظام الاقتصادي في سورية ولبنان، بيروت، ١٩٦٤.
- حلاق، حسان، أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٨.
- حلاق، حسان، موسوعة العائلات البيروتية، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٠.
- حنا، عبد الله، ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي ونضالهم في القطر العربي السوري، دمشق، دار البعث، د. ت.
- خضر عمران، الأوضاع الاجتماعية في لواء اللاذقية ١٨٧٠ - ١٩١٩م، منشورات جامعة تشرين، ٢٠٠٧ م.
- ريان، محمد رجائي، نظام الالتزام في مصر العثمانية ١٥٢٠-١٨١٤، مجلة دراسات تاريخية، العددان ٤٣ و٤٤ /١٩٩٢.
- سعيدوني، ناصر الدين، نظرة في أراضي الميري في بلاد الشام أثناء العهد العثماني، المؤتمر الثاني لتاريخ بلاد الشام، جامعة دمشق، ١٩٧٨.
- رافق،عبد الكريم، دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام، مطبعة ألف باء الأديب، دمشق، ٢٠٠٢م.
- رافق، عبد الكريم، الاقتصاد الدمشقي في مواجهة الاقتصاد الأوروبي في القرن التاسع عشر، مجلة دراسات تاريخية، العدد ١٧ - ١٨، ١٩٨٤م.

- رافق، عبد الكريم، بحوث في التاريخ الإقتصادي والإجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، دمشق، ١٩٨٥.
- رافق، عبد الكريم، العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦، ط٢، دمشق، ١٩٩٣.
- رافق، عبد الكريم، المشرق العربي في العهد العثماني، مطبعة رياض، دمشق، ١٩٨٩م
- عماد، عبد الغني، السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر، دار النفائس، بيروت، ١٩٩٣.
- سالم، السيد عبد العزيز، طرابلس الشام في التاريخ الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الاسكندرية، د.ت.
- سعيد، عبد الله، الأرض والإنتاج الضرائب في متصرفية جبل لبنان والبقاع، بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٣م.
- سلوم، عدنان أحمد، مهام التركمان في ولاية طرابلس، بيروت، دار النهضة، ط١، ١٩٧٥م.
- سنو، غسان، مدينة صيدا دراسة في العمران الحضري ١٨١٨- ١٨٦٠م، الدار العربية للعلوم، ١٩٨٨.
- صياغة، نايف أحمد: الحياة الاقتصادية في مدينة دمشق (١٨٤٠ - ١٨٥٨) رسالة ماجستير - جامعة دمشق، ١٩٨٤م.
- طرخان، إبراهيم علي، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط، القاهرة، ١٩٥٦م.
- عابدين، معاذ محمد والحموري، محمد قاسم، التزام الضرائب في الدولة العثمانية: دراسة تاريخية وشرعية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م٢٩، ع٣، (محرم ١٤٣٨ /أكتوبر ٢٠١٦).
- عادل، عبد السلام، الجركس ودورهم الاجتماعي والاقتصادي، دمشق، مطبعة ألف بأْء، ١٩٦٥م.
- عاشور، سعيد عبد الفتاح، العصر المماليكي في مصر والشام، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦.
- عامر، محمود، المكاييل والأوزان والنقود، مطبعة ابن حيان، دمشق، ١٩٩٧م.

- عباس، رؤوف، المجتمع المصري، القاهرة، دار الكتاب، ١٩٨٧م.
- عبد الرحيم، عبد الرحيم، النظم الإدارية العثمانية في البلدان العربية وأثرها في العلاقات العربية العثمانية١٥١٧-١٧٩٨م، د.م، د.ت
- عبد الكريم، أحمد عزت: دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت.
- عبد الكريم، أحمد عزت، الإدارة العثمانية لبلاد الشام، القاهرة، ١٩٥٦.

- عبد الودود اليوسف، طوائف الحرف والصناعات، مجلة الحوليات الأثرية، دمشق ١٩٦٨م.
- عدنان البخيت ومحمد مرزوق، بحوث في تاريخ العصر العثماني، جامعة اليرموك، عمان، ١٩٩٨م.
- عمر، عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي ١٥١٦-١٩٢٢م، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤.
- عوض، عبد العزيز، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩.
- عوض، عبد العزيز، الأوقاف في بلاد الشام، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٨م.
- عيسى، أحمد عبد العزيز، في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي في العصر الحديث، مكتبة بستان المعرفة، الاسكندرية، ٢٠١٦.
- عيساوي، شارل، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٤٠ - ١٩٠٠م، ترجمة رؤوف عباس، بيروت، ١٩٩٠م.
- غالب أدهم، تنظيم المسكوكات، ترجمة محمود عامر، دمشق، ٢٠١٥م.
- غنايم، زهير، لواء عكا في عهد التنظيمات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٩م.
- غنام، رياض، مقاطعات جبل لبنان في القرن التاسع عشر، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ٢٠٠٠.

- فاروق حبلص، أبحاث في تاريخ ولاية طرابلس أباب الحكم العثماني من خلال الوثائق الرسمية العثمانية، دار أرغون فورتسبورغ.
- فاروقي، ثريا وكواترت، دونالد وآخرون، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ترجمة قاسم عبده قاسم، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٧.
- فاروقي، ثريا، الدولة العثمانية وما يحيط بها، ترجمة حاتم الطحاوي، مراجعة عمر الأيوبي، دار المدى الإسلامي، ٢٠٠٤م.
- الصمد، قاسم، تاريخ الضنية السياسي والاجتماعي في العهد العثماني،، المؤسسة الجامعية للدراسات وللنشر والتوزيع، د.ت.
- قتيبة، نقود الشام- دراسة تاريخية للعملات التي كانت متداولة في الشام، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٠م.
- لطفي، لطفي، الإدارة في لواء حماة، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، ٢٠٠٩م، لم تنشر بعد.
- مصطفى، أحمد عبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني، ط٢، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٩٣.
- معلوف، عيسى اسكندر، الأمير فخر الدين المعني الثاني، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦م.
- موسى، علي وحربة، محمد، محافظة حماة دراسة إدارية اقتصادية اجتماعية، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٨٥م.
- قازان، فؤاد، الوضع الاقتصادي وتطور البرجوازية المشبوه وغزو الإنتاج الأوروبي للبنان وسوريا، خلال القرن التاسع عشر، مجلة الطريق، العدد الرابع، لسنة١٩٧٢م.
- قازان، نزار، سلاطين بني عثمان بين قتال الأخوة وفتنة الانكشارية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٢م.
- نسكايا، ايرينا سميليا، البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث، ترجمة يوسف عطا الله، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٩.

- نعيسه، يوسف، محافظ الأبحاث رقم ٧٤، محفظة رقم ٢٤٨، عابدين، الوثيقة العربية رقم ٣٣٤.
- نعيسه، يوسف، مجتمع مدينة دمشق ١٧٧٢ - ١٨٤٠م، دار طلاس، ١٩٨٤م.
- نوفان رجا الحمود، العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨١م.
- هرشلاغ، ز.ي، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، بيروت، دار الحقيقة، ١٩٧٣.
- هلا سليمان، أثر الحملة المصرية على بلاد الشام، ولاية طرابلس أنموذجاً، ١٨٣١ - ١٨٤٠م، المؤسسة الحديثة، طرابلس٢٠٠١م.
- يحيى، جلال، أوربا في العصور الحديثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٨١.
- يكن، زهدي، قانون الوقف الذري ومصادره الشرعية في لبنان، مكتبة صادر، بيروت، ١٩٤٧م.
- يوسف، الهام، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في ولاية حلب مابين ١٨٤٠-١٨٧٦م، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، ٢٠٠٥.

٣ - المعاجم والقواميس:

- الحكيم دعد، التجارة وغرف التجارة في حلب، مجلة دراسات تاريخية، العدد ٤٣، سنة ١٩٩٩م.
- اليوسف عبد الودود، ارتباط لواء حمص بمقاومة حملة نابليون على وسرية، مجلة الحوليات الأثرية، مجلد ١٧، دمشق ١٩٦٧م.
- بقالين محمد ذكي، تاريخ قاموس المصطلحات العثمانية، استانبول، ١٩٥٤م.
- حرب القرم – ويكبيديا، الموسوعة الحرة، https: //ar.wikipedia.org>wiki.
- رافق عبد الكريم، الاقتصاد الدمشقي في مواجهة الاقتصاد الأوروبي، مجلة دراسة تاريخية، العددان ١٧ و١٨، لسنة ١٩٨٤م.

- صابان، سهيل، العجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، الرياض، ٢٠٠٠م.

٣ - المراجع الأجنبية

- M. Fuad Köprülü, "L'institution de Vakf L'importance, historique de documents de Vakf" Vakiflar Dergisi, Say I, partie Francaise, Ankara, 1938, pp11

- M. Fuad Köprülü, "L'institution de Vakf L'importance, historique de documents de Vakf" Vakiflar Dergisi, Say I, partie Francaise, Ankara, 1938, pp45

- Pakalim Mehmet Zeki: Osmanli Tarih Deyimlerive Terimleri Sozlugn, 3 Vols, Istanbul, 1971, Vol 1, pp 116 - 117.

- Robert Mantran: Istanbul dans la seconde du XVII steclelibrair, Adnlen, Paris, 196 -S235.